

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٨٨٢

الاثنين، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كليمكن/السيد فيتريكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايوف
	إثيوبيا	السيد عالمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	إيطاليا	السيد أميندولا
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد أرينسيبيا فيرنانديث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد عبد يمومونوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا
لدى الأمم المتحدة (S/2017/104)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1703822 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2017/104)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، العراق، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، مالطة، ماليزيا، المغرب، ملديف، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هولندا، اليونان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام؛ السيد يورغن ستوك، الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ والسيد حامد على راو، نائب المدير

العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ السيد كريس تريلاوني، المستشار الخاص للأمين العام للمنظمة البحرية الدولية بشأن الأمن البحري والتيسير؛ والسيد أولي هاننن، كبير مستشاري شؤون العلوم وعدم الانتشار في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية، ونائب المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

وينضم السيد ستوك إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من ليون.

والهند، وهنغاريا، وهولندا. ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد كريستيان ميساروس، موظف الاتصال المدني لمنظمة حلف شمال الأطلسي لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة ذات مركز المراقب إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/104، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/119، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، إستونيا، إسرائيل،

للتحديات الناشئة والسريعة التطور التي يشكلها الإرهاب. وهذه خطوة حاسمة نحو التأهب العالمي للهجمات الإرهابية ضد البنية التحتية الحيوية وتعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسألة. أشجع المشاركين في مناقشة اليوم على إجراء مناقشة مفصلة لأولوياتها وتحدياتها، وعلى تقديم معلومات بشأن جهودها الحالية، وعلى تبادل الممارسات الجيدة في مجال حماية الهياكل الأساسية الحيوية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيوتي.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم بالنيابة عن الأمين العام. أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

في الوقت الذي نشهد فيه انتشار المنظمات الإرهابية وسعيها إلى طرق ابتكارية للتخطيط لشن هجمات إلكترونية في جميع أرجاء المعمورة وتنفيذها، أصبح التهديد الذي تشكله تلك المنظمات متزايدا في تعقده. فلهياكل الأساسية الحيوية ضعيفة جدا، بما في ذلك مرافق الطاقة والشبكات؛ والنقل البري والجوي؛ والخدمات المصرفية والمالية؛ وإمدادات المياه؛ وتوزيع الأغذية والصحة العامة والخدمات الأخرى التي تشكل العمود الفقري للمجتمعات الحديثة. أما شبكات الهياكل الأساسية والنظم التي كانت تعمل بشكل مستقل في السابق أصبحت مترابطة من خلال جوانب التقدم التي حدثت في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. فشن هجوم على قطاع واحد يمكن أن يؤثر على القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى تفشي الاضطرابات والفوضى.

اعترفت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالمخاطر التي تشكلها داعش والجماعات الأخرى المصممة على شن هذه الهجمات. وعلاوة على ذلك، نظرا لوجود العديد من هذه المرافق والشبكات التي تعمل عبر الحدود، فإن أي هجوم إرهابي ضدها من شبه المؤكد أنه ينطوي على

ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوكرانيا، أيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، العراق، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، مالطة، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧).

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقد مجلس الأمن جلسة بصيغة آريا بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وأظهرت تلك الجلسة التفاهم فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أهمية الموضوع، وأقرت الحاجة الملحة إلى ضمان مستوى عال من الحماية الهياكل الأساسية الحيوية وتعزيز الجهود الدولية في زيادة القدرة على مجابهة الهجمات الإرهابية. وفي رأينا، أن القرار الذي تم اتخاذه للتو هو استجابة في الوقت المناسب من جانب المجتمع الدولي

تأتي هذه المناقشة في فترة حاسمة. فكلما يصبح العالم متزايدا في ترابطه من خلال السفر والتجارة والاتصالات وفي الفضاء الإلكتروني، يصبح أكثر عرضة لهجمات الإرهابيين المتقدمين تكنولوجيا والذين يسعون إلى ابتكار سُبل جديدة لنشر الخوف. مما يثلج الصدر أن مجلس الأمن قد زاد من توجيه اهتمامه نحو هذا الخطر الداهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ستوك.

السيد ستوك (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم مرة أخرى إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن مسألة ذات أهمية محورية للأمن الجماعي.

أود أن أشكر أوكرانيا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وعلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة التعاون الدولي بشأن هذا الموضوع الهام.

إن الهياكل الأساسية الحيوية تشكل نظام دعم الحياة لوجودنا كل يوم. فمجتمعاتنا تستند في استمراريتها على شبكة بالغة التعقيد ومتطورة جدا من نظم الهياكل الأساسية. يتوقع مواطنونا رؤية مؤسسات عاملة تقدم الخدمات في مجالات الصحة والسلامة والأمن والرفاه الاقتصادي والاعتماد على تلك الخدمات. إن نظام دعم الحياة هذا أصبح أكثر كفاءة وإنتاجية بسبب التقدم التكنولوجي، وتبادل العولمة بضروها كافة، والمطالب المتزايدة لسكان المناطق الحضرية. إن ظهور الجيل الثالث من نظام علوم الحياة، أي تداخل العالمين الرقمي والمادي، مكننا من رصد الهياكل الأساسية بل حتى التحكم بها من أي مكان في العالم.

بيد أن الاعتماد الشديد على ذلك والاتصال في الزمن الحقيقي عرضة للتهديدات. إن ترابط الهياكل الأساسية لدينا

آثار إقليمية وعالمية. وبحكم الطابع عبر الوطني للإرهاب فإنه يقتضي من جميع الدول والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي استجابة منسقة.

ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كان محدودا، ولا سيما في مجال الهياكل الأساسية الحيوية. من الناحية الاستراتيجية، هذا يعني أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكون متحدا وأكثر ابتكارا واستباقية وفعالية، بما في ذلك من خلال تطوير الشراكات القوية بين القطاعين الخاص والعام. ثمة ثلاث خطوات رئيسية يتعين اتخاذها.

أولا، من الضروري معالجة جوانب الضعف في الهياكل الأساسية الحيوية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات. ثانيا، ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية أن تتعاون في مجال الوقاية، وفي حالة وقوع هجوم، عليها العمل على التخفيف من آثاره، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات. ثالثا، من الأهمية بمكان بناء قدرات الدول، بما في ذلك تقييم المخاطر، واتخاذ تدابير التأهب، وتعزيز القدرة على إدارة حالات الطوارئ، وضمان أن تكون الاستجابات متماسكة تماما مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان. إن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمزيد المساعدة للدول الأعضاء في هذه المناطق وغيرها.

أنشأت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب الفريق العامل المشترك بين الوكالات بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية. بما في ذلك الإنترنت، والأهداف المعرضة للخطر والأمن السياحي. ويجري الاضطلاع حاليا بمشاريع مختلفة لمساعدة الدول الأعضاء، وتشمل العديد من المجالات، وكيانات الأمم المتحدة والشركاء. ولكن بطبيعة الحال، تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الدول الأعضاء.

الإرهابية. سعى هذا المشروع، بتمويل سخي من الحكومة الكندية، إلى بناء خطط العمل للأمن البيولوجي من خلال العمل المشترك بين الوكالات.

ثانياً، ما زلنا نحض البلدان على حماية حدودها ومكافحة تنقل الإرهابيين فيها. وكما ورد في تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2017/97) الذي جرت مناقشته هنا في الأسبوع الماضي في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧، (انظر S/PV.7877)، لاحظت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أنه طرأت زيادة بنسبة ٦٣ في المائة في عدد البيانات الموجزة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتي يمكن الاطلاع عليها آتياً من خلال نظام المعلومات الجنائية وطرأت زيادة بنسبة ٧٥٠ في المائة في تبادل الدول الأعضاء للمعلومات من خلال القنوات. وهذا ببساطة أمر غير مسبوق في هذا المجال الحساس؛ لقد أنشأ النداء الصادر عن مجلس الأمن خطاً فاصلاً.

ثالثاً، من الضروري أن نظل متيقظين وأن نضعف من جهودها الرامية إلى منع المواد والأدوات الضرورية قبل أن تصبح الجليل المقبل من الأسلحة. وفي هذا السياق، تعمل الإنترنت بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التخفيف من الاتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية والنووية من خلال التدريب في مجالي الرصد والكشف، والعمليات العابرة للحدود.

أخيراً، وقبل كل شيء، تشجع الإنترنت التعاون المشترك بين الوكالات والتعاون الدولي باعتباره عاملاً مضاعفاً للقوة. إن تبادل المعلومات، والمخاطر الآتية المكتشفة وأفضل الممارسات في تحديد مواطن الضعف والأساليب والدروس المستفادة، كلها أمور بالغة الأهمية.

من خلال القطاعات والصناعات، وبين المجالين المادي والإلكتروني، وعبر الحدود الوطنية يعني أن عواقب أي هجوم يمكن أن تكون بعيدة الأثر. إذ أن هجوماً واحداً على نقطة ضعف وحيدة يمكن أن يؤدي إلى تعطيل أو تدمير نظم حيوية متعددة في البلد المتضرر مباشرة، وسيتردد صده في جميع أنحاء العالم. وهذا يضع هدفاً جذاباً للذين يضمرون الأذى بنا، في الوقت الذي تتطور فيه مدننا والبنى التحتية لدينا، تتطور أيضاً أسلحتهم. إن الأساليب المستخدمة في مناطق النزاع، من قبيل حوادث إطلاق النار، وأجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبات، وسترات متفجرة مصنوعة محلياً، وقرصنة الهجمات أو نظم جوية غير مأهولة مع حمولات متفجرة، يمكن إعدادها لاستخدامها في شوارع مدننا وضد المرافق الرئيسية فيها.

أما والحالة كذلك، فكيف يمكننا حماية الأجهزة الحيوية لنظام دعم الحياة لدينا ضد هذا التهديد الذي يتعين التكيف معه باستمرار؟ الإجابة القصيرة على ذلك هي أن بوسعنا القيام بذلك بتمكين جميع الجهات المعنية من أن تكون مستعدة لتلك الهجمات والعمل على الحيلولة دون وقوعها والتصدي لها. هذه الحتميات تكمن في صميم الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وشركاؤنا في الفريق العامل المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك شبكة الإنترنت، والأهداف المعرضة للخطر، وأمن السياحة، والتابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، وبناء القدرات، والقدرة على التكيف في بعض المجالات الحاسمة.

أولاً، نحن نركز على تعزيز أمن المواقع الحاسمة بالاقتراح مع معايير وإجراءات التأهب لحالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، يعمل فريق الأهداف الضعيفة في الإنترنت مع بلداننا الأعضاء في غرب أفريقيا لتعزيز الأمن المادي للمختبرات التي تحتفظ بمسببات الأمراض الخطرة وحماية بلداننا من الهجمات

أن أشكركم على دعوتكم للمنظمة إلى تقديم إحاطة إعلامية بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي هذا العام، تحتفل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمرور ٢٠ عاماً للعمل معاً من أجل بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وإذ لا نزال على المسار الصحيح للقضاء على جميع الأسلحة الكيميائية التي أعلنتها الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية والتحقق من هذه الأسلحة بحلول الجزء المبكر من العقد المقبل، فإننا نضعف جهودنا لمنع عودة ظهورها.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليست منظمة لمكافحة الإرهاب، ولكن يعود الفضل فيها إلى التزام دولنا الأطراف التي اعترفت بالمنظمة باعتبارها منتدى يمكن أن يقدم إسهاماً مفيداً في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بخطر الإرهاب الكيميائي.

ومنذ عام ٢٠٠٩، دأبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تنفيذ وتوسيع برامج التعاون الدولي الرامية إلى تعزيز الأمن الكيميائي العالمي. وبناء على طلب الدول الأطراف، تجري المنظمة تقييماً شاملاً للمخاطر الكيميائية لمساعدة هذه الدول على تحديد التهديدات الأمنية الكيميائية. ويهدف بناء القدرات في تلك البلدان إلى المساعدة في تقييم المخاطر، وزيادة اليقظة، ووضع التدابير الوقائية والتصدي للتهديدات. وتشمل برامج بناء القدرات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مديرو المرفق والشرطة والأكاديميون وموظفو المختبرات والخبراء في مجال المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية أو النووية، من أجل تعزيز الإطار الأمني على الصعيد القطري. ويدرج الخبراء من البلدان المجاورة، حسب الاقتضاء، لزيادة أثر الإطار الأمني على الصعيد الإقليمي.

وإذ نعرز الدور الذي نضطلع به بوصفنا منبراً لتبادل المعلومات والتنسيق، فإننا نشطنا عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب بإنشاء فريق عامل فرعي معني

أما في مجال إنفاذ القانون، فندرك تماماً المفارقة المأساوية، ذلك أن أي حادث إرهابي في كثير من الأحيان يمثل فرصة للتعلم والتحسين. ويعني تقاسم هذه الدروس عبر الحدود لجني فوائد من دون دفع تلك التكلفة. إنه سيناريو يفوز فيه الجميع. ومعا يمكننا بناء مجموعة أدوات عالمية لأمن الهياكل الأساسية العالمية وآليات الاستجابة للحوادث تستند إلى الخبرة التشغيلية المستمدة من الحياة الواقعية. وبالتوازي، يمكننا اختبار أنفسنا بسيناريوهات معقولة قد يتعين علينا أن نواجهها في المستقبل.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تنظم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) مناسبات للخبراء من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومثال على ذلك ندوتنا المشتركة، التي استضافها مكتب التحقيقات الفدرالي للولايات المتحدة. ويشكل تحدينا الأمني الرقمي الأخير، بالترافق مع الاختصاصيين من القطاع الخاص، مثلاً آخر على الكيفية التي نعمل بها مع البلدان الأعضاء والجهات المانحة بغية التأهب للتهديدات ومنعها والتصدي لها، سواء كانت مادية أو رقمية أو كليهما.

وفي عالم مترابط، فإننا لن ننجح في حماية الهياكل الأساسية الوطنية في عزلة. ولذلك السبب فإن المبادرات مثل هذه الجلسة والخطوات التي سيتخذها المجتمع الدولي أمر أساسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ستوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد راو.

السيد راو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياي، سيدي، بالتقدم إليكم بالتهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وبالنيابة عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أود

سبب تلك الحوادث بصورة متعمدة من يرغبون في إلحاق الضرر. إن الهجوم الذي وقع مؤخرا على مصنع كيميائي بالقرب من الموصل، بالعراق، يوضح بجلاء جميع المخاطر التي نواجهها إذا ركز من يرغبون في إلحاق الضرر والترويع أنظارهم على الهياكل الأساسية الكيميائية. ويجب تقاسم المسؤولية على قدم المساواة بين الصناعة والحكومة إذا أردنا رفع مستوى الأمن الكيميائي ضد الهجمات الإرهابية. إن الصناعة الكيميائية على نطاق العالم تدرك تماما أهمية منع أي سوء استعمال للمواد الكيميائية فضلا عن توفير الحماية المادية للمصانع الكيميائية، ولا يزال تعاوننا الوثيق مع الصناعة الكيميائية العالمية يزداد قوة.

ثالثا، إننا نعمل مع شركائنا الدوليين. وتتطلب مكافحة الإرهاب الكيميائي اتخاذ نهج واسع النطاق نحو توفير الأمن يشمل إنشاء شبكة لأصحاب المصلحة والشركاء الدوليين. ونعمل مع المنظمات الدولية الرئيسية من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وهي هيئة تشكل جزءا من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتهدف فرقة العمل إلى تعزيز قدرات التأهب والاستجابة بوضع إطار مشترك ومتسق. ودعت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بمنع الهجمات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها، إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات في الاستجابة لأي هجوم إرهابي كيميائي. وفي الشهر الماضي، استضافت المنظمة تمرينا للمحاكاة أجري مع الفريق العامل بغية التحديد الواضح لقدرات الاستجابة والثغرات. والهدف من العملية هو إنشاء نظام عالمي شامل للاستجابة وضمان أن يتلقى أي بلد المساعدة التي يطلبها بطريقة منسقة وفعالة.

وأضا في كانون الثاني/يناير، وقعت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مذكرة تفاهم مع منظمة الجمارك

بالأطراف الفاعلة غير الحكومية. ويتناول الفريق الجوانب القانونية والوقائية وجوانب الاستجابة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الكيميائي. كما طورت أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قدراتها على مساعدة الدول الأطراف في التصدي لأعمال الإرهاب الكيميائي المحتملة. وأنشئت بعثة للاستجابة السريعة في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية الانتشار في غضون مهلة قصيرة إلى أي دولة طرف متضررة من أية حادثة ناجمة عن مادة كيميائية تنطوي على الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية السمية من قبل أية جهة من غير الدول. ولن تنتشر البعثة إلا بناء على طلب الدولة الطرف المتضررة. وسيكون الفريق مجهزا لتأمين المنطقة المتضررة، والكشف عن المواد الكيميائية السامة وتقديم المشورة بشأن إزالة التلوث وتقديم المساعدة الفورية للضحايا. وبشكل أساسي، سيكون الفريق مجهزا للتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. وفي كانون الثاني/يناير، تم اختبار البعثة في تمرين محاكاة أجري بالتوازي مع اجتماع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة الذي عقد في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، إننا نعمل مع الصناعة الكيميائية. ويتاجر في مئات الآلاف من أطنان المواد الكيميائية المجدولة على الصعيد الدولي كل عام. وإذا لا تزال الصناعة الكيميائية العالمية تنمو في الحجم والتعقيد، فإن ضمان عدم الاتجار إطلاقا بالمواد الكيميائية، سواء عن علم أو غير علم، لأغراض تضررها اتفاقية الأسلحة الكيميائية يشكل أولوية عليا. وسيضطلع توفير الأمن على طول سلسلة الإمداد بالمواد الكيميائية بدور بالغ الأهمية في حماية الناس والبيئة من الاستخدام العدائي للمواد الكيميائية السامة.

وقد شهدنا الخسائر البشرية والبيئية الهائلة التي يمكن أن تنجم عن الحوادث الكيميائية. ويتضاعف الضرر المحتمل إذا

السيد تريلاوني (تكلم بالإنكليزية): يشكر الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، السيد كيتاك ليم، رئيس مجلس الأمن وحكومة أوكرانيا على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وهو يأسف كثيرا لعدم تمكنه من الحضور شخصيا، ولكنه طلب مني الإدلاء ببيانه.

إن المنظمة البحرية الدولية هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، مسؤولة عن سلامة وأمن وكفاءة النقل البحري الدولي وحماية البيئة البحرية. وفي سياق الإطار القانوني لحماية الهياكل الأساسية الحيوية، فإن المنظمة البحرية الدولية هي المنظمة المسؤولة عن اتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية؛ والاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، بما في ذلك المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية المتصلة بهذه الاتفاقية؛ واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨ والبروتوكول الملحق بها المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري لعام ٢٠٠٥. وتوفر هذه الصكوك الدولية مجتمعة أساسا قانونيا ثابتا، سواء للسماح للأطراف بتقديم مرتكبي الحوادث إلى العدالة أو للأنشطة التي تضطلع بها المنظمة البحرية الدولية في مجال الأمن البحري، بما في ذلك تعاونها النشط في عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للجمعية العامة.

وفي سياق الأمن، فإن المنظمة البحرية الدولية تركز على ما يمكن للصناعة البحرية المدنية، أي قطاعا النقل البحري والموانئ على السواء، وقطاع العمليات الخارجية القيام به لحماية أنفسهم والآخرين من التهديدات المحتملة للأمن البحري، بما فيها الأعمال الإرهابية، ولمساعدة الحكومات من

العالمية. ومن المتوخى تعزيز التعاون مع منظمة الجمارك العالمية من أجل تعزيز الضوابط الوطنية والدولية على التجارة في المواد الكيميائية السامة.

إن أعضاء مجلس الأمن على علم تام بالأعمال التي اضطلعت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالاشتراك مع الأمم المتحدة بغية إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وخصص أكثر من ٣٠ بلدا الموارد المالية والتقنية لهذا المسعى. واضطلع القطاع الخاص بدور محوري، إذ أن الصناديق الكيميائية في بلدان متعددة شاركت أيضا في إزالة بعض هذه العوامل. وبالرغم من إحراز تقدم، فإن عملنا في سوريا لم يكتمل بعد. ومن دواعي الأسف العميق أن الأسلحة الكيميائية لا تزال تستخدم في ذلك البلد. وفي ليبيا، أدى الخطر الذي تشكله جهات فاعلة من غير الدول إلى طلب السلطات الليبية المساعدة في إزالة وتدمير آخر مخلفات برنامج الأسلحة الكيميائية السابق. ويجري حاليا تنفيذ هذه العملية بالتعاون مع دولنا الأطراف وبدعمها.

ولا يمكن أن يتحقق بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية إلا بدرجة عالية من الوعي والرؤية المشتركة والالتزام المستمر بالتعاون الدولي. وتؤكد اتفاقية الأسلحة الكيميائية العزم المشترك على عدم السماح إطلاقا بأن يترد علم الكيميائي على البشرية. فمن خلال الاتفاقية سنواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة على تعزيز القدرات العالمية على منع أعمال الإرهاب الكيميائي، وعند الضرورة، الكشف عنها والتصدي لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد راو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تريلاوني.

جوانب الأمن القومي. ولكن في غياب تشريعات وسياسات وتوجيهات وطنية ومحلية واضحة تنسق أنشطة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، فإن الاستجابات الأمنية في الموانئ تكون مجزأة في أفضل الأحوال.

ويمثل وضع استراتيجيات وقائية قائمة على تقييم المخاطر ومنسقة جيدا عاملا حاسما لنجاح النظم الأمنية للموانئ والمنشآت المرفئية، سواء كانت لحماية الهياكل الأساسية للموانئ من الهجمات الإرهابية أو لمكافحة السرقة والأنشطة الإجرامية الأخرى أو لمنع وصول الإرهابيين أو مهربي المخدرات أو المسافرين خلسة إلى السفن. وعلى الرغم من أن المنظمة البحرية الدولية لا تملك ولاية لتقييم امتثال مرافق الموانئ للفصل الحادي عشر - ٢ من الاتفاقية والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية في حد ذاته، فمن الواضح تماما أن عدم وجود لجان لأمن الموانئ والمنشآت المرفئية هو مؤشر على انعدام التعاون بين الوكالات وبالتالي على ضعف أمن المرافق المرفئية. وتعزيز هذه الآليات التنسيقية، بما يتماشى مع مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية/المنظمة البحرية الدولية والتوجيهات الأخرى الصادرة عن المنظمة البحرية، يشكل حجر الزاوية لعمل المنظمة في تشجيع تحسين الامتثال للفصل الحادي عشر - ٢ وللمدونة.

وفي الواقع، لقد وضعت المنظمة البحرية الدولية منذ عام ٢٠٠١ مجموعة من التوجيهات وأدوات التقييم الذاتي والمواد التدريبية لحماية الموانئ والسفن والمنشآت البحرية. ويشمل ذلك دورات نموذجية لضباط أمن المنشآت المرفئية؛ ومبادئ توجيهية بشأن التدريب ومنح الشهادات لضباط أمن المرافق المرفئية؛ وإرشادات بشأن التقييم الذاتي الطوعي من جانب الحكومات الأطراف في الاتفاقية ومن جانب المنشآت المرفئية؛ وتوجيهات موحدة في شكل دليل الأمن البحري والمدونة، المنشورين في عام ٢٠١٢. كما أعدت المنظمة البحرية عددا

خلال تنفيذ التدابير الأمنية المناسبة لحماية التجارة البحرية العالمية. وينصب التركيز الرئيسي على الأمن الوقائي من خلال عملية مستمرة لإدارة المخاطر، تشمل اتخاذ إجراءات للردع ومنع التهديدات، بدلا من الاكتفاء بتدابير مكافحة الإرهاب.

وتوفر التدابير الخاصة لتعزيز الأمن البحري، المفصلة في الفصل الحادي عشر - ٢ من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية إطارا عمليا قائما على تقييم المخاطر ليس للأمن البحري فحسب، بل أيضا للتطبيق على نطاق أوسع. وعلى الرغم من أن الاتفاقية تتناول سلامة الأرواح في البحر وتطرح بالتالي تحديات تتعلق بالولاية القضائية على البر، حيث يجري تطبيق معظم التدابير الأمنية الوقائية، فإن المنظمة البحرية الدولية عاجلت ذلك بترك مسألة تحديد الحدود الجغرافية للمنشآت المرفئية، بما في ذلك تطبيقها على المنشآت البحرية، للدول الأعضاء. كما تعاونت المنظمة مع منظمة العمل الدولية في وضع مدونة للممارسات الخاصة بأمن الموانئ، والتي وسعت فعليا نطاق المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية لتشمل منطقة الميناء إجمالا؛ كما تعاونت مع منظمة الجمارك العالمية بشأن أمن الحاويات، الأمر الذي أدى إلى وضع واعتماد معايير إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وعلى صعيد التنفيذ العملي للفصل الحادي عشر - ٢ من الاتفاقية الدولية والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية، من الإنصاف أن نقول إن التحديات الرئيسية تكمن في المنشآت المرفئية. فخلافا للسفن، حيث تطورت ثقافة الأمان القائمة بسهولة نسبيا لتصبح ثقافة أمنية، فإن الهيكل الأمني في الموانئ عموما أكثر تعقيدا بكثير، حيث يشمل أطرافا فاعلة كثيرة من مختلف الهيئات الحكومية ووكالات إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص. وينظر العديد من البلدان إلى الموانئ باعتبارها هياكل أساسية حيوية وإلى أمنها بوصفه أحد

من مجموعات أنشطة التدريب بشأن أمن السفن والموانئ، بما في ذلك إجراء التدريبات والتمارين ووضع التشريعات المتعلقة بالأمن البحري، والتي تُنفذ بناء على طلب الحكومات الأعضاء. ولدنا أيضا برنامج نشط لأنشطة التعاون التقني لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير القدرات والإمكانيات لردع ومنع واكتشاف التهديدات الأمنية والتصدي لها. ويكمل هذا البرنامج الموضوع الذي اخترناه ليوم الملاحة البحرية العالمي لعام ٢٠١٧ "المنظمة البحرية الدولية: الربط بين السفن والموانئ والبشر".

ومن خلال برنامجنا الذي يشتمل على مبادرات لبناء القدرات من أجل تعزيز الأمن البحري، تهدف المنظمة البحرية الدولية إلى العمل مع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وصناعة النقل البحري والموانئ العامة والخاصة بغية الترويج لأفضل الممارسات وبناء الجسور بين مختلف الجهات الفاعلة. وعلى الصعيد الوطني، يشمل ذلك تعزيز كفاءة القطاع البحري بأسره من خلال تحسين التعاون بين الموانئ والسفن وبناء شراكة أوثق بين القطاعين؛ ورفع المعايير العالمية ووضع قواعد لسلامة وأمن وكفاءة الموانئ وسلطات دولة الميناء والدول الساحلية؛ وتحسين توحيد الإجراءات في الموانئ من خلال تحديد وإعداد إرشادات ومواد تدريبية بشأن أفضل الممارسات.

ولتنمية كامل القطاع البحري على المدى الطويل، فإن برامج المنظمة البحرية الدولية - مثل دعمنا لعملية ياوندي في غرب ووسط أفريقيا، عملا بالقرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، وتعديل جدة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك لعام ٢٠١٧، المعتمد في كانون الثاني/يناير - تركز على التصدي لغياب الوعي بأهمية البحار والنقل البحري بالنسبة للبشرية، وتشجيع الاستثمار في القطاع البحري بأكمله. ويشمل ذلك تشجيع السلطات الوطنية على كسر حالة التقوقع والتحول من التركيز على إدارات إلى التركيز الوطني والانخراط في العمل مع القطاع الخاص. ولا يتعين علينا فحسب تشجيع قطاع الموانئ على الإسهام في خطط الأعمال البحرية الوطنية واستراتيجيات الأمن البحري الوطنية

لقد تغير العالم منذ تطبيق التدابير الخاصة لتعزيز الأمن البحري. والتهديدات القائمة لقطاع الموانئ والنقل البحري والعمليات الخارجية وما يرتبط بها من هياكل أساسية تتغير باستمرار. وقد تغيرت أيضا الاستجابات لهذه التحديات. وحلت أهداف التنمية المستدامة محل الأهداف الإنمائية للألفية للبلدان النامية من أجل تطبيقها عالميا. وفي هذا السياق، تقدم المنظمة البحرية الدولية مساعدة نشطة للدول في تنفيذ الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحسين قدرة الهياكل الأساسية على الصمود وغيره من أهداف التنمية المستدامة الرئيسية. وجرت الاستعاضة عن التركيز على الجهود القائمة على رد الفعل لمكافحة الإرهاب بالتركيز على اتخاذ تدابير استباقية لمنع الإرهاب في المقام الأول.

وهناك حاجة أيضا إلى التركيز على الفرص التي يتيحها قطاع الشحن البحري. ويشمل ذلك النظر إلى الموانئ والنقل البحري باعتبارهما قطاعين منتجين للثروة في سياق التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، تزداد أهمية ورواج فكرة ضمان الكفاءة والفعالية في سلامة الموانئ وأمنها.

ويتمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لتدابير الأمن البحري وإنفاذ القانون البحري في النظر إليها باعتبارها مسائل تخص إدارة بعينها - مسائل من اختصاص

وعلى الرغم من الاختلاف بين واسطتي النقل الجوي والبحري، فإن هناك العديد من أوجه التشابه الرئيسية بين أمن الطيران والأمن البحري، ليس أقلها أهمية أن تبني الدول الأعضاء نهجا متعدد الوكالات يشمل الحكومة بأكملها إزاء ترتيب الأمن، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية الحيوية؛ وأهمية معالجة النظام الأمني برمته، أي عن طريق إجراء تقييمات للتهديدات والمخاطر ونقاط الضعف؛ واختيار وتدريب واعتماد الأفراد؛ والرقابة الشاملة على المعدات والإجراءات. وإلى تلك يمكن إضافة الحاجة إلى أن يُنظر إلى التخطيط للطوارئ والقدرة على التكيف وحماية نظم النقل والهياكل الأساسية، بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يساعد على تلبية أهداف التنمية المستدامة ومنع التطرف العنيف.

وكما هو مبين، فإن مبادرات المنظمة البحرية الدولية للأمن البحري، التي تنفذ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والانتربول وغيرهما، تعزز هذه النهج، وتشجع على نحو خاص على إنشاء لجان وطنية للأمن البحري والتيسيرات وخطط أمن وطنية وخطط طوارئ مدعومة من أعلى المستويات، فضلا عن اتصالات إقليمية بين جهات التنسيق الوطنية والمزيد من برامج التدريب والتأهيل الشاملين لأفراد الأمن العاملين في النقاط الوطنية الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تريلاوني على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هاينون.

السيد هاينون (تكلم بالإنكليزية): أقدر إتاحة الفرصة لي لتشاطر بعض الأفكار الشخصية بشأن الإرهاب النووي مع مجلس الأمن اليوم. وأود أن أتناول المسألة بصفة خاصة من حيث علاقتها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجلس. وتحقيقا لتلك الغاية، أعطيت النسخة الكاملة من بياني إلى

والإقليمية، وإنما أيضا الترويج لمفهوم الميناء بوصفه مقدم خدمات للسفن، وهو ما من شأنه معالجة نزعة التفكير بعقلية "نحن وهم".

ولكي نفعل ذلك، من المهم جدا أن تؤكد الحكومات الوطنية قدراتها الرقابية على الصعيد الوطني من أجل السلامة والأمن وأن تعزز تطبيق المدونة ومدونة منظمة العمل الدولية/ المنظمة البحرية الدولية بشأن الممارسات في الموانئ والمنشآت البحرية. ويشمل ذلك تشجيع إنشاء لجان استشارية لأمن وتسهيلات الموانئ كوسيلة للتعاون المشترك بين الوكالات من أجل أمن أوسع نطاقا يتصدى لجميع التهديدات المتعلقة بالأمن، بما في ذلك السرقة والمخدرات والاتجار غير المشروع في الأحياء البرية والسفر خلصة وتهريب المهاجرين والإرهاب، على أن يعمل الإشراف الحكومي على كفالة الفعالية، وهو نهج يفسح المجال لحماية الهياكل الأساسية الحيوية للقطاعات الأخرى.

وتتطلب نظم الأمن الفعالة إجراءات فعالة ومعدات مناسبة، وقبل كل شيء، أشخاصا متحمسين ومدرّبين تدريباً كافياً. وذلك يشمل، على المستوى الأدنى، تنفيذ الأطر وتطوير الأدوات لإذكاء الوعي الأمني فيما بين جميع الموظفين. غير أنه من أجل ضمان إنشاء نظم أمنية أفضل وأكثر استدامة، يجب على الحكومات وقطاع الموانئ أن تطور أمن للموانئ كمهنة، وليس كمجرد وظيفة، مع التركيز على تطوير مجموعات أنشطة وبرامج تدريب متدرجة ترمي إلى تمكين الأفراد من تطوير أنفسهم من أدوار القيام بالدوريات والحراسة إلى أدوار الإشراف والإدارة الأمنية. كما أن هناك فائدة كبيرة تنجم عن تطوير شبكة ضباط أمن المرافق المرفئية المصممة لمساعدة الضباط على تبادل أفضل الممارسات والتعلم من بعضهم البعض.

ذوي مهارات نووية يمكن أن تمثل تهديدات داخلية للمنشآت النووية أو زيادة احتمال إطلاق قنابل قذرة، على سبيل المثال.

وفي الوقت نفسه، عندما ننظر في إمكانية وقوع أعمال إرهاب نووي، ينبغي لنا ألا نقتصر على طرق التفكير التقليدية بشأن الكيفية التي يمكن أن تحدث بها مثل هذه الأفعال أو طرق إيصالها. فعلى سبيل المثال، مثلما أنه يمكن استخدام المواد النووية لصناعة القنابل القذرة، فإنه يمكن جدا استخدام حيازة هذه المواد السامة كذلك لأغراض الابتزاز، أو في السيناريوهات الجديدة التي تنطوي على نشر هذه المواد في بيئات حضرية. ويمكننا أن نشير، في ذلك الصدد، إلى مسألة التلويث المحتمل لإمدادات المياه في دمشق في الأسابيع الأخيرة. فيمكن استخدام المواد المشعة لأغراض مماثلة.

ويمكن لتهديدات الإرهاب النووي أن تأتي من مصادر عديدة، تتراوح بين المنظمات الإرهابية المتطورة وجيدة التمويل إلى مهربي المواد النووية والقراصنة القادرين على إطلاق الهجمات الإلكترونية المدمرة والأفراد ذوي النوايا الخبيثة الذين يمكنهم الحصول على معلومات داخلية عن المنشآت النووية. يجب أن نكون مستعدين للتعامل مع التهديدات الواسعة النطاق من مختلف الزوايا والسيناريوهات. وعندما يتعلق الأمر بتشغيل المنشآت النووية، فإن لكل تلك التحديات تأثير على إدارتها من جانب مشغلي المرافق والهيئات التنظيمية والمسؤولين عن التخطيط لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وعلى الرغم من أن كل دولة مسؤولة عن السلامة النووية والأمن على أراضيها، فإن علينا أن نكون مستعدين للحوادث وحالات الطوارئ والعوارض التي لها أثر عابر للحدود، بما في ذلك التعامل مع حالات الطوارئ الناشئة عن نقل المواد النووية والمشعة عبر أراضي دولة ما أو بالقرب منها. وينبغي كذلك أن يشمل التأهب والقدرات على الاستجابة للحوادث

الأمانة العامة، إذ أنها تتضمن معلومات تكميلية لدعم بعض النقاط التي سأتيرها اليوم.

إننا ندرك جميعا أن وقوع حادثة نووية في أي مكان يعني وقوعها في كل مكان، وكذلك تداعيات الإرهاب النووي. نحن محظوظون لأننا نجونا حتى الآن من أعمال الإرهاب النووي، ولكن ينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا أن الإرهابيين قد أعربوا بالفعل صراحة عن رغبتهم في حيازة الأسلحة النووية. وقد أظهرت السرقات وغيرها من المحاولات الرامية إلى الحصول على المواد النووية والمشعة أن هناك ظروفًا يمكن لذلك الأمر أن يحدث فيها. كما يمكن كذلك المساس بالأمن النووي بطرق أخرى. فعلى سبيل المثال، وقع قطاع الطاقة ضحية لهجمات إلكترونية، بما في ذلك تخريب في المنشآت النووية، يحتوي بيان الخطي على بعض الأدلة الموثقة عنها.

وهناك سبيلان يتزايد عن طريقهما خطر الإرهاب النووي اليوم. الأول هو الاستخدام والانتشار المتزايد للتكنولوجيا النووية لإنتاج الكهرباء والتكنولوجيات الإشعاعية في الطب والصناعة وشحن المواد المشعة والنووية عبر الحدود والبحار. ينطوي ذلك على زيادة في عدد المنشآت المادية والشحنات التي يمكن أن تمثل أهدافا محتملة للهجمات الإرهابية أو السرقة. والسبيل الثاني هو ظاهرة جديدة. فالمنظمات الإرهابية أصبحت أكثر تطورا. ويعكس تقرير صدر مؤخرا عن منظمة بحوث التسليح أثناء النزاعات يصف إنتاج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للذخيرة فحجا مهنيا يشمل ضبط الجودة في صناعة أجهزته. وبعبارة أخرى، فإن التنظيم قادر على اجتذاب مهندسين وغيرهم من الأخصائيين المهرة إلى أنشطته الإنتاجية، وعلى استيعاب سبل أداء ووسائل إنتاج متطورة. لذلك، ينبغي ألا نتجاهل احتمال أن تكون هذه المنظمات قادرة على تجنيد، أو على الأقل السعي إلى استمالة، أفراد

كتابة الدولة المعنية بالمخاطر المحتملة المرتبطة بعدم كفاية تنفيذ التزاماتها القانونية فيما يتعلق بالصكوك القانونية المعتمدة، مما قد يفتح قناة للإجراءات التصحيحية التي يمكن اتخاذها.

ويمكن الشروع في التغييرات المقترحة بطرق شتى. ويمكن لمجلس محافظي الوكالة أن يكلف الأمانة بالشروع في اتخاذ إجراء. والإجراءات يمكن أن تبادر بها أيضا الدول الأطراف في اتفاقيات الأمان والأمن النوويين خلال الاجتماعات الاستعراضية بشأن هذه الصكوك. والمؤتمر الدولي المقبل بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ محفل آخر لاستكشاف تعزيز البنية التحتية النووية لمكافحة أعمال الإرهاب.

وقد قدمت مؤتمرات قمة الأمن النووي إسهامات هامة، في إطار معالجتها للمخاطر المتصلة بالتهديدات الأمنية النووية بما في ذلك أعمال الإرهاب. ولا يزال هذا العمل متواصلا الآن إلى حد كبير داخل الوكالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى والقطاعات المعنية، استرشادا بالمؤتمر الوزاري للوكالة المعقود في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي أعاد تأكيد أهمية حماية المواد النووي والمشعة. وقد اعتمد المؤتمر إعلانا وضع تلك المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية، والدول الأعضاء.

وللوفاء بهذا الشرط، تحتاج الوكالة والمنظمات الدولية الأخرى إلى التمويل الكافي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن دعم مجلس الأمن أمر لا غنى عنه. فجهود مجلس الأمن لتحليل وتقييم التهديدات الإرهابية وتسليط الضوء على أوجه الضعف القائمة، وتحديد الثغرات من حيث القدرات بهدف فهم التحديات التي يشكلها الإرهاب على الهياكل الأساسية الحيوية، والتوصيات المتعلقة بأفضل السبل لدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه الجهود، لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب.

والطوارئ الناشئة عن الأعمال الإرهابية المحتملة التي تستخدم مواد ناشئة من مصدر غير الدولة المستهدفة.

واسترعي انتباه المجلس إلى جانب حساس آخر. فينبغي لنا أن ندرك أن أي تقييم للأمن النووي المتعلق باستخدام المواد النووية أو المشعة في التطبيقات العسكرية في الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يزال خارج سيطرة المجتمع الدولي في الحالة القائمة اليوم.

وهناك عدد من الطرق التي يمكن بها للدول أن تتناول مسألة أفضل السبل لمعالجة مكافحة الإرهاب النووي. وهي تشمل تعاون أوثق بين نظم الأمن والأمان النوويين، فضلا عن تغيير أدوار الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن القائمة التالية ليست شاملة، ينبغي لها أن تمثل اتجاهات جيدة يتعين متابعتها. عادة ما ينظر إلى الضمانات والأمن والسلامة على أنها مجالات منفصلة لإدارة النووية. وعلى الرغم من أن هناك أسباب تقنية وقانونية تبرر ذلك، يمكن للثلاثة كذلك أن تعمل معا ويعزز كل منهم الآخر بطرق عديدة. فهي لها آثار تآزرية على بعضها بعضا، وينبغي تحديد سبل التعاون بغية المساهمة في كفاءة وفعالية مجمل النظام النووي.

وتعتبر معاهدات واتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة وقواعد السلوك غير الملزمة قانونا وقرارات الأمم المتحدة، فضلا عن تقاسم أفضل الممارسات والموارد، جميعها جزءا من المعايير النووية العالمية اليوم.

غير أن ما يُعتمد على الورق قد يكون مختلفا عما يُنفذ في الواقع. وأحد الخيارات الممكنة هو إنشاء عملية استعراض لهذه الصكوك أو الآليات القانونية بغية تحقيق تقييم أكثر شفافية لتنفيذ الدول لالتزاماتها. وقبل تحقيق هذه التدابير، هناك خطوة أخرى ينبغي اتخاذها، مثل زيادة المشاركة الفعالة من جانب الوكالة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمدير العام للوكالة أن يبلغ

هذه التهديدات. وقد أصبح هذا العمل هاما على نحو خاص إذ أنه يأخذ في الحسبان مجموعة من الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها في لسنوات الأخيرة مرافق في أوكرانيا.

فمنذ عام ٢٠١٥، أصبحت عدة وكالات حكومية أوكرانية، فضلا عن هياكل أساسية وطنية حيوية مثل شبكات الطاقة الإقليمية والمؤسسات المالية، أهدافا للهجمات عن طريق استخدام البرمجيات الخبيثة. كما هاجمت جماعات قراصنة الحاسوب المجهولة الموارد الإلكترونية لمطار كييف ووزارة الدفاع. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تعرضت المواقع الشبكية لخزانة الدولة ووزارة المالية وصندوق المعاشات التابع للدولة، مشلولة مؤقتا عشية نهاية السنة المالية ٢٠١٦.

ونحن نعرف هدف هذه الهجمات. إنه تخطيم النظام المالي في أوكرانيا، وإضعاف القدرات الدفاعية لدينا، وفي نهاية المطاف زعزعة استقرار المجتمع الأوكراني. ومن الواضح تماما أن أوكرانيا اختيرت عمدا كهدف لإرهابي الفضاء الإلكتروني الخارجيين المنظمين، وهجماتهم يمكن أن تكون مدمرة مثل الحرب التقليدية. وقد تعرضنا للأذى ولكننا أصبحنا أكثر قدرة على الصمود نتيجة لتلك الهجمات.

وفي عالم اليوم الدينامي والمعلوم، نرى أن العناصر التالية ينبغي أن تدمج في السياسات العامة الوطنية الرامية إلى الحفاظ على مستوى كاف من سلامة الهياكل الأساسية وقدرتها على الصمود. العنصر الأول هو التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، من القطاع العام والقطاع الخاص، المشاركين في عملية تشغيل وحماية الهياكل الأساسية الحيوية. والعنصر الثاني هو التبادل المفتوح للمعلومات بشأن التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها الهياكل الأساسية الحيوية بين السلطات العامة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية وفرادى المواطنين. والعنصر الثالث هو زيادة مستوى الحماية الذاتية، والمساعدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هاينونين على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية أوكرانيا.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إسهاماتهم في مناقشتنا. لقد أكدوا مرة أخرى تعقد وأهمية المشكلة التي نحن بصددتها.

إن حماية الهياكل الأساسية أمر حيوي للأمن القومي والسلامة العامة والتنمية الاقتصادية لجميع الدول. فالهجمات الإرهابية على هذه المرافق والخدمات يمكن أن تعطل بشكل كبير سير المجتمعات وتسبب في معاناة بشرية واسعة النطاق.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم في عملية إعداد نص القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي اتخذ اليوم. وهذا القرار يوجه رسالة قوية من مجلس الأمن إلى المجتمع الدولي يحثه فيها على النظر جديا في هذه المسألة. كما يوجز إطارا محددا من الأهداف والإجراءات الرامية إلى تعزيز التوعية بشأن التهديدات الإرهابية المحتملة التي تتعرض لها الهياكل الأساسية الحيوية. ويقوم بذلك عن طريق تحديد التهديدات ومنع وقوعها فضلا عن السعي إلى التخفيف من عواقبها المحتملة.

ومن الأهمية بمكان أن تقوم الدول، في إطار جهودها الأساسية لمكافحة الإرهاب، بوضع وتنفيذ استراتيجية تسند المهام والمسؤوليات ذات الصلة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وينبغي أن تكون أهدافها الرئيسية هي التصدي لهذه الهجمات، ومنع تكرارها من خلال تحديد الجناة ومؤيديهم فضلا عن تقديم الدعم لضحايا الإرهاب.

وبالنظر إلى التحديات القائمة للسلام والأمن الدوليين، لا سيما تطور التهديدات الإرهابية، فإن أوكرانيا تعمل على وضع إطار قانوني وطني لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من

المبادلة، والتمكين الذاتي للأفراد والمنظمات التي يمكن أن تتأثر سلباً بإلغاء خدمات الهياكل الأساسية الحيوية أو تعطيلها.

وبصرف النظر عن العوامل التي ذكناها للتو، فإن نظاماً متسقاً يهدف إلى تجنب التهديد الإرهابي الذي تتعرض له الهياكل الأساسية الحيوية، ينبغي أن يعطي الأولوية لتعاون دولي فعال يشمل، في جملة أمور، تبادل أفضل الممارسات، وإجراء التدريبات والتحقيقات المشتركة. وهذا التعاون الدولي اكتسب أهمية قصوى بالنظر إلى وضع مشاريع عالمية تتعلق بالهياكل الأساسية عبر الحدود. والهجمات الإرهابية ضد المشاريع قد تؤثر على مصالح العديد من الدول، وتسبب في أضرار كبيرة، على الصعيدين الاقتصادي والبيئي. وفي هذا السياق، يجب أن يكون هدفنا هو تكثيف التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وإنشاء آليات للإنذار المبكر والاستجابة السريعة للتصدي على نحو أفضل للهجمات الإرهابية المحتملة. ومع ذلك، وبينما نسعى إلى حماية أضعف أجزاء الهياكل الأساسية الحيوية لدينا من الهجمات الإرهابية، ينبغي ألا ننسى أبداً أن أرواح مواطنينا هي المعرضة للخطر وهي التي من واجبنا أن نحميها باعتبارنا دولاً. ولذلك، من واجبنا أن نفعل كل شيء ممكن لمنع وقوع الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية. فرفاه شعوبنا يعتمد عليها. وهذا هو الهدف الرئيسي للقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي اتخذ اليوم. لقد أعذر من أُنذر. وإنني على أعول على استمرار تعاون الأعضاء بشأن هذه المسألة.

استئناف مهام كرتيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

السيد أمندولا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أكون هنا اليوم للمشاركة في هذه المناقشة بشأن موضوع يمثل هذه الأهمية البالغة. وأود أن أشكر الوزير

وكما أكد المتكلمون السابقون من واقع خبرتهم، يستهدف الإرهابيون الهياكل الأساسية الحيوية بطرق كثيرة، وقد نجحوا في بعض الأحيان في إرباك مسيرتنا في الحياة. والمسألة تتعلق بصمود الدولة ومشاركة الجمهور الخوف الذي يئته الإرهابيون في مجتمعاتنا. وفي العام الماضي، على سبيل المثال، أظهرت الهجمات الإرهابية على المطارات في بروكسل واسطنبول كم بلغت قسوة الجماعات الإرهابية وفعاليتها. واستهداف داعش للمرافق في العراق واستغلالها، وإن كان من نوعية مختلفة، هو مثال واضح آخر للهجمات شديدة الإضرار بالهياكل الأساسية الحيوية. وفي سياق العراق، فإن إيطاليا لا تزال ملتزمة - ونحن فخورون بذلك - بحماية سد الموصل الذي تستهدفه داعش منذ عام ٢٠١٤، مهددة بذلك حياة مئات الآلاف من السكان الذين يعيشون بجواره.

وهذه مجرد أمثلة قليلة، ولكن أثرها يبين مدى أهمية أن يتصرف المجتمع الدولي بسرعة رداً على هذا التهديد. إنه تهديد عبر وطني يتطلب استجابة عابرة للحدود الوطنية. ومن الواضح أن على الأمم المتحدة دور أساسي في التشديد على ضرورة التعاون الدولي في تنسيق استجابة متماسكة، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية - مثلما نفعل اليوم تماماً.

تحقيق التوازن بين حرية الوصول للرأي العام لدينا، والمجتمع المدني، كمصدر غير عادي للتواصل والمشاركة الديمقراطية مع أمننا الجماعي. الأمر ليس سهلاً، ولكن التخطيط لحررتنا وأمننا يعززه قرار اليوم.

وهذا يقودني إلى تحالف جديد يجب أن نؤكد عليه وندعمه. وفي هذا الإطار، فإن الدفاع عن الهياكل الأساسية الحيوية يتطلب أيضاً تحالفاً بين القطاعين العام والخاص، لأن الترابط الذي يحرك التجارة والأعمال والاتصالات يدفع إلى الأمام أيضاً حوار مجتمعنا المدني، وفي الوقت نفسه، يبرز حاجتنا إلى حماية أمننا والدفاع عنه. وهنا تكمن أهمية هذه المناقشة والقرار المتخذ اليوم. فهما يوفران إطاراً قانونياً دولياً لا غنى عنه لهذه الشراكة التي ستعلن ولازدهار مجتمعنا الحر والمنفتح والمبدع.

السيد عبدالمؤمنوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، لتسليط الضوء على الحاجة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية في ضوء التغيير الذي طرأ مؤخراً على أساليب وأشكال واستراتيجيات المنظمات الإرهابية الذي نشهده اليوم. فالتحدي يصبح أكثر حدة بالنظر إلى النطاق الواسع للغاية وفئات الهياكل الأساسية الحيوية المعرضة للخطر، من المنشآت النووية ومرافق الطاقة والتجارة والخدمات المالية والمصرفية والنقل بجميع أشكاله، على سبيل المثال لا الحصر. وتتفاقم المشكلة بسبب محورية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية والحديثة في جميع عمليات أكثر من ٢٠ منظومة رئيسية للهياكل الأساسية الحيوية ذات آثار وطنية وإقليمية وعالمية.

ووفدي يود أن يعرض كيف تتخذ كازاخستان إجراءات احترازية على جبهتين بالغتي الأهمية: أولاً، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للموارد العامة؛ ثانياً، المرافق النووية.

أولاً، لا بد أن نحدد ما هي الأهداف الحيوية. ثانياً، يجب أن نعلن تأزرنا عبر الحدود لمنع الهجمات الإرهابية والتخفيف من آثارها. ثالثاً، يجب الاستجابة للتهديدات بالتعاون على طول الحدود وبين الدول. وبما أن كل سلسلة تكون قوية في أضعف حلقاتها، فإن الحوار الدولي والشراكة التي تشمل الرأي العام وبناء القدرات عناصر أساسية في حماية البنية التحتية الحيوية.

وكما أشار كثير من المتكلمين بالفعل، فإن أهمية الترابط في هذه المرحلة من الشؤون العالمية تعني أن البنية الأساسية التي تربط بين السكان كثيراً ما تكون لها آثار عابرة للحدود على المجتمع. وأحياناً ما يكون ذلك الترابط أقوى من الحدود، وفي احترامنا للحدود والدفاع عنها، يجب أن نعي ضرورة تعاون القوميات للدفاع عن ذلك الترابط. لذلك، نحن مستعدون لدعم دور الأمم المتحدة، كما يشير القرار، في تحديد ونشر الممارسات الجيدة لحماية تلك الهياكل الأساسية.

وثمة عنصر رئيسي للشراكة يتمثل في تبادل المعلومات. ونحن نعرف ذلك في أوروبا، ونفعله في الاتحاد الأوروبي، وينبغي أن يكون الأعضاء على علم بطبيعة التهديدات التي تواجه بلداً واحداً حين تؤثر على أمننا الجماعي.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى دور وأهمية الفضاء الإلكتروني، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أعم. ونعلم أن لها اليوم أهمية حاسمة للهياكل الأساسية وكلاهما وسيلة وهدف للإرهاب. ونعتقد أنه يجب أن يكون لدينا فهم واسع لما يشكل اعتداء على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن عرضة للهجوم بالفعل عندما نعجز عن كشف ووقف التخطيط عبر الإنترنت لهجمات ودعاية الجماعات الإرهابية على الشبكة العنكبوتية. وندرك أيضاً أن هجوماً يقع حين تختطف طائرة أو شاحنة، ولذلك، علينا أن نعترف بأن نوعاً مختلفاً من الهجوم يقع عندما تستولي المنظمات الإرهابية على حيز من الشبكة العنكبوتية. ويجب أن نكون قادرين على

سيمبيلاتينسك للاختبارات سابقاً- المركز النووي الوطني لجمهورية كازاخستان حالياً- والمنشأة النووية BN-350، بمساعدة نشطة من شركائنا.

ونحن مستعدون لإعداد أخصائيين ذوي مؤهلات عالية، ولهذا الغرض، نحن بصدد إنشاء مركز تدريب معني بالسلامة النووية في ألماتي بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحكومة الولايات المتحدة.

وتتخذ تدابير صارمة لضمان السلامة في تشييد بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أراضينا وفي نقل المواد النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن كازاخستان قد امتثلت لمتطلبات مؤتمرات قمة الأمن النووي الأربعة، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدام الآمن للطاقة النووية. كما نقوم على النحو المناسب بتأمين المصادر المشعة التي يمكن للإرهابيين استخدامها لصنع القنابل القذرة.

وبذل كل جهد ممكن لضمان الأمن في دورة الألعاب الشتوية الجامعية العالمية الـ ٢٨، التي عقدت مؤخراً في ألماتي، بالتركيز على التحديد المبكر للمخاطر وإزالتها، وينطبق الأمر نفسه على معرض أستانا - ٢٠١٧ المقبل.

ويسرني الإبلاغ بأننا نقوم بتطوير تعاون وثيق مع البرنامج الأوروبي لحماية الهياكل الأساسية الحيوية، إلى جانب مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية. كما أن البلد نشط في شبكة معلومات الإنذار المبكر للهياكل الأساسية الحيوية التابعة للمفوضية الأوروبية، حيث يتبادل المعلومات بشأن البحوث المتعلقة بحماية الهياكل الأساسية.

وتقف كازاخستان على أهبة الاستعداد لوضع خطط أمنية مشتركة مقبولة لدى جميع الدول، بصرف النظر عن

وتدرك كازاخستان أن الهياكل الأساسية الحيوية الحديثة تلفت انتباه المنظمات الإرهابية الدولية وتجذب هجماتها. ورغم أن حماية الهياكل الأساسية مسؤولية مباشرة لسلطات الدولة، إلا أننا نرى أن ثمة حاجة لتضافر جهود القطاعين العام والخاص، إلى جانب التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والإنتربول ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي، وكذلك منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ونولي عناية خاصة أيضاً للطاقة المحتملة وقطاع الأعمال والكوارث عابرة الحدود وعبر الوطنية، بسبب الترابط القائم بين تلك المجالات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ظل هذه الظروف، تطور منظومتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب على شبكة الإنترنت، أطلق عليها اسم "الدرع الإلكتروني لكازاخستان".

وحالياً، فإن قوانين فرادى الدول الأعضاء ليست لها نهج مشتركة لفهم الهياكل الأساسية الحيوية، وبالتالي، لا بد من مواءمة التشريعات الوطنية من أجل الالتزام بقواعد الأمم المتحدة العالمية لأمن الهياكل الأساسية الحيوية.

أنتقل الآن إلى هياكل أساسية حيوية رئيسية أخرى، وأعني بذلك الهياكل النووية. فالسلامة النووية مسؤولية جماعية أساسية اليوم على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. لذلك، تتخذ كازاخستان كل التدابير اللازمة لكفالة أمن تلك المرافق الموجودة في أراضيها وفي المنطقة. وباعتبارها طرفاً في كل الاتفاقيات الدولية في هذا المجال تقريباً، فإننا ندعو الآخرين إلى الامتثال لها بحسن نية.

ونحن نسعى بنشاط أيضاً للنهوض بإطار قانوني دولي لضمان التداول الآمن للمواد النووية. ونحن متيقظون لحماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها تلك الموجودة في موقع

كما أن النهج الإقليمية والعالمية تساعد على بناء القدرة على الصمود والتأهب. تلتزم جميع الوكالات العامة في السويد بإجراء تحليل أمني لتحديد الهياكل الأساسية الحيوية التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها وتحديد وتقييم المخاطر المحتملة.

والغرض من سياستنا ذو شقين. الأول هو تحسين الوعي وبناء القدرة على التكيف ومنع الهجمات والاستجابة للحوادث والأزمات عند حدوثها والتعافي منها. والثاني هو زيادة التعاون من أجل المنع فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

يضم مجلس التعاون السويدي لمكافحة الإرهاب الجهات الفاعلة ذات الصلة بغية زيادة القدرات الوطنية على نحو مشترك. ويشمل نهجنا إنفاذ القانون، وسلطات الاستخبارات والأمن، ووكالة الطوارئ المدنية، والوكالات القطاعية، والسلطات الإقليمية والمحلية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تملك وتدير الهياكل الأساسية الحيوية. وفي عام ٢٠١٦، أطلقنا نظاما وطنيا للإبلاغ الإلزامي عن حوادث تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لجميع الوكالات الحكومية. في العام المقبل، وفي إطار توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الأمن في نظم شبكات المعلومات، سيصبح هذا الإبلاغ إلزاميا بالنسبة للجهات الفاعلة العامة والخاصة على السواء.

علاوة على ذلك، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون بالعمل في تضامن داخل أي دولة من الدول الأعضاء التي هي عرضة لهجوم إرهابي، في إطار ما يسمى ببند التضامن. وقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادرات لمعالجة حماية الهياكل الأساسية الحيوية. ولا يركز هذا النهج على المخاطر من الهجمات الإرهابية، ولكن أيضا على تلك الناجمة عن الأنشطة الإجرامية والكوارث الطبيعية والحوادث. نحن ندعم العديد

الخصائص والتقاليد الوطنية، بغية إبقاء عالمنا وكوكبنا في مأمن من التهديدات المتزايدة التي نواجهها.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الأوكرانية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وإجراء المشاورات بشأن القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه للتو. يؤكد توافق الآراء الذي اتخذ القرار على أساسه العملية المفتوحة الجامعة التي أدت إلى الاتفاق بشأنه، فضلا عن الأهمية التي نوليها جميعا لتلك المسألة الحيوية. وانطلاقا من احترام جميع الدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة في هذه المناقشة، سوف أدلي ببيان مختصر الآن وستكون النسخة الكاملة متاحة من خلال وسائل أخرى.

ظلت مرافق الهياكل الأساسية الحيوية على الدوام أهدافا جذابة للهجمات الإرهابية. ومن خلال قطع الإنارة أو تلوين إمدادات المياه أو قطعها أو تقويض رغبة الأفراد في السفر، تحقق هذه الهجمات الهدف الأساسي للإرهاب المتمثل في إحداث أكبر قدر ممكن من الخوف والإرباك. من الصعب تصور العواقب المدمرة لهجوم إرهابي على محطة للطاقة النووية على الأرواح البشرية والبيئة، سواء من حيث الأثر الفوري والآثار الطويلة الأجل. لقد ذكرنا السيد هاينونين بأن ذلك السيناريو ليس غير واقعي بالكلية.

إننا نعيش في عالم متزايد الترابط. وهذا صحيح بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بهياكلنا الأساسية الحيوية. الترابط - سواء ماديا أو من حيث تكنولوجيا الاتصالات - يعني أن تداعيات هجوم كبير في بلد ما لا يمكن الشعور بها في البلدان المجاورة فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي. ولهذا السبب، فإن مناقشة اليوم بالغة الأهمية وحسنة التوقيت. تتطلب الجهود الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية التعاون - عبر الحدود وبين القطاعات وفيما بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.

من المؤسف أن الأمثلة عديدة على الهجمات الإرهابية التي استهدفت الهياكل الأساسية الحيوية، ولا سيما النقل، كما ذكرنا الهجمات المساوية على مطار بروكسل وشبكة المترو في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٦ ومطار اسطنبول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦.

تتيح هذه المناقشة فرصة أخرى للمجلس لتوجيه رسالة قوية وموحدة بشأن أهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، على نحو ما قمنا به بالفعل في جلسات أخرى بشأن تمويل الإرهاب ومكافحة الدعاية والتعاون القانوني الدولي. يجب شن مكافحة التهديدات الإرهابية على جميع الجبهات، مع احترام القانون الدولي والسلطات الوطنية للدول. ومن الضروري بشكل خاص بالنسبة لكل دولة أن يكون لديها تدابير وقائية وحماة قوية لردع الإرهابيين عن القيام بهجمات ضد الأهداف التي قد تكون معرضة للخطر أو، إذا تعذر ذلك، لكي تكون قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية عند وقوعها.

ترى فرنسا أن حماية الناس وضمان استمرارية المهام الوطنية الأساسية أولوية استراتيجية. في عام ٢٠٠٦، أنشأنا آلية أمنية للأنشطة الحيوية من أجل حمايتها من الأفعال الكيدية، مثل الإرهاب. وهناك اليوم أكثر من ٢٠٠ من الكيانات العامة والخاصة مصنفة بوصفها أجهزة ذات أهمية حيوية تخضع لقواعد خاصة وإجراءات من الحيلة. وقائمة الهياكل الأساسية سرية وتشمل كيانات الإدارة العامة ووسائل إعلام والنقل وجهات صناعية في مختلف القطاعات. وهي تكفل الأنشطة الحاسمة الأهمية لأداء الدولة لمهامها وبقائها.

وفي هذا السياق، ترحب فرنسا بالاعتماد الإجماعي للقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، وهو أول قرار يتعلق بشكل وثيق بهذا الموضوع الرئيسي. أود أن أسترعي اهتمام المجلس إلى رسالتين واردتين فيه.

من برامج الاتحاد الأوروبي الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية داخل المنطقة الأوسع نطاقاً، التي تشمل البلقان وتركيا. وهناك عدد من المنظمات الإقليمية التي أنشئت لتحسين قدرات الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بالحماية المدنية والتأهب، مثل مجلس دول بحر البلطيق، مجلس المنطقة القطبية الشمالية ومجلس المنطقة الأوروبية القطبية الشمالية لبحر بارنتس، وهو محفل يهدف إلى دعم وتعزيز التعاون الإقليمي في أقصى شمال السويد والنرويج وفنلندا وشمال غرب روسيا. كما أن أيسلندا والدانمرك عضوان.

يجب أن تكون هناك مساءلة عن جميع أعمال الإرهاب. يجب محاسبة مرتكبي ومنظمي ورعاة الهجمات الإرهابية. وعلى النحو المبين في القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي اتخذ اليوم، يجب اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونحن نرحب بحقيقة أن القرار يشجع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، على مواصلة النظر في هذه المسائل الهامة. لقد أسفرت الزيارات القطرية التي تقوم بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب عن معارف وخبرات قيمة وإمكانية استفادة الدول من أفضل الممارسات. إن زيادة التعاون الدولي، وليس تقليله، أمر أساسي للتصدي لهذه التهديدات. ونحن نقدر القيادة الأوكرانية بشأن هذه المسائل في مجلس الأمن.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر أوكرانيا على اتخاذ مبادرة عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر من تكلموا حتى الآن على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

قدمت لنا فكرة واضحة عن المسائل قيد النظر، وأود، بالنيابة عن وفد السنغال، أن أشكرهم بجرارة وأن أهنئهم.

وأذكر أننا عقدنا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مناقشة مفتوحة بشأن أمن الطيران في مواجهة الهجمات الإرهابية (انظر S/PV.7775). وعقدنا أيضاً اجتماعين بصيغة آريا في تشرين الثاني/نوفمبر، أحدهما نظمته أوكرانيا بشأن موضوع الهياكل الأساسية الحيوية. أما الآخر فكان بشأن مسألة أمن الفضاء الإلكتروني، وقد شاركت في تنظيمه السنغال وإسبانيا. وتتيح لنا مناقشتنا صباح هذا اليوم فرصة لمواصلة التحليل الاستراتيجي للسبل والوسائل الكفيلة بالتحديد السليم وتحسين منع المخاطر المرتبطة بهذه التهديدات، وفي الوقت نفسه، قياس الموثوقية والقدرة على الصمود وضعف الهياكل الأساسية الحيوية في مواجهة الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تؤدي إلى كارثة لا تحمد عقباه.

ولأن الجماعات المتطرفة تستهدف بشكل متزايد الهياكل الأساسية المدنية في جهودها الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الخسائر في صفوف المدنيين، ينبغي أن تعطى الأولوية لهذه الهياكل الأساسية في مجال المراقبة والحماية من أجل الحفاظ على استمرار تشغيل المجتمعات البشرية والمؤسسات، مع ضمان الأمن القومي والسلامة العامة في البلدان المستهدفة أو التي تتعرض للهجمات. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بالإجماع صباح هذا اليوم والذي يشكل، دون شك، خطوة هامة إلى الأمام في جهود المجتمع الدولي في مواجهة هذه التهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين.

وبالنظر إلى الطابع المترابط للهياكل الأساسية المدنية، الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة ضعفها، فإن اليقظة المستمرة والتنوعية - مع مراعاة خصوصيات البيئة الجيوسياسية وسياق كل بلد ومنطقة - أمر بالغ الأهمية. ويعتقد وفد السنغال أن

تتعلق الأولى على بالوقاية من المخاطر المحتملة والتأهب لها.

إن التحديد المبكر للتحديات وأوجه الضعف الرئيسية من حيث حماية الهياكل الأساسية الحيوية، ووضع استراتيجيات محددة الأهداف تنفذ في حالة وقوع هجومات أمور أساسية. وتلك النهج لا تساعد على الحد من المخاطر فحسب، ولكن على تحسين الاستجابة أيضاً.

وتتعلق الرسالة الثانية بملاحظة أن تعزيز حماية الهياكل الأساسية الحيوية لا يمكن أن يتم في عزلة. فالتعاون، سواء داخل الدول أو الوكالات أو فيما بينها، أمر أساسي من أجل كفاءة مستوى ملائم من الحماية. ويشمل ذلك تبادل المعلومات والمعارف والخبرات. ونظراً لطبيعة الأنشطة التي تضطلع بها الهياكل الأساسية الحيوية، فالتعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص أمر ضروري للغاية.

وهناك العديد من التحديات. ولكن نطاق التهديد الإرهابي اليوم وبخاصة ارتفاع مستواه يجب أن يدفعنا إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى حماية السكان وكفاءة استمرارية الخدمات الحكومية الحاسمة.

وأود أن أختتم بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى الرئاسة الأوكرانية لمجلس الأمن على هذه المناقشة المفيدة جداً بشأن مسألة تخصصية وتقنية على حد سواء، وتتناول أيضاً الحياة اليومية لجميع مواطنينا. وأؤكد لكم أن فرنسا ستواصل الاضطلاع بدورها الكامل في هذه الجهود.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص امتنان الوفد السنغالي للرئاسة الأوكرانية على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع ثابت الأهمية. إن الإحاطات الإعلامية التي قدمها هذا الصباح كل من السيدة فيوتي والسيد شتوك والسيد راو والسيد تريلاوني

الأمنية وإنشاء وحدة العمل من خلال موازنة التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود؛ وضمان صحة وثائق السفر وفقاً للاتفاقات الإقليمية بشأن تنقل الأشخاص. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شهدت منطقة غرب أفريقيا زيادة في الهجمات الإرهابية والهجمات الإلكترونية الإجرامية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقييم تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل، التي نفذت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر S/2012/42)، والتي لوحظ فيها تداول عدد كبير من الأسلحة والذخيرة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص قاذفات الصواريخ. وتشكل هذه الأسلحة المهربة تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء. ولذلك، فمن الضروري تجنب أن تصبح أفريقيا الحلقة الضعيفة في الجهود الوقائية لحماية وتأمين الهياكل الأساسية الحيوية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد السنغال ويؤيد بقوة التنفيذ الفعال للفقرة ٩ من القرار الذي اتخذناه للتو.

وعلاوة على ذلك، فإن لجنة مكافحة الإرهاب، التي تقوم بعمل رائع بالفعل من خلال المديرية التنفيذية بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، يجب أن تواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول المتضررة لمساعدتها على تعزيز قدرتها على حماية الهياكل الأساسية الحيوية والأماكن العامة الضعيفة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشير إلى أنه، من أجل التنفيذ الفعال للقرار الذي اتخذناه للتو، يجب أن يكون متسقاً مع قرارات المجلس المعتمدة سابقاً في إطار مكافحة الإرهاب، لا سيما القرارات ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٢٢ (٢٠١٦). وبالتالي، ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية عالمية أشمل للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما ينتظر وفد بلدي أيضاً باهتمام كبير عرض تقرير مرحلي في

من المهم للغاية إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيزها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي مع جميع أصحاب المصلحة، من حيث تقاسم المعلومات والخبرات وحتى المعلومات الاستخبارية، وكذلك التنسيق العملي وتأمين خطوط الإمداد ومراقبة الحدود. وأود أن أذكر بأن السنغال قد وضعت إطاراً لتبادل المعلومات الحساسة مع الدول الأخرى بغية التكيف بمزيد من الفعالية مع ظهور تهديدات جديدة ومحاولات استهداف الإجراءات غير المشروعة باستخدام الطائرات أو المطارات أو الهياكل الأساسية للموانئ.

وفي مجال الطيران، وفقاً لأحكام النصوص ذات الصلة بالموضوع التي اعتمدها منظمة الطيران المدني الدولي، التي تنص على أن كل دولة هي المسؤولة عن التنفيذ الفعال لجميع تدابير السلامة التي تهدف إلى حماية الطيران المدني من الهجمات غير المشروعة، قامت السنغال منذ عدة سنوات بتنفيذ برنامج واسع النطاق يهدف إلى تعزيز أمن الطيران المدني في البلد وفي مجالها الجوي. وقد أدت تلك السياسة إلى أن يعتمد المجلس الوطني مدونة جديدة للطيران المدني من خلال قانون ٤ أيار/مايو ٢٠١٥ ووضع أنظمة الطائرات الرامية إلى كفالة التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات الأمنية.

وفي المجال البحري والموانئ، أود أن أشير إلى أن السنغال وقعت على معظم الصكوك الدولية التي ذكرها المستشار الخاص للأمين العام، بما في ذلك عملية ياوندي، ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك، والميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية، التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في لومي.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تم توقيع اتفاق تعاون في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦ من قبل الوزراء المعنيين من السنغال ومالي وكوت ديفوار وبوركينا فاسو بغية تجميع الجهود التي تبذلها تلك البلدان؛ وتعزيز العلاقات التعاونية بين الخدمات

الهجمات الإرهابية نظرا لما تنطوي عليه هذه الهجمات من آثار مدمرة. بالنسبة للمحطات النووية في اليابان في حالات الطوارئ، يمكن للشرطة أن تنشر فرق مكافحة الأسلحة النارية على مدار الساعة. والحصول على المعلومات في هذا الشأن من العناصر الأساسية. وتبادل اليابان المعلومات مع النظراء الأجانب والشرطة وتجري تدريبات مشتركة مع قوات الدفاع عن النفس، بينما تعمل بشكل وثيق أيضا مع مشغلي المحطات النووية من خلال الزيارات الميدانية والإرشاد بشأن اليقظة الذاتية.

من الحيوي الاستجابة للتطورات التكنولوجية الحديثة. ولما كانت هناك زيادة في الحوادث التي تنطوي على استخدام الكيدي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن اليابان ما برحت تعمل على تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني بالتعاون مع القطاع الخاص والنظراء الأجانب. وفي نيسان/أبريل الماضي، عملنا على سن قانون يحظر قيام الطائرات المسييرة بالتحليق فوق المرافق الحيوية، والسفارات، والمحطات النووية لمنع أي هجمات محتملة.

إن خبراتنا تشهد على أهمية مسارات متعددة من الجهود، بما في ذلك التعاون الدولي والتعاون على صعيد القطاعين العام والخاص، وتسريع تبادل المعلومات، واقتسام الممارسات الجيدة، وتطوير التكنولوجيات المتقدمة، ودعم بناء القدرات للذين بحاجة إليها. ونعتقد أن القرار الذي اعتمد للتو يوفر إطارا مفيدا بالنسبة لجميع الأعضاء الآخرين للقيام بجهود استباقية. وكجزء من هذا الجهد، قررت حكومة اليابان قبل أسبوعين، وضع حزمة مساعدة جديدة للتعاون الدولي في مجالي مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وسيستخدم هذا لتيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من خلال مشاريع محددة، مثل مشروع الهجمات الإلكترونية على نظم تكنولوجيا المعلومات للهيكل الأساسية المالية. ونؤيد

الأشهر الـ ١٢ القادمة من لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ القرار الهام الذي اتخذ للتو.

السيد بيشو (اليابان): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لكم على تناول هذا الموضوع الهام وفي أوانه. كما أعرب عن تقديري للسيدة فيوتي وجميع المتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية المتبصرة.

فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، اتخذنا خلال الأشهر القليلة الماضية قراراتين في مجلس الأمن: القرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦) بشأن أمن الطيران والقرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦) بشأن التعاون القضائي الدولي. ونرحب باعتماد قرار اليوم، ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية. ونشكر أوكرانيا على الدور الريادي في ذلك المجال. ومن خلال هذه القرارات، أظهر مجلس الأمن توحيد صفه في التصدي للإرهاب من خلال اتباع نهج متعدد الجوانب. تتمثل مهمتنا الآن في ترجمة هذه القرارات إلى أفعال.

ما أن يحدث هجوم إرهابي يكون قد فات الأوان بالفعل، لا سيما بالنظر إلى الأثر المدمر الذي يخلفه ذلك على تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، ويمكن أن يؤثر على المجتمعات والأفراد. يجب علينا أن نعمل بصورة جماعية من أجل تعزيز أمننا مع التركيز على الوقاية. واليابان تولي أولوية خاصة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. ونحن مدينون لمواطنينا والزوار على حد سواء. وينطبق ذلك بصفة خاصة على اليابان، بوصفها البلد المضيف للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو في عام ٢٠٢٠ ولكأس العالم في لعبة الركي في عام ٢٠١٩.

إن التعلم من الممارسات الدولية الفضلى، جعل اليابان تعزز هياكلها الأمنية، بما في ذلك النقل العام والمرافق للحفاظ على أمن الأحداث الكبيرة، والموانئ، والمحطات النووية والسفارات. من المهم جدا حماية المحطات النووية من

أصبحت بصورة متزايدة أهدافا لهجمات الغاية منها تعطيل الأنشطة الاقتصادية العادية. إن الإرهاب الإلكتروني الذي يُستخدم بهدف التسبب في إلحاق الضرر بالنظم الحاسوبية، والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية أصبح أيضا يشكل خطرا حقيقيا.

في الواقع أن جميع البلدان الكبيرة والصغيرة عرضة لهذه الأنواع من التهديدات. ونحن نعيش في عالم غير مستقر يواجه تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف، وشن الإرهابيين الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية إمكانية ليست بعيدة في نظرنا. إنها تشكل مخاطر حقيقية، وحدثت بالفعل في منطقتنا. ونعتقد أنه من خلال التعاون الدولي الفعال يمكن تعزيز الحماية والأمن والقدرة على تكيف الهياكل الأساسية الحيوية.

يمكن القول بأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطيران المدني، والأمن البحري، والأسلحة النووية كلها تتطرق جزئيا لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. ومع ذلك، ما من قرار مكرس لهذه المسألة، ونأمل من القرار الذي اتخذناه اليوم أن يساهم إسهاما كاملا في زيادة تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي بفعالية للهجمات الإرهابية ضد الهياكل الأساسية الحيوية.

كما تشير عن صواب المذكرة المفاهيمية (S/2017/104)، من الضروري بناء القدرة الوطنية على الوقاية والاستجابة للمخاطر والتهديدات المحتملة في هذا الصدد. ومن هنا فإن دور لجنة مكافحة الإرهاب، إلى جانب المديرية التنفيذية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، سيكون حاسما في متابعة هذه المسألة بصورة وثيقة ومساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها. وبقينا أن من المفيد للغاية أن تقوم فرقة العمل بتصميم برامج خصيصا لحماية الهياكل الأساسية الحيوية تتماشى مع

أيضا مبادرة الأمين العام غوتيريس لكفالة التنسيق والاتساق في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في إطار عملية استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. في الختام، أود أن أؤكد استعداد اليابان الثابت والمستمر للتصدي فورا للإرهاب بجميع جوانبه. وستظل اليابان شريكا نشطا في هذا المسعى الهام مع المجتمع الدولي بأسره.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الأوكرانية وإليكم، يا سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ونرحب باتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بالإجماع، ونشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم.

مع تنامي أخطار الإرهاب والتطرف العنيف، وضعف الهياكل الأساسية الحيوية ما انفكت الهجمات التي يشنها الإرهابيون مصدر قلق كبير. إن الأثر الاقتصادي والأمني المدمر لهذه الهجمات على بعض الهياكل الأساسية التي نعتبرها في حياتنا اليومية من الأمور البديهية مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت، والنقل، والأعمال المصرفية والتمويل، يجعل من المروع جدا التفكير فيها. وبطبيعة الحال، فإن ميدان الطيران كثيرا ما يكون هدفا رئيسيا للإرهابيين، وقد اتخذت بالفعل سلسلة من التدابير لتعزيز أمن الطيران. ومع ذلك، لا تزال صناعة الطيران عُرضة للهجمات الإرهابية؛ ومن هنا من الضرورة بمكان زيادة التعاون الدولي في سد أي ثغرات يمكن أن يستغلها الإرهابيون.

نحن نعلم جميعا أن الإرهابيين والمجرمين الآخرين قد طوروا قدرة على إطلاق الهجمات المنسقة والمتطورة على الهياكل الأساسية الحيوية الأخرى. إن المؤسسات العامة والمؤسسات التجارية الخاصة والمصانع والصناعات، والطرق والجسور، ومراكز التسوق والمراكز الرياضية، من بين أماكن أخرى،

التهديدات المحتملة والمخاطر التي تواجهها الدول. ولتحقيق هذا الهدف سيكون من المفيد جدا تنشيط الفريق العامل المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك شبكة الإنترنت، والأهداف المعرضة للخطر، وأمن السياحة، التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب؛ ومما لا شك فيه أن تلك ستكون مبادرة حسنة التوقيت للغاية يأخذ الأمين العام زمامها لتعزيز قدرة الأمانة العامة على تحسين تنسيق جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وهي جهود تفتقر في الواقع تفتقر حتى الآن إلى الاتساق.

وأخيرا، نعتقد أن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين البلدان والمناطق يمكن أيضا أن يقطع شوطا طويلا في تعزيز القدرات وقابلية الاستجابة لتلك التهديدات. وبوسع الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تيسر تلك المنابر لتعزيز الوعي والتمكين من تبادل الخبرات القيمة فيما يتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية.

السيد بيموديز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الوزير، على توليكم رئاسة أعمالنا اليوم. وأود أن أشيد ببلدكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى إدارتكم بكثير من التوازن والشفافية للمفاوضات بشأن القرار الهام ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه اليوم وهو، بالترافق مع القرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦) بشأن التهديد الإرهابي للطيران المدني، يعكس الأهمية التي يوليها مجلس الأمن للمسألة. وأود أيضا أن أشكر رئيسة ديوان الأمين العام، السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، على مشاركتها وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين في مناقشة اليوم على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وهناك قلق متزايد من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بخطور الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية. وذلك القلق مرر إلى حد كبير حينما ننظر في العواقب الوخيمة التي

قد تترتب على تلك الأعمال فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح والقضاء على قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية إلى سكانها أو تقليص هذه القدرة والخسائر الاقتصادية. وتمتد الأعمال التي ترتكبها تلك الجماعات الإرهابية باستخدام التكنولوجيا الجديدة وزيادة القدرات إلى خارج الحدود والمناطق، مما يجبرنا على اتخاذ تدابير لمجابهة تلك التحديات الجديدة. ولذلك ليس من المستغرب أن المبادرات المتخذة على مستوى الدولة وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية، مع مراعاة الجوانب المادية والحاسوبية، آخذة في الازدياد.

ومن الضروري أيضا تحقيق المزيد من الوعي العام بشأن التهديدات الإلكترونية وما قد ينجم عنها من عواقب بإشراك جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهم. وفضلا عن ذلك، فإننا لا شك نحد أنفسنا في مجال يتطلب زيادة وضع التشريعات على كلا الصعيدين المحلي والدولي. وكما شاهدنا بالفعل في مجالات أخرى لمكافحة الإرهاب، فإن التعاون بين الدول، والتعاون الإقليمي والدولي أمر ضروري لنجاح السياسات الوقائية بشأن الهجمات من ذلك الطابع وأيضا لاحتواء آثارها المحتملة. وهذا التعاون آخذ في أن يصبح ضروريا بصورة متزايدة لأن العديد من الدول تواجه صعوبات ومعوقات فيما يتعلق بتطبيق وتنفيذ سياسات فعالة بسبب عدم كفاية الموارد المادية والافتقار إلى الموظفين المدربين والخبرة العملية في تقييم التهديدات والمخاطر وأوجه الضعف والعواقب. وبناء على ذلك، من الضروري أيضا زيادة تبادل المعلومات والخبرات، ومعرفة أفضل الممارسات والمساعدة التقنية، وفي بعض الحالات، تقديم الدعم المالي.

ومن الأهمية بمكان إيجاد مجالات للنقاش والسعي لاتخاذ تدابير وقائية فعالة، وبالتالي دعم الأعمال التي تضطلع بها بالفعل

لحوادث أمن الفضاء الإلكتروني. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٦ وقع في أوروغواي إجمالي ٤١٩ حادثة من حوادث أمن الفضاء الإلكتروني، مما يمثل زيادة بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في العام السابق. وضمن عوامل أخرى، تعزى تلك الزيادة إلى الاتجاهات العالمية المتصلة بالهجمات الإلكترونية والاحتيايل الإلكتروني.

ولا يمكن إنكار كون قدرات الدول الأعضاء على التصدي للهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية لا تزال متفاوتة، إلى حد كبير بسبب تفاوت مستويات التنمية وتوافر الموارد. ولذلك لا بد أن ندرك المسؤولية الجماعية عن توفير الحماية فضلا عن احترام سيادة الدول مع ضمان التوازن الصحيح بين التدابير الأمنية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والشاملة للغاية التي قدموها اليوم وعلى إبراز الأعمال الذي تضطلع بها منظماتهم بشأن هذا الموضوع الهام.

وتشيد الولايات المتحدة بأوكرانيا على لفت الانتباه إلى أهمية حماية الهياكل الأساسية الحيوية. إن التحديات الماثلة لمعظم الناس هي أن الهياكل الأساسية الحيوية موجودة في كل مكان وفي لا مكان على السواء. فنحن لا نفكر في الجسور والأنفاق التي تسمح لنا بالوصول إلى مكان العمل كل يوم. ولا نفكر في أجهزة الرادار والسواتل والاتصال اللاسلكي التي تمكن الطائرات من التنقل بأمان عبر السماء. ولا نفكر في شبكة محطات الطاقة والمحطات الفرعية وخطوط الكهرباء للتوتر العالي التي تبقي الإضاءة مستمرة. ولا نفكر في غرف الخوادم وكابلات الألياف الضوئية التي تنقل رسائلنا الإلكترونية إلى حيث يلزم أن تصل. ولذلك، حينما نتكلم في مجلس الأمن عن

الأمم المتحدة من خلال هيئاتها المختصة. ونعتقد أيضا أن من الأمور المهمة التأكيد على أنه يجب حماية الهياكل الأساسية الحيوية أينما وجدت. وكانت أوروغواي أحد مقدمي القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية المستشفيات والعاملين في المجال الإنساني في حالات النزاع المسلح، وهي تولى أهمية خاصة لتلك المسألة.

وفي أمريكا اللاتينية، وضعت العديد من البلدان بالفعل استراتيجية وإطارا قانونيا لأمن الفضاء الإلكتروني والدفاع عن الفضاء الإلكتروني، وشرعت بلدان أخرى في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمد أعضاء منظمة الدول الأمريكية بالإجماع استراتيجية البلدان الأمريكية الشاملة المتعلقة بالأمن المعلوماتي، وفي عام ٢٠١٢ وقعوا على إعلان تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني في الأمريكتين. وبالمثل، في عام ٢٠١٥، اعتمدت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية الإعلان المتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية من التهديدات الناشئة.

إن لأوروغواي مركزها الخاص للتصدي بغية الاستجابة لتهديدات أمن الفضاء الإلكتروني الذي ينسق وينفذ الاستجابة لذلك النوع من الحوادث ويضع وينشر معايير السياسات وأفضل الممارسات من أجل زيادة مستويات الأمن. وبالترادف مع وكالة الحكومة الإلكترونية في البلد، تتعاون أوروغواي مع البلدان الأخرى وانضمت إلى الهيئات الدولية بهدف تعزيز الاتصال والتعاون فيما بين مراكز التصدي. وينطبق ذلك على لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب وفريق الأمم المتحدة المتخصص للعمل الإقليمي المشترك بين الوكالات المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى مستوى وزارة الداخلية، توجد إدارة للجرائم التكنولوجية، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥ أنشأنا في وزارة الدفاع مركز حماية للاستجابة

الأمن الوطني، تعمل باستمرار من أجل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، تعزز قدرة مجتمعاتنا على الصمود. وتعتقد الولايات المتحدة أن هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والوكالات التابعة لها يمكن أن تكون ذات فائدة. فيمكنها أن تجمع معلومات عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تتعامل مع البنية التحتية الحيوية وتنشر أفضل الممارسات للمحافظة على أمن هذه المؤسسات.

كما يشير قرار اليوم إلى أنه يجب أن تكفل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التعامل مع الهجمات الإرهابية بوصفها جرائم جنائية، بما فيها تلك التي تهدف إلى تدمير أو تعطيل البنى التحتية الحيوية. وهذا أمر هام جزئياً للردع، ولكن كذلك لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الهجمات من المقاضاة. ويجب على الدول الأعضاء أن تعزز الشراكات من أجل تبادل المعلومات بشأن التهديدات المحتملة وضمان أن يكون بوسع وكالات إنفاذ القانون والوكالات الأخرى ذات الصلة العمل معا لمنع الهجمات قبل حدوثها. وكما قال الوزير، فإن العلم المسبق بأمر ما يجعل المرء أفضل استعداداً للتعامل معه عند حدوثه.

وهذا مجال جديد للتعاون يناقشه مجلس الأمن، ولذلك لا يزال هناك الكثير الذي لا يزال بحاجة إلى تحديد، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على التعاون. غير أنه ينبغي لقرار اليوم أن يكون حافزاً لبلورة سبل ملموسة للحكومات لتبادل الدروس المستفادة وللتعاون في استمرار عمل البنية التحتية الحيوية بأمان في خلفية حياتنا اليومية، حيث ينبغي لها أن تكون.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، أود، في البداية، أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والتهنئة على اتخاذ مجلس الأمن للقرار الهام بشأن حماية البنية التحتية الحيوية من تهديدات الإرهاب ٢٣٤١ (٢٠١٧). كما أتوجه بالشكر للرئاسة

حماية الهياكل الأساسية الحيوية، فإننا نتكلم حقاً عن لا شيء أقل عن حماية ما يدعم حياتنا اليومية في العصر الحديث.

إنها ليست المسألة يمكن لأي أحد منا أن يكافحها في عزلة، ولذلك السبب أيدت الولايات المتحدة القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) الذي اتخذته المجلس قبل لحظات. وجزء من السبب، بطبيعة الحال، هو أن عواقب أي هجوم على الهياكل الأساسية الحيوية يمكن أن تتجاوز حدود أي بلد واحد. فخطوط الأنابيب التي تحمل إمدادات النفط والغاز الحيوية تمتد آلاف الأميال. وبوسع وقوع أية كارثة في أية منشأة كيميائية أو النووية أن يصيب بالأمراض الناس عبر القارات. وبوسع المرء أن يستطرد، ولكن المسألة المطروحة هي أن حماية الهياكل الأساسية الحيوية يمكن أن تساعد على إبقائنا جميعاً بأمان. ولكن، من أسباب للتعاون الأخرى أن الخطر الذي يهدد الهياكل الأساسية الحيوية يمكن أن يكون عابراً للحدود الوطنية. وينطبق ذلك بصورة خاصة على التهديدات الإلكترونية التي يمكن بها لأصحاب النوايا الخبيثة تخطي الحدود لنشر الفوضى. ولذلك يمكننا بالتأكيد أن نتفق على أهمية هذه المسألة وأبعادها الدولية. وبعد ذلك تصبح المسألة هي كيفية تمكن للدول الأعضاء من العمل على الحد من خطر الهجمات الإرهابية المدمرة.

وفي الولايات المتحدة، تملك الشركات الخاصة معظم الهياكل الأساسية الحيوية في البلد، ولذلك السبب تشكل حمايتها مسؤولية مشتركة فيما بين مستويات الحكومة المختلفة والشركات وفرادى المواطنين. ويتعين أن تكون الحماية مسعى تعاونياً. وفي الواقع، فإن من المؤكد أن أي شخص موجود في القاعة كان قد استقل قطار الأنفاق في مدينة نيويورك شهد جميع لافتات تذكير الركاب: "إذا رأيت شيئاً، قل شيئاً".

وذلك جزء من الاستراتيجية. فيمكن لأي زيادة في اليقظة أن تفيد. وحكومة الولايات المتحدة، ولا سيما وزارة

الإرهاب. ويستلزم ذلك متابعة حثيثة من مجلس الأمن ومحاسبة للدول والأنظمة التي لا تلتزم بالتنفيذ الكامل لهذه القرارات وتلك التي تستمر في دعمها للإرهاب وتقوم بتمويله وإيواء الإرهابيين وإمدادهم بالسلاح. إن هذه الدول والأنظمة تضيع جهودنا سدى وتضرب بعرض الحائط ما يقره مجلس الأمن من قرارات تهدف إلى نحر الإرهاب والقضاء عليه، وقد آن الأوان لمحاسبتها على دعمها للإرهاب.

في النهاية، أتوجه بالشكر مجددا للرئاسة الأوكرانية لمجلس الأمن وأؤكد على أن مصر ستحافظ دوماً على التزامها بأن تكون في طليعة جهود المجتمع الدولي لهزيمة الإرهاب، مع احترام القانون الدولي وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أعرب عن بالغ امتناني على التحليل الذي شاطرنا إياه مقدمو الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح. وأشار الآخرون في الإشادة بكم، السيد الرئيس، على قيادتكم في توجيه انتباه المجلس إلى هذه المسألة الهامة.

لقد تطور التهديد الإرهابي على مدى العقد المنقضي. ونحن نواجه تهديدات متزايدة التعقيد مع اكتساب الإرهابيين لمعارف جديدة وتكنولوجيا جديدة. فلم يكتف الإرهابيون بمجرد قتل الأبرياء، بل إنهم يسعون إلى زعزعة الاستقرار وإحباط وتعطيل أسلوب حياتنا. وتمثل البنية التحتية الحيوية، سواء كانت نظام نقل أو مركز اتصالات أو شبكة طاقة كهربائية، هدفاً جذاباً لهذه الجهات الفاعلة الشريرة. وحقيقة أن المسؤولين عن الهجوم على قطار الأنفاق ومطار بروكسل في آذار/مارس الماضي قد استثمروا وقتاً كذلك لمراقبة عالم نووي بلجيكي ينبغي أن تثير قلقنا جميعاً. ويجب علينا أن نضعف من يقظتنا لنضمن أننا مستعدون للدفاع عن النظم التي تتيح لمجتمعاتنا الاستمرار.

الأوكرانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة، وأتوجه كذلك بالشكر للمتكلمين على مداخلاتهم القيمة.

تؤكد الأحداث الإرهابية التي يشهدها عالمنا اليوم على أن حماية البنية التحتية الحيوية أمر ضروري ويتعين أن يحظى بالأولوية في إطار جهودنا لمكافحة الإرهاب، خاصة مع تعاظم عدد ضحايا الحوادث الإرهابية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية، فضلاً عن تأثيرها السليبي على قطاعات كبيرة من شعوب الدول التي تقع فيها تلك الحوادث والتي قد يمتد تأثيرها أحياناً إلى دول أخرى.

إن القرار الذي اتخذ اليوم هو الأول من نوعه الذي يتناول موضوع حماية البنية التحتية الحيوية من تهديدات الإرهاب. ويتضمن القرار عدداً من النقاط الهامة التي يتعين أخذها في الاعتبار، ومن ضمنها أنه يتعين على كل دولة أن تحدد ما يُعتبر لديها بنية تحتية حيوية، خاصة مع عدم وجود تعريف دولي محدد في هذا الشأن، وكيفية تحقيق الحماية الفعالة لتلك البنى من الهجمات الإرهابية. ويؤكد القرار على ضرورة قيام الدول بالتنسيق فيما بينها وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات وزيادة الوعي وذلك بهدف تحسين الاستعدادات لمواجهة التهديدات الإرهابية ضد البنية التحتية الحيوية.

ويؤكد القرار كذلك على أهمية قيام كل دولة بالنظر وضع وتطوير استراتيجيات للحد من المخاطر الإرهابية التي قد توجه ضد البنى التحتية الحيوية. ويحث القرار الدول القادرة على تقديم المساعدات ذات الصلة لتطوير قدرات الدول الأخرى وتمكينها من حماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية، سواء عن طريق توفير التدريب أو غير ذلك من الموارد الضرورية والمساعدات الفنية ونقل التكنولوجيا.

إن اتخاذ مجلس الأمن لقرار بشأن حماية البنية التحتية الحيوية من تهديدات الإرهاب أمر هام، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو تنفيذ القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة

ولذلك، فإننا نرحب ترحيباً صادقاً بالإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم باتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧). فالقرار يزد من تسليط الضوء على هذه المسألة الهامة، ويدعو الدول إلى تحسين التأهب ويعزز تعاوننا في حماية أمن شعوبنا وهياكلنا الأساسية الحيوية. وإذا أردنا حقاً التصدي لهذا التهديد، أعتقد أننا بحاجة إلى التركيز على ثلاثة أمور، ألا وهي، الإعداد والحماية والشراكات.

أولاً، فيما يتعلق بالإعداد، من المهم جداً وضع خطط حماية هياكلنا الأساسية الحيوية بطريقة شاملة والمحافظة عليها واختبارها. ونكرر دعوة القرار الدول إلى وضع استراتيجياتها الخاصة للإعداد والتصدي لأي هجوم. وقد تأتي التهديدات لبنيتنا التحتية من مصادر عديدة: الإرهاب أو الإحرام أو الأخطار الطبيعية. وتنتهج المملكة المتحدة نهجاً يأخذ في الحسبان جميع المخاطر في جهودها للحد من التهديدات لبنيتنا التحتية. وذلك يعني وضع خطط يمكن استخدامها للتصدي لأنواع كثيرة من الاضطرابات أو الأخطار التي تهدد الحياة. والتدابير التي تتخذها الدول لمنع التدخل غير القانوني أو الإحرام في بنيتنا التحتية يمكن أن تؤدي كذلك إلى المساعدة في منع الهجمات الإرهابية. ويرجع ما حدث من تخفيف لحدة الأخطار الإرهابية على بنيتنا التحتية جزئياً إلى التدابير القوية التي اتخذناها.

ثانياً، فيما يتعلق بالحماية، فإن التهديد الذي تتعرض له بعض عناصر بنيتنا التحتية الوطنية قد يكون مجرد مطمح، غير أن هناك مجالا واحداً يظل التهديد فيه حقيقياً جداً وكبيراً جداً، وهو النقل. وكما تبين تقارير الأمين العام الأخيرة، فإنه لا تزال هناك تهديدات خطيرة ودائمة من الإرهاب الدولي لشبكاتنا للنقل، ولا سيما للطيران المدني. إن ثلاثة بلايين مسافر يصلون إلى وجهاتهم سنوياً عن طريق الجو. وقد بعثت لنا السنة الماضية برسائل تذكير كثيرة جداً بالمخاطر التي

يواجهونها: الهجمات على المطارات في بروكسل واسطنبول وتدمير طائرة متروحيات الروسية فوق سيناء والانفجار الذي وقع على متن طائرة لخطوط دالو الجوية أثناء رحلة من مقديشو. إن السبب الذي دعا المملكة المتحدة إلى صياغة القرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦) هو مكافحة هذه التهديدات وهو السبب الذي يجعلنا نكرر دعوتنا اليوم للدول إلى العمل مع منظمة الطيران المدني الدولي. ويمكننا بالعمل معاً أن نضمن أن تواكب المعايير الأمنية الدولية التهديد الإرهابي، وكذلك - وهو أمر حاسم - تنفيذها بفعالية على أرض الواقع.

وأخيراً، بشأن الشراكات، فإن البنى التحتية الحيوية التي يتعين علينا حمايتها مملوكة للقطاع الخاص إلى حد كبير، ويمكن كذلك أن تشكل جزءاً من شبكات وسلاسل توريد دولية معقدة. وسيكون الإعداد وحماية البنى التحتية مجرد نوايا حسنة إذا لم نعمل عبر شتى القطاعات لتحقيقها. وكل طرف له دوره الذي يتعين عليه الاضطلاع به. فالشركات الخاصة مسؤولة عن ضمان حماية هياكلها الأساسية التحتية والحفاظ على الخدمات الأساسية، مثلما أن الحكومات ملزمة بضمان أن تدير الشركات هذه المخاطر بشكل كامل ومسؤول. وكما يذكر قرار اليوم، فإن لتعزيز الشراكات الدولية أهمية حيوية في وقت يعتمد فيه أداء البنى التحتية على شبكات وسلاسل إمداد عابرة للحدود.

وتبادل المعلومات وشبكات وخبرات الإنذار المبكر من شأنه أن يعزز نهجهم المشترك.

ولا بد لمجلس الأمن من مواكبة تطور التهديد الإرهابي والاستجابة له. ومثلما نعمل من أجل منع نشوب النزاع، ينبغي لنا أيضاً أن نتصرف على نحو استباقي لمنع الإرهاب. وقد وضعنا اليوم لبنة أخرى لتعزيز جهودنا المشتركة. ونتيجة لجهودنا تلك، بات على الإرهابيين العازمين على إثارة

من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وذلك لتوفير الحماية الفعالة لمشاريع الترابط والهيكل الأساسية العابرة للحدود من الهجمات الإرهابية وكفالة السلامة والأمن لبناء الحزام والطريق.

ثانياً، ينبغي للبلدان أن تتولى المسؤولية الأساسية عن حماية هياكلها الأساسية على نحو فعال. وتأمل الصين، وفقاً لمتطلبات القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، أن تعمل البلدان على تعزيز التنسيق فيما بينها ووضع سياسات الأمن القومي ذات الصلة، وتقييم مخاطر الهجمات الإرهابية بغية تعزيز قدرتها على حماية الهياكل الأساسية من مثل تلك الهجمات من خلال نظم الرصد والإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ، بهدف كفالة سلامة وأمن هياكلها الأساسية.

ثالثاً، تحتاج البلدان إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال أمن الهياكل الأساسية. وينبغي للبلدان كذلك تعزيز التعاون الدولي ذي الصلة بصورة شاملة من زاوية بناء مجتمع إنساني يربطه مصير مشترك. وعلى الدول المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية على تعزيز بناء القدرات في هذا الصدد. وينبغي للأطراف تعزيز التعاون في مجالات تبادل المعلومات وإنفاذ القانون والمساعدة القانونية من أجل اتخاذ إجراءات صارمة بشأن الهجمات الإرهابية ضد الهياكل الأساسية. وعلى المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة أن تساعد الدول الأعضاء على تبادل الممارسات الجيدة وتعزيز القدرات الوطنية للوقاية. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن الاضطلاع بدور ريادي في التعاون الدولي ذي الصلة.

إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية جمعاء. ووقتما وأينما يحدث وأياً كان شكله، يجب التصدي له بحزم. ويتعين على البلدان أن تلتزم بمعايير موحدة وأن تتخذ إجراءات صارمة ضد جميع المنظمات الإرهابية التي يحددها مجلس الأمن.

الفوضى أن يجتازوا عقبة أخرى. وبفضل جهودنا، أضحت مجتمعاتنا أكثر أمناً قليلاً مما كانت عليه بالأمس.

السيد ليو جيه يي (الصين) (تكلم بالصينية): تقدر الصين مبادرة أوكرانيا لعقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن اليوم بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ونرحب بترويس وزير الخارجية كليمين لهذه الجلسة. وقد استمعنا بانتباه إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة فيوتي، مدير مكتب الأمين العام، وإلى مقدمي الإحاطات الآخرين.

مع تعمق العولمة الاقتصادية وازدياد الترابط بين البلدان، غدت الهياكل الأساسية ذات أهمية كبيرة للبلدان التي تود تنمية اقتصاداتها وتعزيز الترابط والتكامل الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن الموقف العالمي لمكافحة الإرهاب يزداد خطورة، والهياكل الأساسية أضحت هدفاً سهلاً للهجمات الإرهابية على نحو متزايد. ومؤخراً، وقعت سلسلة من الهجمات الإرهابية على هياكل أساسية، كالمطارات ومحطات النقل العام مما سبب حالة من الذعر وأدى إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وينبغي للمجتمع الدولي إيلاء اهتمام وثيق لهذه التطورات والعمل معاً لمكافحة تلك الظاهرة.

أولاً، ينبغي للبلدان التركيز على كفالة أمن مشاريع الترابط الإقليمية والهياكل الأساسية الحيوية الأخرى. وللتعاون الإقليمي أثر كبير على التنمية الاقتصادية والازدهار العالميين. ومبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين تجعل من ترابط الهياكل الأساسية أولوية التعاون بهدف دعم البلدان الواقعة على طول طريق الحرير، وتحسين تنمية الهياكل الأساسية وتحقيق التعاون المتبادل المربح للجانبين والتنمية المتزامنة لصالح الجميع. وقد انضم أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية وحزام إلى مبادرة الحزام الاقتصادي وطريق الحرير حتى الآن. وتأمل الصين في تعزيز التعاون في مجالات مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتقييم المخاطر وإنفاذ القانون على نحو مشترك

وهناك عدد من التهديدات الإرهابية لا تزال بلا رد مناسب حتى اليوم. وتنسيق جهود أعضاء المجتمع الدولي في هذا المجال تسهم في إقامة التحالف العريض لمكافحة الإرهاب الدولي الذي اقترحه الاتحاد الروسي. وقد قدمنا مشروع قرار في مجلس الأمن بشأن مكافحة الفكر الإرهابي مع التركيز على انتشار تلك الأيديولوجية من خلال شبكة الإنترنت. وهذه النهج تخطى بتأييد كثير من أعضاء مجلس الأمن. وما فتئ وفدنا يؤيد المقترحات الهادفة إلى إيجاد أنجع التدابير لمكافحة تحدي الإرهاب المعاصر.

في الوقت نفسه، نعتقد أنه عند إعداد قرارات جديدة في مجلس الأمن، وخاصة في مجال مهم مثل مكافحة الإرهاب، ينبغي أن ينصب التركيز على المواضيع الهامة حقاً، مع الانتباه للقيمة المضافة وتحقيق نتائج ملموسة. فلا يستحق الاهتمام بدء مفاوضات تسعى فحسب لتوضيح نقاط واضحة أو تكرار بيانات سبق أن قدمت مرات عدة في وثائق دولية أو وطنية أخرى. لا ضرر في هذا النهج، بالطبع، ولكن لا نتائج حقيقية لهذه الجهود أبداً.

وندعو أعضاء المجلس مرة أخرى للعمل بحزم وبطريقة منسقة من أجل تطوير استجابات فعالة ومشاركة للتحديات الضارة للإرهاب التي تأتي بالدرجة الأولى من داعش وجماعة النصرة والقاعدة، والجماعات المرتبطة بها. ولم ينتقص شيء من حدة تلك التهديدات.

السيد أرانسيبيبا فرنانديث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بوزير الخارجية كليمن على حضوره معنا هنا اليوم، ونشكر وفد أوكرانيا لوضع هذا البند على جدول أعمال مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن الشكر والتقدير لجميع المتكلمين الذين سبقوني في أخذ الكلمة.

والإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تستفيد بأقصى درجة من الدور الريادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن تلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بغية تعزيز التنسيق الفعال. والصين، باعتبارها عضواً هاماً في المعسكر الدولي لمكافحة الإرهاب، ستواصل التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفقاً لقانونها الوطني لمكافحة الإرهاب والاتفاقيات الدولية ذات الصلة من أجل كفالة الحماية والأمن للهيكل الأساسية على نحو فعال والعمل مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب وحماية السلم والأمن والاستقرار الدوليين.

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أنا أيضاً أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاركتهم في جلسة اليوم.

مكافحة الإرهاب في عالمنا اليوم يجب أن تكون أولوية مطلقة في عمل مجلس الأمن. فالمجتمع الدولي يواجه اليوم أشكالاً متطورة على نحو متزايد للنشاط الإرهابي والدعم. وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجهة النصرة وتنظيم القاعدة وحلفاؤهم يتكيفون مع الوضع المتغير، ويستخدمون أشكالاً جديدة للتمويل، ويستخدمون بحيرة تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطوير قاعدتهم المادية واستقطاب المجندين. وعلى مجلس الأمن ألا يدخر جهداً لمواجهة تلك التهديدات الجديدة.

واسترشاداً بهذه المبادئ، طرح وفدنا مجموعة كاملة من المبادرات في مجلس الأمن. وفي تنفيذ الكثير من هذه المبادرات، نعتمد على هياكل مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء، بما في ذلك، وعلى الأخص، عدداً من التدابير لمكافحة توفير الموارد المالية للإرهاب، وترد في القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، توخينا خطوات مهمة لمكافحة داعش وتمويلها في القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي قدمته روسيا والولايات المتحدة.

أساساً عن الرد على الهجمات الإرهابية على ما تعتبره هياكلها الأساسية الحيوية، سواء كانت خاصة أو عامة، وذلك دائماً في إطار التشريعات الوطنية. ونؤيد جهود لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من مديريتها التنفيذية، في مواصلة أعمالها ذات الصلة في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك تقديم الدعم للدول الأعضاء وحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية بهدف تحديد الممارسات الجيدة والثغرات وأوجه الضعف في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نشجع اللجنة على مواصلة العمل، بدعم من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، لتيسير تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وزيادة الوعي بالحاجة إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، وبخاصة عن طريق تعزيز الحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختصة التي تعمل بشكل وثيق مع بعضها البعض، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات.

لقد تطور الهيكل القانوني المتعلق بالإرهاب مع انتشار الحوادث الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ومن المهم الاعتراف بالجهود التي تبذلها الحكومات والشعوب لمكافحة هذه الآفة.

وأخيراً، نعتقد أن من المهم للدول أن تتحمل مسؤولياتها في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية الحيوية، من خلال الامتثال الكامل لأحكام الصكوك الدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هذا المحفل المتعدد الأطراف، وكذلك التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في قاعة المجلس.

تكرر دولة بوليفيا المتعددة القوميات التزامها الراسخ بمكافحة الإرهاب ورفضها القاطع للأعمال الإرهابية، بغض النظر عن السبب أو الجهة التي ارتكبت فيها ومن ارتكبها، إذا نُفذت عمداً ضد السلام والأمن الدوليين وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، تؤكد بوليفيا أن هذه الآفة لا ينبغي ربطها بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

ويتمثل الهدف من هذه المناقشة في تشجيع الدول الأعضاء على تقييم أوجه الضعف والترابط، وتأثير الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية وتداعياتها. ونحن مدعوون أيضاً إلى النظر في التدابير الوقائية الممكنة في وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية. لقد شارك وفد بلدي في المفاوضات بشأن القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، الذي اتخذ اليوم، ويود أن يسلط الضوء على عدة جوانب من القرار.

إننا نشير إلى قرارات مجلس الأمن رداً على التهديد العالمي الخطير من الإرهاب، بدءاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أعاد تأكيد احترام المجلس للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونشدد على أهمية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الذي أكدنا فيه مجدداً الحاجة إلى اعتماد تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته، وبخاصة الركن الثاني من الاستراتيجية الذي يشمل الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف الضعيفة مثل الهياكل الأساسية والأماكن العامة.

ونعترف أيضاً بأن لكل دولة أن تحدد الهياكل الأساسية الحيوية الخاصة بها وكيفية حمايتها بفعالية ضد الهجمات الإرهابية. ونعتقد أيضاً أن الدول الأعضاء هي المسؤولة

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في إستونيا.

السيد ميكسر (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أوكرانيا على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية اليوم.

تؤيد إستونيا البيان الذي سيُبدل به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. إننا أيضاً من مقدمي القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

وهدفنا المشترك هو التأكد من أن الأمن ليس ترفاً؛ ويجب بالأحرى أن يكون سلعة أساسية متاحة للجميع. وعلى الرغم من أن التهديد الإرهابي في إستونيا قد ظل منخفضاً، فقد تأثرنا وستأثر بشدة من أعمال الإرهاب التي تحدث سواء في منطقتنا أو في مناطق بعيدة. لذلك فإن إستونيا ملتزمة بجهودنا المشتركة في مكافحة الإرهاب.

الإرهاب ظاهرة تتزايد بصورة مثيرة للقلق، سواء من حيث النطاق أو من حيث الجغرافيا. وعلى مدى السنة الماضية، شهدنا سلسلة من الأعمال الإرهابية المروعة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقتنا أوروبا. لقد وقعت العديد من هذه الاعتداءات ضد الهياكل الأساسية الحيوية. وكلنا نتذكر الهجمات الشنيعة على مطاري بروكسل وإسطنبول، حيث أزهقت أرواح العديد من الأبرياء. وفي الواقع، فالهياكل الأساسية الحيوية - مثل المصارف والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه وإمدادات الطاقة والنقل وخدمات الطوارئ - هي أهداف جذابة للإرهابيين. ويتفاقم ضعف الهياكل الأساسية الحيوية بسبب زيادة الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في عالم متزايد الترابط. ويمكن أن تؤدي الهجمات الموجهة ضد تلك الأهداف، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية، إلى أضرار فادحة وخسائر جسيمة في الأرواح.

وتعلم إستونيا ما يعنيه أن تكون هدفاً للهجمات الإلكترونية الواسعة النطاق. ففي عام ٢٠٠٧، منع استعدادنا وإجراءاتنا السريعة من وقوع أضرار كبيرة في هياكلنا الأساسية. ومع ذلك، أبرزت الهجمات الإلكترونية ضد إستونيا تلك السنة بوضوح أهمية معالجة الأمن الحاسوبي باعتباره جزءاً من هيكل أمننا الوطني.

وأحد أسس التصدي لهذا التهديد هو القدرة على الصمود. وفي مجال الهياكل الأساسية الحيوية، تتطلب القدرة على التكيف المشاركة الوثيقة للقطاع الخاص، الذي غالباً ما يملك هذه الخدمات الحيوية ويقوم بتشغيلها. وفي بعض المجالات، مثل الأعمال المصرفية، أصبح الأمن الحاسوبي جزءاً لا يتجزأ من العمليات، ولكن ينبغي إيلاء قطاعات أخرى قدر مماثل من الاهتمام الموجه نحو أمن الفضاء الإلكتروني. وينبغي أيضاً أن يكون من المفهوم أننا، بوصفنا حكومات، لا يمكننا أن نتوقع أن يكون تبادل المعلومات طريقاً ذا اتجاه واحد من الشركات إلى الحكومات. ولبناء الثقة وتعزيز الأمن وتبادل أفضل الممارسات وكذلك المعلومات عن الوسائط المحتملة لإيصال التهديدات، يجب على الحكومات أيضاً أن تتقاسم المعلومات مع القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص، يضطلع المجتمع المدني بدور هام للغاية في بناء القدرة على التكيف. وبغية تعزيز مجتمعاتنا بفعالية، يتعين على الحكومات أن تبلغ الأخطار المحتملة التي تهدد الهياكل الأساسية الحيوية إلى مواطنيها وأن تكفل تأهبهم للتكيف مع عواقب الهجمات المحتملة. وقد أسهم التعاون الأفقي بين خبراء أمن المعلومات إسهاماً رئيسياً في تعاملنا الناجح مع الهجمات الإلكترونية عام ٢٠٠٧. وأدى هذا إلى إنشاء وحدة الدفاع الإلكتروني لرابطة الدفاع الإستونية - وهي نموذج مبتكر لمشاركة المتطوعين في الدفاع عن الفضاء الإلكتروني الوطني.

فرض الجزاءات المناسبة في الحالات التي تنطوي على هجمات خطيرة، بما في ذلك تلك التي تشنها العناصر الإرهابية، وبشأن المعلومات التكنولوجية أو الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات العامة.

تحض إستونيا كل بلد على اعتماد السياسات والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية التي تساعد على تحقيق فضاء إلكتروني مفتوح، ومرن وآمن وسلمي والحفاظ عليه. ويجب علينا الوفاء بأعلى معايير العناية الواجبة في تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن الوقاية الوسيلة الوحيدة لمنع التطرف والتجنيد في المنظمات الإرهابية، فضلا عن القضاء على التهديد الإرهابي للهياكل الأساسية الحيوية. نؤيد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. إن الوقاية من التهديدات المستقبلية ينبغي أن تُعطى أولوية عليا في كل بلد.

وفقا لذلك، أود أن أثني على مبادرة الأمين العام لتوحيد وتبسيط هياكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مع تحسين الشفافية فيها. ويحدونا الأمل أن يركز الهيكل الجديد أيضا على منع التطرف العنيف بوصفه هدفا رئيسيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، وتعزيز المناقشة بشأن التدابير الوقائية لدرء هذه الهجمات. في هذا السياق، أود أن أشير إلى نتائج الجلسة التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على غرار صيغة آريا بشأن أمن الفضاء الإلكتروني والسلم والأمن الدوليين والتي نظمتها إسبانيا والسنغال.

ومن المهم للبلدان أن ترسم خريطة الهياكل الأساسية الحيوية والتبعيات العابرة للحدود بغية تعزيز قدراتها الوطنية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني والقدرة على الصمود. ولا يمكن لأي بلد أن يواجه الطيف الكامل للتهديدات الإلكترونية وحده، والتعاون الدولي أمر حاسم في منع وقوع أسوأ السيناريوهات. ولذلك نشجع البلدان على المزيد من تقاسم المعارف والإسهام في بناء القدرات عبر الحدود، ودعم الاعتراف الأوسع بالتهديدات الموجهة لأمن الفضاء الإلكتروني والتخفيف من حدتها.

ولدى إستونيا خبرة واسعة في قيادة مختلف جهود بناء القدرات في أمن الفضاء الإلكتروني والتنمية الرقمية على الصعيد العالمي والمساهمة فيها. وسنواصل تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وهنا في الأمم المتحدة، نحن فخورون بأن نُسهّم في أمن الفضاء الإلكتروني من خلال فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

إن التعاون الشامل لجميع الأطراف أساس القدرة على الصمود. وهذا يكفل أن تكون الجهات الفاعلة الحاسمة في أمن الفضاء الإلكتروني من قبيل الحكومات والجيش، والاستخبارات، والمشغلين للهياكل الأساسية الحيوية والجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، مطلعة اطلعا كاملا على المسألة، ومعدة وقادرة بما فيه الكفاية على التصدي للهجمات الإلكترونية على نطاق واسع.

أود أن أؤكد مجددا أهمية اتفاقية بودابست بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني. إن اتفاقية بودابست تمثل الصك الدولي الملزم الوحيد للتعامل مع الجريمة الإلكترونية، فهي تشمل أيضا استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. إن التنفيذ الفعال لاتفاقية الجرائم الإلكترونية سيكفل بأن تنص التشريعات الوطنية على

ويعترفون بقيمة تعطيل نظم أمن يصعب اختراقها. وهناك بلدان عديدة حول هذه الطاولة تعاملت بالفعل مع هذه الأنواع من الأفعال وفي الماضي القريب. واستنادا إلى تقرير ديل السنوي المتعلق بالأمن لعام ٢٠١٥، تضاعفت الهجمات الإلكترونية على نظم المراقبة الإشرافية ونظم حيازة البيانات، في عام ٢٠١٤ بحيث بلغت أكثر من ١٦٠.٠٠٠ هجوم.

أما اليوم، وحسب الإنترنت، فيمكن استخدام رمز ضار للتلاعب في ضوابط شبكات الطاقة، والخدمات المالية، ونظم الدفاع، وقواعد بيانات الرعاية الصحية، وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية، مما ينجم عن ذلك أضرار مادية كارثية في عالم الواقع، من قبيل انقطاع التيار الكهربائي أو تعطيل إمدادات المياه عن مدينة بأكملها.

لذلك لا مندوحة من عملنا المشترك. وتشير بعض الدراسات إلى أنه ينبغي اتخاذ التدابير التالية من أجل تحسين حماية الهياكل الأساسية الحيوية: أولا، تقييم جوانب الضعف في الهياكل الأساسية الحيوية؛ ثانيا، وضع خطط للقضاء على مواطن الضعف الهامة؛ ثالثا، اقتراح نظم لتحديد ومنع محاولات الهجمات الرئيسية؛ رابعا، وضع خطط للتأهب، واحتواء الهجمات وصدها، ويجري العمل عليها حاليا؛ وخامسا، العمل بسرعة على إعادة تشكيل الحد الأدنى من القدرات الأساسية بعد وقوع أي هجوم.

لا يمكن استبعاد أن تقوم في المستقبل دول أو جهات فاعلة من غير الدول باستخدام الفضاء الإلكتروني ربما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين مما سيقتضي من مجلس الأمن اتخاذ خطوات أكثر حزما للرد على هذا الاستخدام.

وكما جاء على لسان الأمين العام في مقدمة تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (A/70/174) في عام ٢٠١٥:

بما أن صورة التهديد تتغير وتصبح أكثر تعقيدا، وبالمثل يجب أن يتغير نهجنا لإزاء المشاكل الأمنية في مواجهة التهديدات غير المتماثلة والعبارة للحدود. وهكذا، لا بد من التصدي لها على الصعيدين الوطني والدولي. فما من بلد بمنأى عن الإرهاب الإلكتروني، بما في ذلك بلدي. من الجدير بالذكر أن سلوفاكيا اعتمدت استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب التي تركز على أربع ركائز أساسية، تماشيا مع أهداف خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب ألا وهي: الوقاية والحماية والمقاضاة والاستجابة.

إن التهديدات التي تشكلها عرقلة الهياكل الأساسية الحيوية بالنسبة إلى اقتصاد بلد ما، والهياكل الأساسية، والأمن الوطني فيه هي تهديدات حقيقية. ويمكن تصنيف هذه التهديدات إلى ثلاث فئات: تهديدات طبيعية يتسبب بها الإنسان وتهديدات عرضية أو تقنية.

على الرغم من أن تقليص ضعف الهياكل الأساسية الحيوية وزيادة مرونتها مسألة تقع على عاتقفرادى الدول، تزداد الحاجة بسرعة إلى تعاون دولي. وكما ذكر، أصبحت التهديدات الإلكترونية والهجمات أكثر شيوعا، وتضرر بالدول المتطورة في الوقت الذي نعتمد فيه أكثر فأكثر على نظم الاتصالات الحاسوبية. وفي الوقت الحاضر، فإن الهجمات الإلكترونية بشكل عام تنطوي على مخاطر منخفضة نسبيا للدول. ولكن على الرغم من أن الهجمات الإلكترونية تحدث بتواتر وكثافة أكبر في جميع أنحاء العالم، والكثير منها إما لا يُبلغ عنه، أو تكون درجة الإبلاغ عنه متدنية، مما يولد لدى الجماهير العامة شعورا زائفا بالأمن إزاء الخطر نفسه.

وفي حين يجري استهداف الحكومات والأعمال التجارية والأفراد بشكل كبير، وكذلك الهياكل الأساسية أصبحت هدفا مختارا في أوساط الذين يشنون الهجمات الإلكترونية على الصعيد الفردي وعلى صعيد الهجمات التي ترعاها الدولة،

ذلك عن طريق تعزيز الوعي وتفهم إقامة التوازن اللازم بين المصالح الاقتصادية والأمنية بغية كفالة تحقيق درجة مناسبة من الحماية، والحد من الآثار الضارة للعطل على المجتمع والمواطنين؛ رابعا، يجب أن نكون أكثر حزما في الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث من خلال هذه القناة المالية تحصل الأيدي الآثمة على قدر كبير من الدراية الفنية؛ وخامسا، أن ينظر مجلس الأمن في تحسين الاستفادة من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لحماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك الأهداف المعرضة للخطر، وشبكة الإنترنت، وأمن السياحة. وكل هذا ينبغي أن يهدف إلى تخاشي وقوع الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية مثل تلك التي حدثت في العقود الأخيرة في العديد من البلدان المثلة في هذه القاعة وفي بلدان أعضاء أخرى في الأمم المتحدة، والتصدي لتلك الهجمات ومنع وقوعها.

إن الإرهاب لا يشكل تهديدا لأمننا فحسب، بل أيضا لقيم وحقوق وحريات مجتمعاتنا ومواطنيها. وبلدي ملتزم باداء دوره في الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على جميع الجبهات، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية الحيوية وتقاسم أفضل الممارسات والتكنولوجيات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

بيرو.

السيد ميثا - كوادرا بيلاسكيث (بيرو) (تكلم بالأسبانية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وأود بصفة خاصة أن أرحب بالسيد بافلو كليمكن، وزير خارجية أوكرانيا، الذي يشرفنا وجوده هنا اليوم. ونود أيضا أن

”ولا يمكن تحقيق استقرار وأمن الفضاء الحاسوبي إلا من خلال تعاون دولي يقوم على أساس من القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.“

ولكن، للأسف، فإن المعاهدات الدولية المصممة لمعالجة المشكلة لا يزال تأثيرها محدود حتى الآن، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي: أولا، عدم القدرة لدى الدول الموقعة على إجراء المساءلة، وثانيا، صعوبة الدقة في تحديد هوية الجهات الفاعلة المسؤولة.

إن تعزيز تبادل المعلومات، بالاقتران مع ولاية تنص على الإفراج بسرعة ودقة عن المعلومات المتعلقة بالهجمات على المواطنين المتأثرين بذلك، يوفر أساسا معقولا لتصميم بروتوكول من أجل التصدي بفعالية للهجمات في المستقبل يمكن أن يساعد الحكومات، غير أنه لا تزال توجد حفنة منها منخرطة بشكل روتيني في هذه الممارسة.

تهيب استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالدول الأعضاء تحسين الجهود المتصلة بضمان أمن وحماية الأهداف المعرضة للخطر بشكل خاص، وتقاسم أفضل الممارسات، وتشدد على أهمية تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال. ولكن مرة أخرى لم يتم القيام بأي شيء يذكر على الصعيد العملي، كما يتضح من تجربة العديد من البلدان.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط الخمس التالية التي ينبغي لنا التركيز عليها.

أولا، هناك حاجة إلى تقديم المساعدة العملية إلى الدول في تنفيذ أحكام استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ثانيا، إنشاء آليات مناسبة لتيسير تحسين اقتسام أفضل الممارسات؛ ثالثا، تعزيز قدرة القطاعين العام والخاص، وزيادة تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في

وفي بيرو، نحن ندرك أهمية حماية أنفسنا من تلك التهديدات. ففي عام ٢٠٠٩، أنشأنا فريقا للاستجابة لحوادث الأمن الإلكتروني، وهو يعمل بشكل وثيق مع الشرطة الوطنية ويطور شبكة وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني. وفي مواجهة التهديدات العالمية ينبغي أن تكون هناك حلول عالمية. وفي ذلك الصدد، تؤمن بيرو بإمكاننا جازما بأهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من أجل إيجاد استجابات فعالة ومبتكرة. وعلى الدول أن تعمل معا أثناء استخدام آليات التنسيق الإقليمية والدولية.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي إستنادا إلى الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها الشامل والمنسق والمتوازن عبر جميع الركائز المختلفة للاستراتيجية. ونشيد بأعمال الفريق العامل المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ونحث الفريق على تنسيق الجهود الرامية إلى إنشاء الآليات اللازمة لتقديم المساعدة التقنية الضرورية إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها.

وبالمثل، يشير وفد بلدي إلى أهمية استكمال عملية صياغة اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي وأهمية عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع تحت رعاية الأمم المتحدة. وندعو الجميع إلى تكثيف جهودهم الرامية إلى إبرام مثل تلك الاتفاقية.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام بيرو بمكافحة التهديدات التي يمثلها الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وتحقيقا لتلك الغاية يمكننا، سيدي الرئيس، التعويل على استمرار دعم وفد بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

نشكر المتكلمين السابقين، وأن نرحب باتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧).

إن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، لا سيما من الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية، ينبغي أن تحظى بالأولوية من لدن جميع الدول في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك بهدف الحفاظ على الصحة، والأمن، والرفاه الاقتصادي للمواطنين، فضلا عن الأداء السليم للدولة والإدارة فيها.

وكما ذكر آنفا، تشمل الهياكل الأساسية الحيوية سائر المرافق والشبكات وخدمات البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول، بما في ذلك طرق المواصلات، والخدمات الأساسية، والمرافق السياحية والترفيهية. وينبغي أن تؤخذ تلك المرافق في الحسبان في عملية تصميم استراتيجيات الحماية.

وإذ كانت بيرو هدفا للهجمات الإرهابية في الماضي، فإننا نعلم أن الهياكل الأساسية الحيوية أحد الأهداف المفضلة للمنظمات الإرهابية بسبب أوجه ضعفها - وتصبح مستهدفة على نحو أكبر لأن تلك الهجمات تؤدي إلى عواقب وخيمة، وإلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير الممتلكات، وفي الأجل المتوسط والطويل، إلى خسائر اقتصادية وانعدام الأمن فيما بين السكان.

ومع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت، فإن الهياكل الأساسية الافتراضية أصبحت أيضا هدفا لهجمات المنظمات الإرهابية. ويؤدي الترابط المتزايد وزيادة التبعية التكنولوجية إلى زيادة ضعفنا: إذ يمكن الهجوم من بعد وبشكل متزامن على خدمات برج المراقبة في أي مطار، وأية محطة لتوليد الطاقة النووية أو صمامات أي سد من السدود.

وكما أكدتم، سيدي الرئيس، في مذكرتك المفاهيمية (S/2017/104، المرفق)، فإننا في بلدي دأبنا على العمل مع مختلف المجتمعات المحلية على أساس الثقة والحوار، وكما ذكرت رئيسة ديوان الأمين العام والأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) صباح هذا اليوم، يجب على الدول تحديد مواطن الضعف في جميع القطاعات المحتملة، وتعزيز التعاون بشأن الوقاية والتخفيف من الآثار وضمان قدر أكبر من التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات الدول، بما في ذلك بتبادل المعلومات الاستخباراتية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

وبالنسبة لكولومبيا، فإن الأعمال الإرهابية أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها، وأينما وقعت وأيا كان مرتكبوها. ولا يمكن للإرهاب أن يربط وينبغي ألا يربط بأي دين أو حضارة أو عرق أو جنسية. ونؤكد مجدداً على التزامنا بمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه وعلى تمويله، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسيادة القانون والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لوفد أوكرانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم.

وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فتزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إننا اليوم نواجه انتشار الأعمال الإرهابية على نطاق غير مسبوق. ولا يوجد بلد محصن من إمكانية الوقوع ضحية للأعمال الإرهابية. وتظهر الهجمات الإرهابية الأخيرة، ولا

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئ أوكرانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر رئيسة ديوان الأمين العام وممثلي الكيانات المختلفة الذين تبادلوا صباح هذا اليوم وجهات نظرهم بشأن مسألة تثير قلقاً عالمياً.

ويأتي عقد هذه المناقشة في وقت يخيم تواتر خطر الهجمات الإرهابية الذي شهدته جميع أرجاء العالم على جميع البلدان بدون أي تمييز. فنحن نحابه تحديات جديدة تحد من قدراتنا على الوقاية وتقديم استجابات فعالة.

وبالنسبة لكولومبيا، ما فتئت حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية تكمن في صميم سياسات حكومتنا. ونتيجة للنزاع الداخلي الذي أثر علينا لأكثر من ٥٠ عاماً، عانى بلدي من الأعمال الإرهابية التي سعت إلى زعزعة استقرار أداء الحكومة والمجتمع. واستهدفت تلك الهجمات أو محاولات الهجمات الهياكل الأساسية النفطية، ومراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات الطاقة والنقل، وشبكات تخزين الغاز والوقود، والأعمال المصرفية والنظم المالية، ونظم الإمداد بالمياه وخدمات الطوارئ.

واضطرتنا تلك الهجمات لأن ننشئ في إطار قواتنا المسلحة مراكز للعمليات الخاصة من أجل حماية الهياكل الأساسية الاقتصادية والحماية للدولة تجعل التعاون ممكناً فيما بين المجتمعات المحلية، والخدمة العامة والقطاع الخاص - المؤسسات التجارية التي تقدم تلك الخدمات - بإطلاق مبادرات مثل المبادرات التي تنطوي على وضع وثائق موحدة وبروتوكولات الأمن، التي أعدت بالاشتراك بين الأجهزة الأمنية والقطاعات التي تسعى إلى توفير الأمن بأفضل صورة في أنشطتها. ومن حسن الطالع أن عملية السلام ستجعل من الممكن تبادل تلك الدروس المستفادة مع الآخرين، ونأمل أن تكون مفيدة للمجتمع الدولي.

الهجمات الإرهابية التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تتغاضى عن كون العقاب الجماعي للشعوب والمعاملة الوحشية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي - مثل الحصار الذي يفرضه النظام الإسرائيلي على الفلسطينيين منذ عقود - تشكل أيضا أشنع أشكال الإرهاب وتحرم الأجيال الفلسطينية المتعاقبة من الهياكل الأساسية الحيوية والموارد الطبيعية.

وفي الأماكن التي لا تزال تشن فيها الحرب، مثل اليمن، تم تحطيم معظم البنية التحتية المدنية التي كانت فقيرة أصلا، مما ساعد على تعزيز الإرهاب وزعزعة الاستقرار في المنطقة. ويجب علينا، في مواجهة الإرهاب كتهديد عالمي، أن نبي إرادة سياسية جماعية أقوى من أجل تعاون دولي لمكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن جميع جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تبذل وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إننا بحاجة إلى آليات متعددة الأطراف متماسكة قوية إذا أردنا التصدي للإرهاب بوصفه تهديدا مشتركا لعالمنا. وبما أنه لا توجد حلول بسيطة لظواهر معقدة مثل الإرهاب، فإنه لا يمكن إلا لآليات مثل هذه كفاءة أن تكون سياساتنا أكثر اتساقا وتنسيقا وتمنع اتخاذ إجراءات انفرادية طائشة ومتهورة أو خطيرة باسم مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، فإننا نؤمن بمركزية دور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية في جهود مكافحة الإرهاب ومنع نشوب النزاعات. فمشاركتها ستؤدي إلى تحسين بناء القدرات وتزيد تعزيز فعالية الجهد العام الرامي إلى مكافحة الهجمات الإرهابية، بما في ذلك ضد البنيات التحتية الحيوية، وعلى الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

سيما تلك التي يرتكبتها تنظيم داعش وغيره من المتطرفين والجماعات الإرهابية، أن الهياكل الأساسية الحيوية آخذة بشكل متزايد في أن تصبح هدفا جذابا للعمليات الإرهابية. وتكشف الأبعاد الحقيقية لهذه الخطر العالمي حينما نشير إلى حقيقة أنه لا تزال هناك عشرات الآلاف من الإرهابيين، بما في ذلك النساء والشباب من أكثر ١٠٠ بلد من جميع مناطق العالم، ممن انضموا إلى صفوف المنظمات الإرهابية. وتثير الأعمال الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية حالة من الرعب بين عامة الجمهور وتحدث آثارا سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، بما في ذلك إمكانية تعطيل تقديم الخدمات الأساسية. ولذلك، تقوم حاجة ماسة إلى حماية الهياكل الأساسية من عدد متزايد من الهجمات الإرهابية المتنوعة، المادية والإلكترونية على السواء.

ويمكن أن تسفر الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية، مثل إمدادات الطاقة والمياه، والمؤسسات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل أو الهياكل الحكومية، عن وفيات بين المدنيين وإلحاق الضرر والخسائر في الممتلكات على نطاق واسع، وتعطيل الأداء السليم للخدمات العامة ونشر الفوضى في المجتمعات. كما أنها قد تسبب الضرر البيئي الواسع النطاق والتقيوض الكبير للموارد والقدرات الوطنية على مواجهة التحديات وحالات الطوارئ.

ولذلك ينبغي أن ينظر إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية في إطار مكافحة الإرهاب، ويلزم إدماجها في الخطط الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنعه. وعلى الصعيد الدولي، فإن تعزيز القدرة على الصمود من جانب المجتمع الدولي لمواجهة هذه التهديدات عنصر رئيسي أيضا للحد من الخسائر في الأرواح البشرية وحماية الخدمات الأساسية لمجتمعاتنا.

وتمثل الهجمات التي وقعت في تركيا، والعراق، وباكستان، وأفغانستان وبعض البلدان الأفريقية أحدث

حتى تحدث آثارا مدمرة لا على الحياة اليومية في مدينة صاخبة فحسب، بل على بلد بليون نسمة بأكمله.

إن حماية البنى التحتية الحيوية مسؤولية وطنية في المقام الأول. غير أنه بالنظر إلى أن العديد من تكنولوجياتنا وقواعد نماذج النظم في جميع أنحاء العالم متماثلة، فإنه يمكن لتهديدات بشن هجمات على سوق دولية للأوراق المالية وسد رئيسي ومحطة للطاقة النووية وتخريب محتمل لأنابيب النفط أو الغاز أو نظم السلامة الجوية في المطار أو عرقلة محتملة لمضيق أو قناة دولية، أن تحدث آثارا أوسع ومضاعفات تتجاوز الحدود الوطنية.

وقد أظهرت العديد من الهجمات الإرهابية الأخيرة أن الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وفي بعض الحالات التلاعب بها، كان عنصرا تمكينيا هاما. ويشير الطابع العالمي لهذه التكنولوجيات الحاجة إلى رؤية دولية وتنسيق بشأن جوانب السياسة العامة، بهدف تعزيز قدراتنا. وعلى الرغم من مرور سنوات من القلق إزاء تهديدات الفضاء الإلكتروني، اعتمدت الدول صكوكا دولية قليلة لمعالجة المسائل الناجمة عن هذه المشكلة.

إن القانون الدولي الحالي ليس في وضع جيد لدعم الاستجابة للهجمات الإلكترونية. ولا تذكرها قرارات مجلس الأمن التي تفرض التزامات ملزمة بمكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بقانون جديد للمعاهدات فقد ظلت الدول الأعضاء تتفاوض بشأن اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي مقترحة منذ النصف الأخير من التسعينات، وهي الفترة التي توافقت تزايد المخاوف بشأن الهجمات الإرهابية الإلكترونية. إن الجريمة المحددة في مشروع النص قد تكون واسعة بما يكفي لتتطبق على الهجمات الإلكترونية، إلا أن إمكانية الهجمات الإرهابية لم تكن حافزا للمفاوضات حتى بعد ٢٠ سنة.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية متزايدة في عالم مترابط. كما إننا نقدر الإحاطات الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والمدروسة.

إن الأفكار والصناعات والأسواق والموارد والخدمات والمنتجات التي تتقاسمها تزايد ترابطا أكثر من أي وقت مضى، من الطريقة التي نمارس بها التجارة إلى الطريقة التي نستثمر بها، ومن طريقة سفرنا إلى طريقة تناولنا الطعام، وفي الواقع، من طريقة تفكيرنا إلى الطريقة التي نعيش بها. وكل هذه تعتمد، بطريقة أو بأخرى، على تزايد انتشار الشبكات المعقدة والحساسة. وقد أوجدت هذه الروابط، التي تعزز أداء المهام المجتمعية الأساسية، نوعا جديدا من أوجه الضعف، مانحة الإرهابيين فرصة لتهديد أهداف ربما لم يكن بالإمكان مهاجمتها لولا ذلك. إن هذه التهديدات تخدم أغراضا تتمثل في خلق اختلال بدرجة تتجاوز المنطقة المباشرة للهجوم. فهي تؤثر على السكان على نطاق أوسع. وتجبر أصحاب المصلحة المتعددين الذين يقدمون الخدمات الأساسية على لزوم الحذر على الدوام. ولذلك فهي لا تضيف إلى الضغط على الجهات المعنية ومجتمعاتها فحسب، بل إنها تزيد من تكلفة الخدمات المقدمة.

وقد أصبحت المراكز الحضرية الكبيرة مثل مومباي ونيويورك ولندن أهدافا، لأن أي تأثير على المدن التي تعمل كمراكز مالية يمكن أن يؤثر على اقتصاد البلد بطرق متعددة. فقد كشفت التحقيقات في الهجمات الإرهابية الشنيعة التي حدثت في مومباي في العام ٢٠٠٨ عن الأثر الذي أراد مرتكبوها إحداثه على نفسية واقتصاد الهند بأسرها. فقد تم التخطيط للهجمات، التي اشتملت أهدافها على مستشفى ومحطة للسكك الحديدية وفنادق، بعناية من خارج حدودنا

وأتمنى لأوكرانيا النجاح في هذا الشهر. ونشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت بشأن موضوع هام، ونحن فخورون بأن نكون من بين مقدمي القرار، الذي اتخذ هذا الصباح ٢٣٤١ (٢٠١٧).

إن مناقشة اليوم، للأسف، ليست نظرية بالنسبة لإسرائيل، إذ أننا دأبنا على التعامل مع التهديدات الإرهابية منذ تأسيسنا. واليوم، إذ يهددنا الإرهاب جميعاً، فإن إسرائيل تقع في إحدى أكثر مناطق العالم تقلباً وعنفاً، مهددة من جميع الجهات. ففي الشمال، نواجه حزب الله، الذي صنف دولياً على أنه جماعة إرهابية، والذي يخفي ترسانته المكونة من أكثر من ١٥٠.٠٠٠ صاروخ موجهة جميعها تجاه إسرائيل في منازل مدنية ومدارس ومستشفيات. إن حزب الله يرتكب جريمة حرب مزدوجة، يتهديده المدنيين من داخل مواقع سكانه، ومع ذلك يندر أن تدان أعماله - هذا إذا أدينت - من هذه القاعة. وفي عام ٢٠١٦ هدد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، بشن هجوم كارثي على صهاريج حيفا لتخزين الأمونيا التي قال إن من شأنها أن تؤدي إلى وفاة عشرات الآلاف من السكان، وتؤثر على ٨٠٠.٠٠٠ إسرائيلي. وأضاف أن هذا سيكون تماماً كالقنبلة النووية وأن على ذلك يمكنه القول، أن لبنان تملك قنبلة نووية.

وفي الجنوب، نواجه حماس، الجماعة الإرهابية المسيطرة على غزة التي تدعو علناً إلى تدمير دولة إسرائيل.

وتتعمد حماس أيضاً استهداف المدنيين بين سكانها، في حين تسعى لاستهداف البنى التحتية الأساسية. وقد شهدنا ذلك في عام ٢٠١٤ عندما حاولت حماس وقف عجلة الحياة في إسرائيل بمهاجمة مطار بن غوريون الإسرائيلي بوصفه مركز النقل الدولي الرئيسي في البلد.

وسبق أن ذكرت إسرائيل هنا في هذه القاعة أنه أينما كان الإرهاب كانت هناك إيران أيضاً. ولذلك، فإن الاستماع إلى

ولذلك، فإن مناقشة اليوم فرصة لنسأل أنفسنا ما إذا كنا نستطيع معالجة خلافاتنا في مواجهة الشواغل المتعلقة بالتهديدات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبنى التحتية الحيوية، أم إن الأمر سيتطلب حدثاً مفجعاً للتشجيع على زيادة التعاون الدولي بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وطالما أن التهديد ملموس وهناك غضب عالمي مفهوم بشأنه، ألا يمكننا أن ننظر في الخيارات المتاحة لتعزيز القانون الدولي ضد الهجمات الإرهابية؟ وقد أخذ الدعم يتزايد، في الشهر الماضي، في هذه القاعة للنهج الوقائي. فهل نحن، لذلك، على استعداد لاتباع نهج وقائي تعاوني للتصدي للهجمات الإرهابية ضد البنية التحتية الحيوية؟ وإذا لم نكن على استعداد للتفاوض على معاهدة بشأن هذه الهجمات، فهل يمكننا أن نبدأ على الأقل بتوضيح انطباق مختلف معاهدات مكافحة الإرهاب عليها؟

إن التعاون أمر أساسي لنقل المحيط الذي ندافع عنه من أبوابنا الأمامية إلى أطراف حاراتنا. وتتطلب حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية برنامجاً عالمياً لحراسة الأحياء لأننا، كما يقول المثل، ندرك السلامة بالسير مع القطيع. بيد أن أي تعاون فعال يتطلب كذلك ثقة، وفي الوقت الحاضر هنالك عجز في الثقة. والدرس المستفاد من الماضي هو أن القانون الدولي بشأن الإرهاب قد تطور إلى حد كبير من خلال ردود أفعال الدول على عنف الإرهاب. ونأمل أن يستمر هذا الحال، وأن يمثل اتخاذ مجلس الأمن اليوم القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) خطوة أولى صغيرة في مجال لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئاً أوكرانيا ووزير خارجيتها على توليها رئاسة مجلس الأمن

ويجب علينا التكيف على أساس يومي لهذه التهديدات الإرهابية المستمرة المتزايدة الرامية إلى مهاجمة المدنيين والمواطنين والبنى التحتية في بلداننا. ونذكر أن السبيل الوحيد لمكافحة هذه التهديدات هو الاحتراز واستباق هذه الهجمات والتنبؤ بالخطوة التالية التي قد يتخذها الجناة. وتقتضي منا حقائق اليوم ألا نكتفي بالتصدي للاعتداءات البدنية وحدها ما دمنا نقاتل الآن في جبهة جديدة برمتها، وأنه يجب علينا أيضا الاحتراز من تهديدات الفضاء الإلكتروني وشن الهجمات عليه.

وترتبط البنى التحتية الأساسية ارتباطا وثيقا بالتكنولوجيا وما يتعلق منها بخاطر الهجمات الإلكترونية. ولا حدود للهجمات الإلكترونية وهي لا تقتصر على الجهات الحكومية وحدها. وليست هناك حواجز مادية أمام مرتكبي هذه الأفعال التي من شأنها أن تتسبب في ضرر أكبر من ذلك الذي يسببه شن هجوم إرهابي مادي على مكان محدد. وبفضل ثقافة الأمن التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل، علاوة على المشاريع المشتركة بين القطاعين الخاص والعام في مجال الأمن الإلكتروني، نجحت إسرائيل في مكافحة التهديدات التي تسبب الضرر للنظم الخاصة والحكومية على حد سواء.

وفيما يقال فإن الحاجة هي أم الاختراع، وقد أصبحنا بفعل الحاجة وحدها خبراء في طائفة في مجال مكافحة الإرهاب ونعزز بتشاطر معارفنا في هذا المجال مع الدول على النطاق العالمي. ويسهم الخبراء الإسرائيليون بخبراتهم في طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة - من تمويل الإرهاب إلى تحقيقات الطب الشرعي، ومن أمن الطيران إلى حماية الحدود. وتجسد تلك الأنشطة إيماننا المبني بأنه لا يمكن مواجهة الإرهاب بصورة فعالة إلا من خلال التعاون الدولي. ويقتضي هذا التهديد الدولي الخطير استجابة دولية فعالة له. ونحن ملتزمون باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمواصلة حماية مواطنينا وتبادل معارفنا مع المجتمع الدولي.

البيان الذي أدلى به ممثل إيران قبل دقائق قليلة يذكرني بذلك الشخص الذي قتل أبويه ثم راح يسترحم المحكمة بحجة أنه يتيم. فإيران دولة رائدة في رعاية الإرهاب وهي تساند عمليات وأنشطة حزب الله وحماس وغيرها من الجماعات الإرهابية المتمركزة في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

وما زالت إيران تواصل اختبار القذائف التسيارية المتقدمة في تهديد مباشر لإسرائيل. ففي الأسبوع الماضي، وتهديدا في ٤ شباط/فبراير، ذكر أحد كبار أعضاء لجنة الأمن الوطني والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني أن الزمن الذي تستغرقه قذيفة إيرانية لضرب تل أبيب لا يتجاوز السبع دقائق". ويثبت اختبار إطلاق القذائف التسيارية مرة أخرى أن إيران تتجاهل القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأدعو مجلس الأمن إلى الرد بحزم على هذه الانتهاكات والاستفزازات الإيرانية.

وشهدنا في الآونة الأخيرة موجة من الهجمات الإرهابية على البنى التحتية الأساسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من قبل تنظيم داعش. وتبرهن الأحداث المتمثلة في إسقاط طائرة مصر للطيران فوق البحر الأبيض المتوسط، وكذلك الهجمات التي شنت في مطار أتاتورك بإسطنبول والتفجيرات التي حدثت في مطار بروكسل ومحطة قطار الأنفاق هناك، والتي خلّفت وراءها مئات القتلى والجرحى، أنه ليس هناك من بلد آمن، وأنه ليس هناك شخص محصن ضد هذه الهجمات الشنعاء.

ومن مجال النقل العالمي إلى النظم المالية والبنى التحتية الأساسية للطاقة وإمدادات المياه، ما زالت الهجمات على البنى التحتية الأساسية تهدد الأسس التي يقوم عليها مجتمعنا الحديث. ويدرك الإرهابيون أن من شأن الهجمات على البنى التحتية الأساسية أن يسبب دمارا قد يتجاوز الهدف نفسه. ومن شأن الهجمات على شبكات البنى التحتية الأساسية أن تسبب أعطالا عامة في بلدان ومناطق بأسرها.

الاقتصادي ذات الصلة. ويهدف البرنامج إلى الاستجابة للتهديدات الإرهابية، علاوة على التهديدات التكنولوجية والكوارث الطبيعية التي يسببها الإنسان. وباختصار، يسعى البرنامج إلى توفير نهج شامل لجميع أنواع المخاطر. ويحظى البرنامج بدعم التبادل المنتظم للمعلومات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إطار اجتماعات جهات الاتصال المعنية بحماية الهياكل الأساسية الحيوية.

وتتمثل الركيزة الأساسية للبرنامج في التوجيه الأوروبي بشأن الهياكل الأساسية الحيوية لعام ٢٠٠٨ الذي يبين الإجراءات اللازمة لتحديد وتعيين الهياكل الأساسية الحيوية الأوروبية، فضلا عن نهج مشترك لتقييم الحاجة إلى تحسين حمايتها. وتشير تلك إلى البنى التحتية الحيوية الموجودة في الدول الأعضاء التي يترتب عن تعطيلها أو تدميرها أثر كبير على اثنتين على الأقل من الدول الأعضاء. وللموجه الأوروبي نطاق قطاعي وينطبق على قطاعي الطاقة والنقل.

وعلاوة على ذلك، يطلب التوجيه الأوروبي من مالكي ومشغلي الهياكل الأساسية الحيوية الأوروبية المحددة إعداد خطط المشغل الأمنية وخطط متقدمة لاستمرارية تصريف الأعمال، وتعيين ضباط الاتصال الأمني، وربط المالك/المشغل بالسلطة الوطنية المسؤولة عن حماية الهياكل الأساسية الحيوية. ويخضع تطبيق التوجيه للرصد من قبل جهات اتصال يتم تعيينها من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويعمل فريق جهات الاتصال أيضا مع اللجنة الأوروبية في التعاون الدولي خارج الاتحاد الأوروبي - حتى الآن مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا - ولكنه سيبدأ هذا العام أيضا العمل مع البلدان المجاورة في أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان.

وفي استجابة منه لتطورات التهديدات الجديدة اعتمد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ إطارا مشتركا للتصدي للتهديدات المختلطة، ويشمل أيضا مسألة حماية الهياكل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة.

يؤيد هذا البيان البلدان المرشحين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلد المرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أولا أن أهنيئ أوكرانيا على رئاستها الحالية لمجلس الأمن، وأشكر رئاسة السويد الممتازة للمجلس في الشهر الماضي. وأود أن أشيد بأوكرانيا على تنظيم مناقشة اليوم وإتاحة هذه الفرصة لتناول حماية البنى التحتية الأساسية، وهو موضوع يعدُّ شاغلا رئيسيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأود أيضا أن أشدد على أهمية العمل معا في هذه المسألة على الصعيد الدولي لضمان الحماية الفعالة للبنى التحتية الأساسية وزيادة قدرتها على مواجهة الهجمات الإرهابية وغيرها من التهديدات الأخرى.

وتكتسي المسائل التي أثّرت في المذكرة المفاهيمية (S/2017/104، المرفق) أهمية بالغة وأود تناولها بإيجاز، واحدة تلو الأخرى.

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى الخاصة بأدوات عملنا، فإن لدينا في أوروبا البرنامج الأوروبي لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. ويضع هذا البرنامج القائم منذ عام ٢٠٠٦ الإطار الشامل للأنشطة الرامية إلى تحسين حماية الهياكل الأساسية الحيوية في الاتحاد الأوروبي في جميع قطاعات النشاط

الأساسية الحيوية في مقابل التهديدات المختلطة وغير المتكافئة كما هو الحال في مجال الطاقة والنقل. ويهدف الإطار إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في ذلك المجال ويتوقع التعاون مع شركاء الاتحاد الأوروبي في التصدي لهذه التهديدات.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية الخاصة بأساليب تعزيز تحسين الاستجابة للهجمات الإرهابية وقدرة الهياكل الأساسية الحيوية، مولت المفوضية الأوروبية ما يزيد على ١٢٠ مشروعاً مختلفاً في إطار برنامج الوقاية والتأهب وإدارة عواقب الإرهاب وغيره من المخاطر المتصلة بالأمن للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣. ويهدف ذلك البرنامج إلى حماية المواطنين والهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية والحوادث الأمنية الأخرى بواسطة تعزيز الوقاية والتأهب وتحسين حماية هذه الهياكل الأساسية والتصدي لإدارة الأزمات. ويتمثل الهدف الرئيسي في توفير المعارف المتخصصة والأسس العلمية الرامية إلى تحسين فهم الضروريات والروابط في هذا المجال. ودفع تزايد التهديدات الإلكترونية أيضاً الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد تشريع بشأن أمن الشبكة ونظم المعلومات في تموز/يوليه ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، الخاصة بكيفية تعزيز قدرة القطاعين العام والخاص على منع الهجمات والرد على التهديدات التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية، فقد كانت الدورات والتدريبات أدوات مفيدة للغاية وحظيت بتشجيع الاتحاد الأوروبي ومشاركته فيها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك التدريب المسمى فايتركس (VITEX) ٢٠١٦، الذي صمّمته ونسقتة الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي. وقد كان أول تدريب على نطاق الاتحاد الأوروبي يركز على آثار التعطل الواسع النطاق للهياكل الأساسية الحيوية - الكهرباء في هذه الحالة - في جميع أنحاء أوروبا. ونتج عن تدريب فايتركس ٢٠١٦ إعداد دليل تدريبي

يتضمن تصميمًا للتدريب، والذي يصف خطوة بخطوة طريقة تنظيم مثل هذا التدريب. وهذا الدليل متاح للجميع بغية تشجيع عمليات المتابعة الممكنة في المستقبل.

وإذ أتناول النقطة الرابعة بشأن آليات وبرامج التعاون، أود أن أشير إلى الأهمية الحيوية للتبادل المنتظم للمعلومات وأفضل الممارسات. ولهذا الغرض، أنشأت المفوضية الأوروبية شبكة معلومات الإنذار للهياكل الأساسية الحيوية، وهي منظومة متعددة المستويات قائمة على شبكة الإنترنت لتبادل الأفكار والدراسات والممارسات الجيدة المتعلقة بحماية الهياكل الأساسية الحيوية بين الدول الأعضاء والجهات المعنية الرئيسية. وتهدف هذه البوابة، التي تعمل منذ منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أيضاً إلى إذكاء الوعي والإسهام في حماية الهياكل الأساسية الحيوية في أوروبا.

وبخصوص النقطة الأخيرة التي أريد تناولها - دور الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا العمل - فمن المؤكد أن ثمة إمكانية لزيادة التعاون بما أن أمن وحماية الهياكل الأساسية الحيوية يمثلان شاغلًا لنا جميعاً، شأنهما في ذلك شأن مكافحة الإرهاب. وسيكون الاتحاد الأوروبي مهتماً بالتعاون على الصعيد الدولي، مع الشركاء خارج حدوده، في مجال حماية الهياكل الأساسية الحيوية من هذا التهديد المشترك. ونحن نشترك بالفعل في منتديات مختلفة، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، ولكننا نرحب أيضاً بمبادرات الأمم المتحدة في هذا المجال، ونحن على استعداد لاستكشاف إمكانيات هذا التعاون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية لمجلس الأمن على مبادراتها بوضع حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية على جدول

الوصول إلى حوالي ٥٠.٠٠٠ نسمة في المدينة، أو هجمات داعش التي استهدفت آبار النفط والمصافي ومحطات الطاقة في سورية والعراق. ومن المؤسف أن القائمة تطول. ولا توجد دولة محصنة تماماً.

في عام ٢٠١١، وضعت رومانيا استراتيجية وطنية لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. ونعتقد أنه يجب علينا في جهودنا الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية زيادة التشديد على التعاون بين السلطات الحكومية والجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي والجمهور، فضلاً عن تحليل المخاطر وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. والأمر الأخير أساسي لأن جزءاً كبيراً من الهياكل الأساسية يتبع شركات خاصة أو متعددة الجنسيات.

إن من بين الوسائل التي تستغلها الكيانات الإرهابية والتي تتيح فرصاً هائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت، والتي أظهرت نمواً غير مسبوق. وأظهرت التجربة أن أخطر التهديدات الإرهابية ذات طبيعة مختلطة، مما يجعل للهجمات الإلكترونية أثر مباشر على الهياكل الأساسية المادية. وأصبحت الوقاية في هذا السياق ذات أهمية متزايدة.

وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت رومانيا استراتيجية لأمن الفضاء الإلكتروني وخطة عمل وطنية لتنفيذ نظامها الوطني لأمن الفضاء الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، أنشأت رومانيا في عام ٢٠١١ المركز الوطني للاستجابة لحوادث أمن الفضاء الإلكتروني، المكلف بخدمات الوقاية والاستجابة والاستشارات العامة. وفي الوقت الراهن، يعكف المركز على تنفيذ مشروع بالاشتراك مع شركاء من ٢٧ منظمة من ١٤ بلداً أوروبياً.

وتتمثل وسيلة فعالة أخرى لمحاربة الإرهاب في منع التطرف العنيف، وهو مجال استثمرت فيه رومانيا أيضاً بشكل كثيف، محققة نتائج غنية عن البيان. فلم يواجه بلدي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ولم يشهد حالة واحدة لسفر

أعماله للمرة الأولى. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين أثروا، من خلال مداخلاتهم، هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد رومانيا تأييداً كاملاً بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

إن الهياكل الأساسية لشبكات النقل أو الاتصالات أو الطاقة أو توزيع المياه أو النظم المالية أو خدمات الطوارئ – أو ما يسمى بالهياكل الأساسية الحيوية – أمر ضروري للأداء السليم لمجتمعنا المعاصر. وبالتالي، فإن حمايتها أولوية رئيسية. وقد أثبتت الكيانات الإرهابية قدرتها على التصرف بعزم وسرعة ومرونة. وبالنظر إلى هدفها في إيقاع أكبر عدد من الإصابات والأضرار المادية، لا تزال الهياكل الأساسية الحيوية هدفاً مفضلاً.

إن البعد العالمي للتهديدات والهجمات الإرهابية يتطلب استجابة شاملة، ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في وضع نهج منسق وفعال. وبالنظر إلى الروابط بين الهياكل الأساسية الحيوية للدول، فالتعاون الإقليمي والعالمي أمر بالغ الأهمية أيضاً. وفي السنوات الأخيرة، أبرزت الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية ضعف الدول. وكلنا نتذكر الحالات الأخيرة، التي بينت أثر الهجمات الإرهابية على مطاري بروكسل واسطنبول. ويجب ألا ننسى أشد الهجمات فتكاً في تاريخ إسبانيا والتي استهدفت قطارات للركاب في مدريد في عام ٢٠٠٤.

وبالإضافة إلى ذلك، يشهد المجتمع الدولي ارتكاب أهوال ضد المدنيين في سورية، حيث أصبحت المياه من أسلحة الحرب عندما حُرّم أكثر من ٥ ملايين نسمة من سكان العاصمة من المياه لمدة تزيد على شهر إثر هجوم على المصدر الرئيسي لإمدادات المياه. ونشير أيضاً إلى تدمير جسر دير الزور المعلق على نهر الفرات في عام ٢٠١٣، والذي قطع سبل

الموضوع الهام لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

تؤيد بلجيكا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن الأمر يستلزم استجابات متعددة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. أولاً، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للظاهرة من خلال الحماية الجماعية لقيمنا الأساسية: احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز التسامح. كما يجب على المجتمع الدولي توحيد القوى لتعزيز إيجاد حلول سياسية وسلمية للكثير جداً من النزاعات التي تحتاج كوكبنا.

وفي هذا الصدد، فإن سورية هي أوضح مثال مأساوي ولكنها للأسف ليست النزاع الوحيد. فهناك مناطق أخرى غارقة في الحرب وعدم الاستقرار المفضيين إلى تزايد تأثير الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على مسؤولية مجلس الأمن الخاصة في توحيد المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سياسية وسلمية لتلك النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الواضح أنه يجب علينا أن نواجه تنظيمي داعش والقاعدة والجماعات المرتبطة بهما مواجهة مباشرة. وفي هذا الصدد، فإن بلجيكا مشارك نشط في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

وفي ما يتعلق خصوصاً بحماية الهياكل الأساسية الحيوية، أود أن أدلي بالتعليقات التالية. في هذا المجال، كما في غيره، إن أهمية الوقاية هي من أعظم الأمور. وفي هذا الصدد، ينبغي تطوير الوسائل الحديثة للوقاية، استناداً إلى توفير التدريب الكافي لموظفي الأمن والمسؤولين عن إنفاذ القانون. وتولي بلجيكا أهمية كبرى لهذه الجوانب، ولا سيما من خلال تنظيم عمليات التدريب واعتماد برامج تدريبية محددة لقواتها الأمنية.

مواطن روماني أو من الرعايا الأجانب إلى مسرح الحرب للانضمام إلى منظمة إرهابية. وعلاوة على ذلك، لا توجد دعاية جهادية في رومانيا إلا في جيوب منعزلة للغاية.

ونقدر تقديراً جماً جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تطوير أطر قانونية ومؤسسية لمكافحة التهديدات الإرهابية لوضعها تحت تصرف الدول الأعضاء. وكانت رومانيا من مقدمي القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، والذي اتخذته المجلس بالإجماع اليوم. ويأتي هذا القرار كإضافة للقرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦) بشأن التعاون القضائي الدولي، والقرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦) بشأن مكافحة التهديدات التي يتعرض لها الطيران المدني، والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الأفراد والمرافق الطبية في النزاعات المسلحة. ويظل قرار الجمعية العامة ١٩/٧١، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ركيزة هامة أخرى.

ونرحب بقرار الأمين العام الشروع في إجراء مناقشة مستفيضة بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة لمكافحة الإرهاب. وبذلك، تمثل المناقشة غير الرسمية، التي ستعقدتها الجمعية العامة، نقطة انطلاق جيدة لتعزيز عنصر مكافحة الإرهاب على مستوى الأمم المتحدة.

في الختام، تعتقد رومانيا أن احترام الأطر القانونية الدولية واعتماد القوانين الوطنية وتنفيذها أمور أساسية في أي جهد يرمي إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بوفن (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الرئاسة الأوكرانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة العامة بشأن

وجدير بالذكر الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية - التي تساعد اللجنة - وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ويمكن لهذه الهيئات أن تعمل بصورة مفيدة لإذكاء وعي الدول الأعضاء بشأن مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية من التهديدات الإرهابية عن طريق تشجيع تبادل الممارسات الجيدة في الإطار التشغيلي. وقد تشمل هذه التوعية، على سبيل المثال، تنظيم اجتماعات تتبادل فيها الدول الدروس المستفادة من تجاربها الخاصة وتستعرض أفضل الممارسات التي أثبتت نجاحها. والأمم المتحدة هي منتدى حيوي من أجل تطوير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، والمساعدة على تحديد الثغرات في حماية الهياكل الأساسية الحيوية. لهذا السبب، قدّمت بلجيكا القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) الذي اتخذ في بداية هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة تمثل هذه الأهمية للمجتمع الدولي.

إن الأرجنتين تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعتبر أن الأعمال الإرهابية لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب، وإنما تشكل أيضا تهديدا للكرامة الإنسانية، والتعايش السلمي والمتحضر، والاستقرار، وتعزيز الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. وبلدنا، الذي كان ضحية للهجمات الإرهابية الدموية في التسعينات، يكرر القول إن الأعمال الإرهابية هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها، وأينما ارتكبت، وأيا كان مرتكبها.

ويجب أن تتضمن الخطة الأمنية للهياكل الأساسية الحيوية كلاً من التدابير المادية، مثل إقامة الحواجز الأمنية أو كاميرات المراقبة، وكذلك اتخاذ تدابير سيبرانية من قبيل إنشاء نظم حماية للحواسيب أو اعتماد أجهزة للكشف. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للسلطات أن تتأكد من وضع خطط احترازية رقمية، ووجود إدارة للأزمات وحالات الإنذار تجاه السكان المتأثرين مباشرة بحالة ما من حالات الطوارئ. ففي بلجيكا، على سبيل المثال، قام المركز البلجيكي لأمن الفضاء الإلكتروني، الذي أنشئ في عام ٢٠١٤، بوضع خطة وطنية تحدد أدوار ومهام مختلف السلطات في حالة وقوع حادث وطني أو أزمة وطنية تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني.

والتعاون الفعّال بين القطاعين العام والخاص هو مجال هام آخر من مجالات الوقاية والتصدي للتهديدات، لأنه ليس من غير المألوف أن تنتمي أجزاء من الهياكل الأساسية الحيوية إلى القطاع الخاص. لذلك، ثمة حاجة إلى زيادة الفرص المتاحة للقطاعين العام والخاص، ولا سيما من خلال المؤتمرات أو التدريبات أو التمارين. وإنشاء شبكة معلومات مشتركة بين الشركات الخاصة والسلطات العامة ضد التهديدات الإرهابية هو أداة بالغة الأهمية في هذا الصدد.

وينبغي تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات، وإجراء التدريبات المشتركة، ووضع السيناريوهات وخطط الطوارئ. ومن هذا المنطلق، فإن الاتحاد الأوروبي قد استحدث مع دوله الأعضاء عددا من الأدوات لمواجهة التهديدات، ولا سيما البرنامج الأوروبي لحماية الهياكل الأساسية الحيوية، والتوجيهات الأوروبية المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن أمن الشبكات ونظم المعلومات داخل الاتحاد الأوروبي. ونظرا لأن تلك الأدوات، فضلا عن غيرها، وردت بالتفصيل في البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، فإنني لن أعمد إلى تكرارها.

مبادئ توجيهية من أجل وضع خطة عمل تتعلق بتحديد وتطوير الأنظمة والتدابير لحماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للمعلومات. وينبغي للفريق العامل أن يقرر معايير تحديد الهياكل الأساسية والقطاعات المعنية، والهيئات التنظيمية والشركات أو المنظمات المسؤولة. وسيقوم الفريق أيضا بوضع منهجية عمل لاجراء تقييم للمخاطر واتخاذ تدابير لإدارة تلك المخاطر. وسيعتمد نهج مشترك بين المؤسسات يتعلق بجميع القطاعات ذات الصلة.

وبالنسبة إلى أمن الفضاء الإلكتروني، نرى أن تحقيق مستويات كافية من الأمن في العالم الرقمي أمر أساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل أن تبلغ كامل إمكاناتها. والالتزام القوي من المجتمع الدولي أمر مطلوب لتجنب سوء استخدام الأدوات التكنولوجية من جانب مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والحد منه. ويجب، مع ذلك، أن نأخذ بعين الاعتبار وجود طائفة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تنفذ هجمات أمنية على الشبكة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتفاوت تلك الجهات الفاعلة من جماعات إرهابية وتنظيمات إجرامية عبر وطنية إلى فرادى المجرمين. ويتطلب التصدي لهذه التهديدات صكوكا قانونية دولية محددة ومنفصلة بغية اعتماد نظم التعاون الدولي الفعال من أجل منع ممارسة هذا السلوك، وملاحقته قضائيا، وقمعه جنائيا.

وأخيرا، نؤكد من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، بوصفها دعامة النظام المتعدد الأطراف ذي الطابع العالمي، وهي التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونحن مقتنعون بأن العمل المتعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة، بما يتماشى مع مبادئ المنظمة، سيجتنب لنا التصدي لخطر الارهاب مع

والإرهاب لا يمكن مواجهته بشكل منفرد عن طريق إنفاذ تدابير في مجالي الدفاع أو الأمن. بدلا من ذلك، ينبغي اتباع نهج شامل - مثل النهج الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب - استنادا إلى التنفيذ المتوازن لركائز الاستراتيجية الأربع، في إطار الاحترام المطلق للقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين الدولي.

والهياكل الأساسية الحيوية هي تلك التي لا غنى عنها لتأدية الخدمات الأساسية للمجتمع بشكل سليم في مجالات: الصحة، والأمن، والدفاع، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، والأداء الفعال للدولة، والتي يؤثر تدميرها أو توقفها عن العمل كليا أو جزئيا على تلك الخدمات أو يكون لها وقع كبير عليها. لذلك، نرحب بالنهج المختار لهذه المناقشة، بسبب الطابع الملح للخطر الذي يشكله الإرهاب على الخدمات والهياكل الأساسية الحيوية في بلداننا. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات في ما بين الوكالات والمنظمات داخل كل بلد، وكذلك بين مختلف البلدان. وثمة أيضا حاجة إلى التكيف مع الطبيعة المتغيرة للتهديدات الإرهابية والبدنية والحاسوبية.

وإننا نرحب بالقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي اتخذته المجلس هذا الصباح والذي هو أول قرار يركز تحديدا على مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية. ونحن نوافق على ضرورة دعوة الدول إلى تطوير استراتيجياتها وتحسينها من أجل تقييم المخاطر والحد منها، والتعاون في هذا الصدد. فالتعاون بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال هو أيضا عنصر رئيسي للتخفيف من حدة المخاطر، ومنع الهجمات على هذا النوع من الهياكل الأساسية.

وإذ ندرك سلطاتنا أهمية التصدي لهذه المشكلة دونما تأخير، فقد أنشأت فريقا عاملا ضمن وزارة التحديث لارساء

الحماية للهياكل الأساسية الحيوية والقدرة على الصمود، فضلاً عن التأهب العام في حالة وقوع هجوم، وقدر المستطاع، منع تعطل الخدمات الحيوية وفقدان الحياة البشرية، هي جزء من هذا الالتزام. ولذلك، يرى وفدي أن هذه المناقشة هي استجابة إلى هذه الحاجة.

يجب أن تستند التدابير الدائمة والأكثر فعالية لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، إلى السياسات التي ترفض السعي دون قيود إلى تحقيق الأرباح والمصالح الجيوسياسية الضيقة، حتى لو كانت على حساب تدمير الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يكرر التأكيد على النداء الذي وجهه الكرسي الرسولي إلى البلدان المنتجة للأسلحة بأن تحد من تصنيع وبيع الأسلحة والذخائر لبلدان ومناطق العالم غير المستقرة، حيث يظل احتمال استخدامها بطريقة غير شرعية، أو وقوعها في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول خطراً حقيقياً وماثلاً.

يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يتصدى لدور الجريمة المنظمة في بيع أو مقايضة الأسلحة القادرة على تدمير الهياكل الأساسية الحيوية. وينبغي حث الدول على التعاون في هذا المجال، على الصعيدين الدولي والإقليمي، من خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتنسيق السياسات ومراقبة الحدود المشتركة.

ويجب على العالم أن يعمل على منع الإرهابيين من الحصول على الدعم المالي من الجهات الراعية للإرهاب. إن الطابع الذي لا يعرف الحدود للجماعات الإرهابية التي تقوم بتدمير الهياكل الأساسية الحيوية يتطلب من المجتمع الدولي مراقبة تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني الذي تستخدمه الجماعات العنيفة لتجنيد أتباع جدد وتمويل أنشطتها وتنسيق الهجمات الإرهابية.

الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الانساني الدولي، وإيجاد عالم أكثر أماناً للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): إن سلسلة الهجمات الإرهابية المستمرة في المدن والقرى ما فتئت تذكرنا بخطور الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية المدنية والسكان المدنيين.

ويجب، من خلال إجراءات دولية موحدة، التصدي لموجة الإرهاب هذه، التي تعتبر المدنيين الأبرياء أهدافاً مشروعة للعنف، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تدمير الهياكل الأساسية المدنية التي نعتمد عليها.

لقد كان للتراعات التي وقعت مؤخراً في بلاد ما بين النهرين القديمة، أثراً مدمراً على الأقليات العرقية والدينية والثقافية القديمة التي سكنت المنطقة منذ آلاف السنين. وقد سعت أطراف هذه التراعات بشكل متعمد إلى تدمير النسيج الثقافي لتلك المجتمعات وتجزئتها التاريخي في المنطقة عن طريق تدمير مواقع تراثها الديني والثقافي. إن التدمير المتعمد للبنية التحتية الهامة لبقاء تلك المجتمعات المحلية، مثل المدارس والمستشفيات وإمدادات المياه وأماكن العبادة، أصبح استراتيجية لإبادة هذه المجتمعات بصورة جماعية، وإفقارها والقضاء عليها، وذلك بمهاجمة الهياكل التي توفر لها الحد الأدنى من العيش المشترك.

ومن واجب المجتمع الدولي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، حماية المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية من وحشية الجماعات الإرهابية وهمجيتها. إن زيادة الوعي العام بهذه الأساليب الإرهابية، وحث الدول على الحفاظ على مستوى عال من

داعش وحزب العمال الكردستاني خلال السنة والنصف الماضية.

وتدرك المنظمات الإرهابية الضرر المحتمل الذي يمكن أن تلحقه الهجمات بالهياكل الأساسية الحيوية. إن الهجمات الإرهابية التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك قطاعات من قبيل الطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والدفاع، والصناعات الكيميائية، لا تتسبب في الخسائر البشرية والمادية فحسب، ولكنها تنطوي أيضا على إمكانية تعطيل السلامة العامة وتقديم الخدمات العامة الأساسية، مما يؤثر في أداء المجتمعات ورفاها، كما ورد في المذكرة المفاهيمية للرئيس (S/2017/104، المرفق).

وتركيا هي بالفعل ضحية لهذه الاعتداءات. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٦، استهدف داعش مطار أتاتورك في اسطنبول، بينما هاجم حزب العمال الكردستاني سدود المياه، وخطوط الأنابيب، والخدمات الصحية، والمؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك المدارس والمرافق التعليمية والبنية التحتية الطبية. كما اختطف حزب العمال الكردستاني موظفي الخدمة المدنية، بمن فيهم موظفو الصحة والتعليم والجمارك. وعلاوة على ذلك، فقد تم قصف مؤسسات الدولة، بما في ذلك البرلمان التركي، من جانب منظمة فتح الله الإرهابية أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦.

وإذ تواجه تركيا التهديدات الخطيرة التي تشكلها المنظمات الإرهابية المتعددة، فقد اتخذت بعض التدابير لحماية حياة أبناء شعبها، فضلا عن المؤسسات العامة والخاصة والاستثمارات. تولي تركيا أهمية خاصة لأمن الهياكل الأساسية الحيوية للطاقة، بسبب زيادة الطلب على الطاقة في البلد نتيجة الاقتصاد المتنامي، فضلا عن الموقف الجغرافي الاستراتيجي، الذي يوفر طريقا مستداما بين مناطق المنتجين والمستهلكين. وتمثل أحد التدابير التي اتخذناها وتبين أنها مفيدة في إنشاء لجان

وقد تحدث البابا فرانسيس في عدد من المناسبات عن عصرنا بوصفه زمن حرب، حرب عالمية ثالثة يجري خوضها بصورة مجزأة، حرب نشهد فيها يوميا جرائم همجية ومجازر وحشية وتدمير طائش، مثل تدمير الهياكل الأساسية الضرورية لوجود شعوب بأكملها.

يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لإنهاء هذه الحرب التي يجري خوضها بصورة مجزأة. هذه الوحدة ضرورية إذا أراد المجتمع الدولي تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وسوف يتحقق هدفنا المشترك بسرعة وفعالية أكبر من خلال تبادل المعلومات الحساسة والممارسات الفضلى والموارد والتكنولوجيات فيما بين الدول بعيدا عن الأنانية، ولا سيما مع الدول الأقل قدرة على حماية سكانها وهياكلها الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر أوكرانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وهي متابعة مفيدة لجلسة صيغة آريا التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر. أود أيضا أن أشكر المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية. ترحب تركيا باتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) الذي شاركت في تقديمه.

تأتي تركيا في طليعة الكفاح ضد الإرهاب إذ تقاتل حاليا العديد من المنظمات الإرهابية في نفس الوقت، ونحن نعرف حق المعرفة المعاناة العميقة التي يعاني منها الأفراد والأسر والمجتمع والأضرار التي تلحق بهم والخسائر في الأرواح التي يتكبدها. فقد أزهقت أرواح أكثر من ٥٠٠ شخص بريء وأصيب آخرون كثيرون بسبب الهجمات الإرهابية من جانب

أمن للهياكل الأساسية الهامة للطاقة وأمن خطوط الأنابيب، في إطار وزارة الطاقة والموارد الطبيعية.

يناير ٢٠١٧، التي أودت بحياة العديد من الرعايا الأتراك والأجانب.

إن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية مسألة معقدة، فهي تشمل القطاعين العام والخاص وتتطلب حماية الهياكل الأساسية عبر الحدود والتأهب الدولي. لذلك، ثمة ضرورة للتعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات. وهذا هو السبب في أن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، ما برحت تركز على هذه المسألة.

وبوصفنا بلدا يولي أهمية للعمل المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، فإننا نلاحظ أن حماية الهياكل الأساسية الحيوية كانت أيضا أحد الأهداف المدرجة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦. ونشكر رئيسة ديوان الأمين العام لإعطائها لمحة عامة عن عمل الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تحقيق تلك الغاية بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تعالج المسألة.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشير إلى أهمية حماية الأهداف غير الحصينة، التي تشمل المراكز الدينية والمواقع السياحية والمرافق العامة للنقل البري، فضلا عن الأعمال التجارية والمرافق التجارية، مثل الفنادق والمطاعم والملاعب وأماكن الترفيه، حيث يتجمع الناس معا، التي تكون نسبيا عرضة للهجمات الإرهابية لأن الوصول إليها متاح وأمنها محدود. والشواغل المتعلقة بحماية الأهداف غير الحصينة ليست جديدة. بيد أن الجماعات الإرهابية تستهدف بشكل متزايد هذه الأماكن، كما شهدنا في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في اسطنبول بالقرب من ملعب لكرة القدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفي أحد النوادي الليلية في ١ كانون الثاني/

وكما أكدت، فإن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية يمثل تحديا يتعين علينا أن نواجهه معا. ويعد التعاون الدولي مطلباً أساسياً. نحن نؤيد العمل الجاري القيام به في هذا المجال في المنظمات الدولية والإقليمية. ونعتقد أن للأمم المتحدة ووكالاتها دور خاص تقوم به في هذا الصدد. ونقف على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرات يمكن إطلاقها لبلوغ تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس كامينخو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي سيدي به ممثل فتزويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويجدد بلدنا التأكيد على استعداده الثابت لمكافحة الإرهاب ويعرب عن رفضه القاطع وإدانتته لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكالها ومظاهرها، بغض

للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع السلام والأمن الدوليين مشكلة خطيرة، الأمر الذي يتطلب بذل جهود من جانب جميع الدول.

إن لاستخدام الأفراد والمنظمات والدول السري وغير القانوني لنظم المعلومات التابعة للدول الأخرى من أجل مهاجمة بلدان ثالثة إمكانية اندلاع نزاعات خطيرة. والسبيل الوحيد لمنع ومعالجة هذه الأخطار هو التعاون المشترك فيما بين جميع الدول لضمان أمن الفضاء الإلكتروني وحماية الهياكل الأساسية الحيوية بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية، وإيجاد المزيد من فرص التعلم والعمالة، وتحسين الخدمات العامة ونوعية الحياة للسكان. وعلينا التوصل إلى إبرام صك دولي ملزم قانوناً، في إطار منظومة الأمم المتحدة، ينظم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويكفل عدم استخدامها إلا وفقاً للقانون الدولي، وبخاصة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): اسمحوا لي في البداية أن أقدم لأوكرانيا ووزير خارجيتها بالشكر على تنظيم هذا الحوار المفتوح المهم المعني بحماية البنى التحتية الأساسية. كما يرحب العراق بالقرار الصادر اليوم من مجلس الأمن ٢٣٤١ (٢٠١٧) حول حماية الهياكل الأساسية الحيوية، الذي كان العراق أحد مقدميه. وينبغي ألا يربط الإرهاب بدين أو ثقافة أو جنسية أو منطقة جغرافية، كما أكدت على ذلك قرارات مجلس الأمن وآخرها القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

إن التحديات التي تشكلها المنظمات الإرهابية المعاصرة كعصابات داعش الإرهابية تنبع من قدراتها التنظيمية العالية التي تمكنها من تنفيذ هجمات إرهابية إلكترونية ذات أثر مادي مباشر على البنى التحتية الأساسية، وتؤدي إلى تدميرها وإعاقة عملها مما يسبب خسائر مادية كبيرة جداً. وتعمل عصابات

النظر عن الدوافع، بما في ذلك الإرهاب برعاية الدولة. واتخذت كوبا، امتثالاً للاتفاقيات الدولية الـ ١٨ المتعلقة بالإرهاب التي هي دولة طرف فيها، التدابير القانونية ذات الصلة، مثل القانون ٩٣ بشأن أعمال الإرهاب. ويحمل الشعب الكوبي ندوب الأعمال الإرهابية التي تنظم وتمول وتنفذ من الخارج وأسفرت عن وقوع خسائر بلغت ٤٧٨ ٣ من القتلى و ٢٠٩٩ من المعوقين.

إن الحكومة الكوبية لم تسمح إطلاقاً ولن تسمح إطلاقاً باستخدام أراضيها الوطنية لتنفيذ أعمال الإرهاب التي تستهدف أي دولة أخرى، بدون استثناء، أو لتخطيط هذه الأعمال أو دعمها أو إخفائها أو تمويلها. ويؤيد بلدنا اعتماد اتفاقية عامة بشأن الإرهاب ويؤيد عقد مؤتمر دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، من شأنه أن يمكننا من التوصل إلى استجابة للإرهاب متفق عليها بشكل متعدد الأطراف. ونرفض وندين ازدواج المعايير والانتقائية في معالجة هذه المسألة. فلا يمكن أن تستخدم مكافحة الإرهاب ذريعة للتدخل، أو للترعة إلى التدخل أو للعدوان أو لانتهاكات القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وندعو إلى وضع حد لتمويل أي نوع من أنواع الجماعات الإرهابية بجميع أشكالها ولتجهيز هذه الجماعات ولتدريبها ولتزويدها بالأسلحة ولدعمها. وفي ضوء عسكرة الفضاء الإلكتروني وانتشار جرائم الفضاء الإلكتروني والإرهاب الإلكتروني، فإن من الأمور الملحة بشكل متزايد أن تكفل الدول عدم استخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت والتلفزيون والإذاعة والأجزاء الأخرى من الهياكل الأساسية الحيوية.

ونتيجة للترابط المتزايد، فإن الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات معرضة حالياً لعدد متزايد وأكثر تنوعاً من التهديدات وأوجه الضعف، مما يشكل تحديات أمنية جديدة. ويشكل استخدام الدول والجهات الفاعلة من غير الدول

جدا. ففي معركة استعادة السيطرة على مدينة الموصل قامت عصابات داعش الإرهابية بزرع العبوات الناسفة والألغام في منازل المواطنين والمرافق العامة والجسور من أجل تدميرها وإعاقة تقدم القوات الأمنية ومنعها من استعادة المدن والبلدات الواقعة تحت سيطرة التنظيم. إن تلك التحديات أصبحت أكبر حجما في ظل الانخفاض الكبير الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي يشكل عماد الموارد المالية للموازنة العراقية.

ختاما، تود حكومة بلدي الإعراب عن تثمينها للدور الفاعل والجهود المبذولة من قبل التحالف الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمنظمات الدولية الأخرى، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويدعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لإعمار المناطق المحررة واستقرارها وإعادة تأهيل البنى التحتية في العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الأوكرانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ومقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم الثاقبة.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي سيدي به ممثل جمهورية فترولا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

سيساعد القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي اتخذ اليوم، على إيجاد المزيد من الزخم صوب حماية البنى التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ويأتي القرار في وقت وردت فيه تقارير عن قيام الإرهابيين بمحاولات متزايدة ومتطورة للوصول إلى البنى التحتية الحيوية ومهاجمتها. وقد أصبحت الحاجة إلى إجراء تحليلات أمنية للبنى التحتية الحيوية ماسة لتعزيز القدرة على الصمود والتأهب في أعقاب بعض الهجمات

داعش الإرهابية على تعزيز هيكلها التنظيمي واستراتيجيتها في مجال كسب الانتصار من رعايا الدول المتقدمة الذين تلقوا تعليمًا في جامعات غربية مرموقة، مما يمكنها من القيام بهجمات إرهابية إلكترونية كبيرة عابرة للحدود والقيود التي تضعها الدول، وتغزو فيه الحدود غير موجودة واقعا.

إن تعزيز التعاون الدولي في مجال المتابعة الحثيثة للإرهابيين يعد أمرا على قدر كبير من الأهمية من أجل مواجهة تلك التحديات، لا سيما وأن داعش يمتلك شبكات تعتمد اللامركزية في تنفيذ الهجمات الإرهابية، وقد عززت تلك العصابات الإرهابية إمكانات الأقسام الفنية ذات الصلة بالهجمات واستقطبت إرهابيين يمتلكون القدرة على تنفيذ هجمات معقدة جدا.

إن من أهم التوجهات العامة التي يمكن ملاحظتها في سلوك المنظمات الإرهابية، وخصوصا عصابات داعش الإرهابية، الاستهداف المستمر للبنى التحتية الأساسية في العراق من جسور وأبراج نقل الطاقة الكهربائية وأبراج الاتصالات وأنابيب نقل النفط. فالإرهاب قد أثر على العديد من المشاريع الكبيرة التي تشكل العمود الفقري للبنى التحتية في العراق، وكذلك أثرت على تدمير الآثار وحرق المكتبات والجامعات والجوامع الأثرية. كما زادت تلك العمليات الإرهابية من تكاليف المشاريع الإنمائية نظرا لزيادة تكاليف الإجراءات الأمنية الواجب اتخاذها لحماية مواقع العمل.

ولعل استهداف المنشآت النفطية ومصافي النفط العراقية في المناطق التي تشهد عمليات إرهابية كبيرة هو أشد نوع من الهجمات الإرهابية خطورة وتأثيرا على الاقتصاد العراقي والبنى التحتية برمتها، وذلك لأن العراق يعتمد وبشكل أساسي ورئيسي على الإيرادات المالية المتأتية من بيع النفط.

إن تحرير المدن التي وقعت تحت سيطرة عصابات داعش الإرهابية في العراق غالبا ما تكون تكلفته الاقتصادية كبيرة

في مجالات الأمن النووي والأمن البحري والجوي ومكافحة تمويل الإرهاب وأمن الفضاء الإلكتروني. وقد كانت أعمال بناء القدرات هذه مهمة جدا لتوعية وكالاتنا المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين على نحو أفضل بالأطر المعيارية والقانونية الدولية القائمة. كما إنها ساعدت على إجراء مسح لمختلف جوانب العمل المتأثرة من جانب الكيانات المختلفة التي يمكن أن تستفيد من زيادة التنسيق والاتساق. إننا نتطلع إلى الاستفادة من هذا العمل من أجل وضع نهج استراتيجي وطني لاستباق ومنع الهجمات الإرهابية والتهديدات الموجهة ضد البنى التحتية الحيوية. وينبغي للعمل المنجز من أجل حماية البنى التحتية من الأعمال الإجرامية والأخطار الطبيعية أن يسهم كذلك في هذه الجهود.

ولا يمكننا المغالاة في التأكيد على أسبقية تقييم المخاطر والإنذار المبكر وتبادل المعلومات في مجال حماية البنى التحتية الحيوية والمدنيين. وتبقى بنغلاديش شريكا موثوقا به للمجتمع الدولي في مجال تبادل المعلومات، تمشيا مع نهج عدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره الذي تتبعه رئيسة وزرائنا. ونحث لجنة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مديريتها التنفيذية، على إجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، مع الاستفادة من جهود الدول الأعضاء، بهدف الاعتماد على معلومات تستند إلى الأدلة وموثقة.

لقد أكدت جميع الوفود تقريبا على الأهمية الحاسمة لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إن بنغلاديش حريصة على المشاركة والتعلم من المحافل الدولية والإقليمية ذات الصلة بضم ممثلين من القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز نهج تآزرية من خلال عملهم. إننا نقر بالفوائد المحتملة من مواصلة تطوير معايير دولية معينة للتأهب للطوارئ قد يطلب من القطاع الخاص الامتثال لها.

الإرهابية الأخيرة على المطارات الدولية واستهداف البنى التحتية الحيوية الأخرى.

لقد كانت مناقشة اليوم المفتوحة مفيدة في إبراز عدد من المبادرات الوطنية والإقليمية الجارية، ولا سيما في سياق تزايد الترابط بين قطاعات البنى التحتية الحيوية. إننا نخطط علما بالأعمال التي يجري الاضطلاع بها في مختلف القطاعات والبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك الصناعة والإدارة وسلسلة الإمداد والمرافق المدنية والنقل عبر الحدود والفضاء الإلكتروني. وينبغي لهذه الأعمال أن تشكل مستودعا مفيدا للممارسات الجيدة وأن تساعد على إرشاد المزيد من الأعمال التشريعية الأخرى التي لا يزال يتعين القيام بها على الصعيد الدولي، لا سيما في مجال أمن الفضاء الإلكتروني. وتبرز الآثار البيئية المترتبة عن الهجمات الإرهابية على البنى التحتية الحيوية، ولا سيما في مراكز المدن المكتظة بالسكان، مدى تعقيد التحديات التي نواجهها.

وستواصل سلطاتنا المعنية في بنغلاديش المزيد من دراسة القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بغية تحديد الثغرات والتحديات ومواطن القوة على الصعيد الوطني من حيث معالجة أوجه الضعف المحتملة لبنياتنا التحتية الحيوية أمام الهجمات الإرهابية. وسنبقى مدركين للطبيعة عبر الوطنية الغالبة لمعظم الأخطار التي تهدد البنى التحتية الحيوية، ومنفتحين لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في ذلك الصدد. وفي المجالات التي تبرز فيها قيود قدرتنا بوضوح، ستواصل العديد من الدول الأعضاء ذات الحالات المماثلة الاعتماد على الأمم المتحدة كمستجيب أول وكمقدم دائم للمساعدة على بناء القدرات على حد سواء، بما في ذلك في اتخاذ تدابير الطوارئ.

وقد ظللنا نعمل، في سياق بناء قدرتنا على التأهب على الصعيد الوطني، مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومختلف كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة

أباد في العام ٢٠٠٨ إلى تدمير المعدات العسكرية في الهجوم على قاعدة للقوات الجوية في كمره في العام ٢٠١٢ والهجوم على مطار كراتشي في العام ٢٠١٤. وقد استهدفت الهجمات تدمير وتعطيل حياة شعبي، وإضعاف قوات دفاعنا وإضعاف الروح المعنوية للأمة، غير أنها أدت فقط إلى تعزيز عزم شعبنا على مواصلة جهوده للقضاء على هذه الآفة.

وقد تبنت باكستان، على مدى السنوات الأربع الماضية، استراتيجية متعددة الجوانب. فقد تمكنت العملية التي يقودها الجيش المعروفة بزرب عزب من تدمير البنية التحتية الإرهابية، وسعت خطة عمل وطنية - تأسست على توافق وطني قوي - إلى مكافحة خطاب المنظمات الإرهابية والمتطرفة على نحو فعال. وقد نجح ذلك النهج الشامل في طرد المنظمات الإرهابية من أراضيها وقيد إلى حد كبير قدرتها على شن هجمات قاتلة، كما يتضح من الانخفاض الكبير في عدد هذه الهجمات، على الرغم من الهجوم الإرهابي الجبان هذا الصباح الذي وقع في لاهور. إن الذي ما زالت باكستان تواجهه اليوم هو هجمات متزايدة وإرهابيين مدعومين من الخارج. ومن بين أهدافهم الرئيسية البنيات التحتية الأساسية التي نعكف على بنائها حاليا في باكستان. إن هدفهم هو تقويض إنجازاتنا الاقتصادية واستقرارنا.

إن مراقبة الدولة لنظم البنيات التحتية ودورها في تحديد كيفية حماية البنيات التحتية أمر بالغ الأهمية. ويتطلب تنوع التهديد استجابة متماسكة من قبل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين بناء على البيئة الخاصة لكل بلد. وتظل المنظمات الدولية والإقليمية والتعاون الإقليمي كذلك حيوية في التصدي لخطر الإرهاب. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن لتبادل المعلومات وتقييمات التهديدات، فضلا عن الإدارة الفعالة للحدود وتبادل أفضل الممارسات، أن تسهم بقدر كبير في تعزيز القدرات الوطنية لردع الإرهاب وإلحاق الهزيمة به.

إننا نشدد، في ظل التطور السريع للتهديدات الإرهابية، على الحاجة إلى تيسير تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا في روح من التعاون والشراكة الدوليين الفعالين. وعلى الرغم من أنه يجب على جميع الدول الأعضاء مواصلة تحمل مسؤوليتها الرئيسية لمواجهة التهديدات الإرهابية للبنية التحتية الرئيسية، فإن كثيرا من نجاحنا الجماعي سيتوقف بصورة حاسمة على توفير الدعم على أساس الحاجة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا من قبل الشركاء الإنمائيين المعنيين، بما في ذلك الأمم المتحدة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وفد أوكرانيا على عقد مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

لقد برز الإرهاب، من بين التهديدات الكثيرة التي تهدد الأمن العالمي، كواحد من أكثرها تعقيدا وفرضا للتحديات على عصرنا. إن اعتمادنا على البنيات التحتية الحيوية يجعلها أهدافا جذابة للإرهابيين من كل لون. وتهدف الهجمات الإرهابية على البنيات التحتية إلى تعطيل الحياة والتسبب في انتشار الخوف والفوضى وتعطيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعاقة التعاون الاقتصادي الإقليمي. لقد ضخمت التطورات الحاصلة في عالم تكنولوجيا الاتصالات، التي جعلت العالم مترابلا ومتداخلا علاوة على ذلك، وزيادة استخدام الاتصالات المشفرة من جانب المنظمات الإرهابية مثل داعش من خطر الهجمات الإرهابية على مراكز المال والطاقة. إن التصميم الوطني والمسعى الجماعي ضروري لحماية البنيات التحتية التي لا غنى عنها من أجل رفاه وتقدم شعبنا.

لقد واجه بلدي الإرهاب وكافحه على مدى عدة عقود بشجاعة وتصميم. وقد اختبرت قدرتنا على الصمود مرة تلو أخرى، من الهجوم الوحشي على فندق ماريوت في إسلام

ومن ذلك المنطلق، انضم بلدي إلى الاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ولكن، للأسف، أصبحت الرابطة نفسها بوصفها منظمة ضحية للأهداف العدائية لبعض جيراننا، الأمر الذي قلل كثيرا من قدرة منطقتنا على التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها، بما في ذلك تحدي الإرهاب. وبالرغم من أننا لا نزال ملتزمين بتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب، ما نزال باكستان تعاني من الهجمات الإرهابية الإقليمية التي تدعمها قوى من داخل المنطقة. ونحن عازمون على صد تلك الهجمات ولدينا القدرة على مثل ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد ميسزاروس.

السيد ميسزاروس (منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي) (تكلم بالإنكليزية): يواجه الحلفاء والمجتمع الدولي بأسره طائفة من التحديات الإرهابية التي تشكل خطرا مباشرا على أمن السكان وللاستقرار والرخاء على الصعيد الدولي عموما. وقد واجهنا هجمات إرهابية مروعة على أراضي بلداننا ومدنها. وفي ظل هذه البيئة الأمنية المتغيرة، ما فتئ الناتو يعزز قدراته في مجالي الدفاع والردع. ويعني ذلك الاستثمار وتحسين القدرات العسكرية، ولكنه يعني أيضا تحسين صمود الدول في مواجهة مجموعة كاملة من التهديدات، ولا سيما تلك التي تستهدف الأهداف السهلة بصورة مباشرة مثل سكاننا المدنيين وهيكلنا الأساسية الحيوية وشبكاتنا الإلكترونية، علاوة على الوظائف الأساسية لحكومات بلداننا. ولذلك السبب مؤتمراً قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الناتو - المعقود في وارسو - بتعزيز القدرة على الصمود في تلك المجالات وغيرها من المجالات الهامة الأخرى.

والأهم من ذلك، وافقت الدول الأعضاء في الناتو - من منظور حماية الهياكل الأساسية الحيوية - على تلبية متطلبات المرونة في سبعة قطاعات هي: استمرارية الحكم، وإمدادات الطاقة، ولوازم المدنيين، وأنظمة النقل، وخدمات

وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في جهودها الرامية لمكافحة الإرهاب. ويؤدي الفريق العامل المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب دورا إيجابيا في هذا الصدد. وتوفر الأمم المتحدة أيضا منبرا لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد التهديدات المحتملة والمخاطر المتصلة بالمرافق، فضلا عن مساعدتها على وضع الاستراتيجيات وإقامة الشراكات المجدية لتنفيذ تلك الخطط.

وفي سياق التصدي لخطر الإرهاب، فإن من الضروري أن يحلل المجتمع العالمي ظاهرة الإرهاب ويفهمها بجميع تعقيداتها. ولا يمكن اختزال الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى مجرد شعار لازدراء الإسلام أو أي دين أو عرق آخر. ومن المهم أيضا أن تُدرس الأسباب التي تؤدي إلى استمرار تزايد تهديد الإرهاب - بالرغم من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب - مع ظهور أشكال وأيديولوجيات جديدة مسمومة وأكثر شراسة عبر مناطق جغرافية ممتدة، الأمر الذي يشكل تهديدا عاما للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والوطني.

وما زالت باكستان مقتنعة بأنه من الضروري - لهزيمة الإرهاب والقضاء عليه - معالجة الأسباب الكامنة التي تهيئ

بشأن المتطلبات الأساسية لبناء القدرة على الصمود بغية ضمان الشفافية والملاءمة وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة. وبوسع الناتو أن يكون بمثابة محفل يتبادل الحلفاء والشركاء من خلاله الخبرات وأفضل الممارسات، فضلا عن توفير التدريب والتوعية في مجال حماية الهياكل الأساسية الحيوية والمسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب عموما في نهاية المطاف. ونحن على استعداد لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بصورة ملائمة مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والفريق العامل تحت رعايتها. وإذ نأخذ في الاعتبار الترابط بيننا والآخرين، فإننا ننظر إلى القدرة على الصمود وحماية الهياكل الأساسية الحيوية بوصفها مسؤولية مشتركة، ونحن على استعداد للإسهام بخبرات الناتو في الجهود الدولية المبذولة على نطاق أوسع والرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ميسزاروس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، متمنيا لكم التوفيق في إدارة ما تبقى من أعماله لهذا الشهر. ونرحب باعتماد القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) هذا الصباح. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد برئاسة السويد لأعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير المنصرم. وحول موضوع مناقشة اليوم تحت عنوان "حماية الهياكل الأساسية الحيوية" أود أن أشركم على المذكرة المفاهيمية القيمة لجلسة اليوم (S/2017/104، المرفق) وكذلك نذكر جميع المتحدثين صباح اليوم على إحاطاتهم الإعلامية الثرية.

الاتصالات المدنية، وإمدادات المياه والغذاء، والقدرة على التعامل مع الإصابات الجماعية، وتحركات الأعداد الكبيرة من اللاجئين. وتحدد هذه المتطلبات مستوى القدرة على الصمود الذي يطالب به الحلفاء لكي يتمكنوا من مكافحة طائفة من التهديدات. وتؤدي الدول الأعضاء في الناتو حاليا المهام اللازمة لتلبية تلك المتطلبات.

وبالنسبة للناتو، فإن بناء القدرة على الصمود يندرج في روح المادة ٣ من معاهدة واشنطن التأسيسية، التي تُلزم جميع الحلفاء بالقيام بما هو ضروري لبناء القدرة على مقاومة الهجمات. ولكننا نلاحظ في عصر الترابط العالمي هذا أن قدرتنا على الصمود ترتبط ارتباطا مباشرا بصمود جيراننا. ولذلك السبب، ما يزال الناتو يعمل على تحسين القدرة على الصمود وحماية الهياكل الأساسية الحيوية التي تشمل شركاءنا أيضا. وسيكون الناتو أكثر أمنا إن كان شركاؤنا أكثر قدرة على الصمود.

وعليه، يشدد التزام مؤتمر قمة وارسو على ضرورة توفير الدعم المتواصل للشركاء وتحسين التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى لأجل معالجة أوجه الضعف وجعل التحالف وجيران الناتو، بل النظام الدولي برمته أكثر أمنا. وليس هناك كيان واحد تتوفر لديه جميع الأدوات اللازمة لتحقيق القدرة على الصمود.

وعليه، فإننا نعمل مع الاتحاد الأوروبي على تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات المختلطة وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الشركاء في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء نظم قوية لإدارة الأزمات، فضلا عن المساعدة في مجال التدريب. ونواصل المضي بهذا العمل قدما عن طريق إشراك الدول الشريكة والقطاع الخاص ونظرنا في الاتحاد الأوروبي

الأعضاء على مواصلة العمل معا لتيسير المساعدة الفنية وبناء القدرات ورفع الوعي في مجال حماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية، خاصة من خلال تعزيز حوارها مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لتبادل الخبرات والتعرف على أفضل الممارسات.

ولا بد لي كذلك من التطرق إلى أهمية تشجيع التعاون الدولي فيما بين الدول والمنظمات الدولية - مثل الإنتربول - لتبادل المعلومات والخبرات وتنفيذ برامج مشتركة من شأنها أن تكافح ظاهرة الإرهاب وتحسّن من حماية المرافق الأساسية والحوية. ونشجع أيضا الدول الأعضاء على الاستفادة من البرامج التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن دولة الكويت ملتزمة بهاتين الآليتين.

إن المرافق الأساسية والحوية في البلدان التي تتواجد فيها التنظيمات الإرهابية تعتبر أهدافاً جذابة لهذه التنظيمات منذ وقت طويل، وترابط هذه المرافق مع بعضها يجعلها أكثر عرضة لأي هجمات إرهابية في ظل تقدم العلوم والتكنولوجيا. ويمكن للهجمات على تلك المرافق التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون عاملاً يضاعف الخطر بزعزعة استقرار البلدان التي تتواجد فيها الجماعات الإرهابية والدول المجاورة لها. لذا، أصبح من الضروري أن يكون هناك تعاون بين السلطات الحكومية وأن تضع تلك السلطات خططاً وطنية للتأهب لحالات الطوارئ.

ونشير هنا إلى القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الصادر في أيار/مايو عام ٢٠١٦، والذي يطالب بحماية المرافق الصحية والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ولمعداتهم ووسائل نقلهم ولوآزمهم، وذلك خلال النزاعات المسلحة. ويأتي هذا القرار وبنوده انسجاماً مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ما زات ظاهرة الإرهاب تشكّل خطراً جسيماً في كثير من أنحاء العالم وتهدد السلم والأمن الدوليين، وهناك استهداف متعمد للمدنيين الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ. كما تستهدف تلك الأعمال الإرهابية الجبانة المرافق والمنشآت الأساسية والحوية لهؤلاء المدنيين. ونحن في الكويت ضمن الدول التي عانت من هذه الظاهرة حيث استهدف الإرهابيون أحد المرافق الدينية في عام ٢٠١٥، كما استهدفت قوات الاحتلال العراقية عام ١٩٩١ وبشكل متعمد آبار النفط الكويتية، وما نجم عن ذلك من آثار اقتصادية وبيئية مدمرة وهو ما دعانا، وبدعم من المجتمع الدولي، لإعلان يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي لمنع استغلال البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة. وقد اتخذت الكويت الكثير من التدابير لحماية مرافقها الحيوية من أية هجمات إرهابية محتملة وتدعم جهود المجتمع الدولي والتحالف لهزيمة داعش.

إن دولة الكويت تدين الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه، فهو عمل إجرامي لا يبرر ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو قومية. إن مكافحة الإرهاب تستدعي تعبئة جميع الجهود الدولية لمواجهة هذه الآفة الإجرامية باتخاذ التدابير الرامية لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والتعايش السلمي فيما بين الأديان واحترام رموزها ومقدساتها وعدم التحريض على الكراهية ونبذ جميع مظاهر التطرف والعنف.

وفي هذا السياق، تؤكد دولة الكويت على أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ١٩٦٣ (٢٠١٠)، ٢١٢٩ (٢٠١٣)، ٢٣٢٢ (٢٠١٦) وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة.

كما يشدد وفد بلادي على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بهذا الصدد. ونحث الدول

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بغية كفالة السير السلس لهذه الجلسة، أقرأ الآن نسخة موجزة من البيان الذي تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بالإدلاء به أمام المجلس نيابة عن حركة عدم الانحياز. وسينشر النص الكامل للبيان على صفحة رئاسة مكتب التنسيق التابع للحركة. وبعد قراءة الصيغة الموجزة، سأدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود، أولاً وقبل كل شيء، بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، أن أعرب عن تقديرنا للسيد بافلو كليمكن، وزير خارجية أوكرانيا. ونتمنى أيضاً للوفد الأوكراني وللوزير فولوديمير يلتنشكو شهراً ناجحاً جداً في توجيه عمل مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالطريقة الدؤوبة جداً التي قاد بها الوفد السويدي، تحت قيادة السفير سكوغ، أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

خلال مؤتمر القمة السابع عشر لحركة عدم الانحياز، المعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في جزيرة مارغاريتا بفنزويلا، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد على أن الإرهاب يشكل أحد التهديدات الرئيسية للسلام والأمن الدوليين، وشددوا من جديد على أن أي عمل إرهابي هو عمل إجرامي لا مبرر له، بصرف النظر عن دوافعه وأياً كان مكانه وزمانه وأياً كان مرتكبه، لأنه يشكل أيضاً انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

وعلى نفس المنوال، أعاد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، كما لا ينبغي أن تُستخدم تلك الجمعيات لتبرير الإرهاب أو تدابير لمكافحته، بما في ذلك، في جملة أمور، عمليات التنميط أو انتهاك الخصوصية الفردية.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الإرهاب ما زالت مستمرة، وذلك مع انتشار تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وجبهة النصرة بوتيرة سريعة في العراق وسورية واليمن وليبيا والصومال، فإن هذه المجموعات بدأت تفقد قوتها ونفوذها وتعرضت لهزائم متلاحقة في مناطق كثيرة كما جاء في التقرير الرابع للأمن العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين، والوارد في الوثيقة S/2017/97، الأمر الذي يدعونا إلى التأكيد على أهمية العمل الجماعي وتقديم المساعدات لإعادة تأهيل المرافق الأساسية والحيوية للسكان بعد تحرير المدن والمناطق من آفة هذه الجماعات الإرهابية.

وفي هذا الجانب تواصل دولة الكويت تقديم المساعدات للنازحين والمهجّرين بالتعاون مع الوكالات الدولية المتخصصة وحكومات الدول المعنية في العراق واليمن والمساعدة في جهود إعادة تأهيل المرافق الحيوية في المدن والمناطق المحررة من قبضة داعش، كالمدارس والمستشفيات على سبيل المثال وليس الحصر. ونحث المجتمع الدولي على أن يولي أهمية لمسألة إعادة إعمار ما تم تدميره من العمليات الإرهابية من مرافق أساسية وبنى تحتية كي يتمكن السكان من العودة إلى مجتمعاتهم وبيوتهم.

ختاماً، نكرر موقفنا المبدئي والثابت الذي يدين كافة الهجمات الإرهابية التي تستهدف الأبرياء والمرافق المدنية الأساسية والحيوية وتنتهك القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنطلع للاستمرار في التعاون والتنسيق المشترك مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة لمحاربة هذه الظاهرة والحد من مخاطرها على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الحיוية، بما في ذلك شبكة الإنترنت والأهداف المعرضة للخطر وأمن السياحة، والتابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

في الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً التزامها الكامل بمكافحة الإرهاب. ومن المهم أن نضطلع بهذه الجهود بطريقة صريحة وحاسمة ومنسقة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والمتوازن لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وبالمثل، يجب علينا أيضاً أن نعلمد في المستقبل القريب اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال.

أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نود أن نؤكد على حقيقة أن موقف فترويلا في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره قد أعيد التأكيد عليه في مناسبات مختلفة في الهيئات المكلفة بمعالجة هذه المسألة. وما فتئنا ندين بقوة الأعمال الإرهابية، بغض النظر عن دوافعها أو مرتكبيها، لما لها من آثار جسيمة على السلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية. وخلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، ضغطنا بجد من أجل تعزيز جهود التعاون الدولي لمنع ومكافحة واستئصال ظاهرة الإرهاب المروعة. وأوضحنا أيضاً أننا بحاجة إلى اتباع نهج شامل لإزاء مسألة الإرهاب.

ونرحب اليوم باتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) فضلاً عن القرارات التي اتخذها المجلس في العام الماضي، ولا سيما القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية المستشفيات والعاملين في المجال الإنساني في حالات النزاع.

وإننا مقتنعون بأن مكافحة الفعالة للإرهاب تتطلب النأي عن سياسة ازدواجية المعايير والمفاهيم الخاطئة الأخرى

وتُظهر آخر الهجمات الإرهابية، لا سيما تلك التي شنها تنظيم داعش، أن الضعف في مواجهة هذه الآفة وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أصبح الآن عالمياً. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تدمير الهياكل الأساسية المادية والاقتصادية للدول، بما في ذلك الهياكل الأساسية الحيوية، كان دائماً هدفاً رئيسياً للجماعات الإرهابية. وهذا يث الرعب بين عامة الناس ويولد أيضاً دعاية واسعة النطاق على المستوى العالمي.

ولحماية الهياكل الأساسية الحيوية دور هام في مكافحة الإرهاب والوقاية منه ويمكن إدراجها بطريقة شاملة في الخطط الوطنية من أجل مكافحة هذه الآفة ومنعها. ولذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، لا سيما من خلال اتخاذ تدابير فعالة وفي الوقت المناسب للقضاء على هذه الآفة وإنشاء الشراكات ذات الصلة؛ وسيكون هذا هاماً جداً.

وترى الحركة أنه يجب شن الكفاح ضد الإرهاب مع الالتزام الصارم بالصكوك الإقليمية والدولية القائمة في هذا المجال، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما يتماشى مع سيادة القانون والالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن تقديم المساعدة التقنية، عند الطلب، من أجل بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية المناسبة والآليات والعمليات، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات والممارسات الجيدة وتحديد مجالات الضعف، ستكون جميعها حاسمة في الكفاح ضد الإرهاب.

وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون الدعم والموارد التي يوفرها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للدول الأعضاء، بناء على طلبها ووفقاً لولايتها، مفيداً للغاية في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنعه. وينطبق نفس الشيء على الخبرة التي يمكن أن يقدمها إلى الدول الأعضاء التي تتقدم بطلب من هذا القبيل الفريق العامل المعني بحماية الهياكل الأساسية

التي تعوق بذل الدول الأعضاء لجهود موحدة من أجل تحقيق نتائج ملموسة على صعيد السلم والأمن الدوليين.

وللأسف، فإن الإرهاب قد قويت شوكتة خلال السنوات الأخيرة بفعل نزعة التدخل والعدوان المسلح لدى القوى الأجنبية، والتي كانت بلدان شقيقة مثل العراق وليبيا وسورية، إلى جانب دول أخرى، ضحية لهما. وهما يهدفان إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية القائمة وقد تسببا في تمزق النسيج المؤسسي لتلك الدول وجعلها قليلة المنعة أمام العنف وخطاب الكراهية والتعصب الذي تروج له الجماعات الإرهابية.

وبالمثل، فإن أي مناقشة صادقة بشأن نطاق الاستراتيجية الرامية إلى النجاح في مواجهة التهديد الإرهابي تنطوي بالضرورة على الاعتراف بالمشكلة الحالية المتمثلة في قيام قوى أجنبية بتمويل وتدريب الجهات العنيفة من غير الدول العنيفة وتزويدها بالأسلحة.

وكان لهذه العوامل تأثير خطير على السلام والاستقرار والتنمية في سورية والعراق وليبيا وغيرها من الدول المتضررة من الإرهاب، بما لذلك من عواقب معروفة تتمثل في تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك الجهاز الإنتاجي والتراث الثقافي، واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتلك الأفعال المخزية تشكل قائمة بجرائم حرب.

وتتطلب مكافحة الإرهاب بشكل عام وحماية الهياكل الأساسية الحيوية بشكل خاص من المجتمع الدولي تفعيل استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب تشمل، من جهة، خطة للتعاون الحقيقي تركز على القانون الدولي، ومن جهة أخرى، حافزا للسياسات العامة الوطنية لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية. ويجب تصميم وتنفيذ هذه الأمور وفقا لسيادة القانون، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان ودون التسبب في أشكال تمييز أو آراء متحيزة ذات طابع عرقي أو ديني والتي يمكن أن تشكل أرضا خصبة لمشاعر الاستياء وأفكار التطرف العنيف التي تروج لها الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، فإننا نتعاطف مع البلدان التي ربما يتم دراج مواطنيها في قوائم تقييدية لا لسبب سوى أصلهم القومي وعقيدتهم

كما لا يمكننا تجاهل الأعمال الإرهابية التي ترتكبها جهات فاعلة حكومية، مثل بث الرعب من جانب العدوان العسكري الإسرائيلي قبل ثلاثة أعوام تقريبا ضد السكان الفلسطينيين في قطاع، والذي تسبب في خسائر في الأرواح البشرية، بما في ذلك من النساء والأطفال، وتدمير الهياكل الحيوية الأساسية اللازمة لتخفيف حدة الحالة الإنسانية المساوية بالفعل للفلسطينيين الناجمة عن فرض حصار غير قانوني منذ عام ٢٠٠٧. وقد جرى قصف المستشفيات ومرافق الشرب والمياه وطرق الوصول والمدارس، ضمن أهداف أخرى، بصورة عشوائية ومتعمدة أثناء ذلك النزاع المسلح لمعاقبة ومهاجمة جميع السكان المدنيين. واليوم، فإن آثار الدمار لا تزال محسوسة. وهي تتجلى في سكان تملكهم مشاعر اليأس حيث يواجهون عقبات أمام عملية التعمير بسبب سياسات السلطات الإسرائيلية التي تحول دون الوصول إلى المواد والخدمات.

ولهذا السبب، فإننا عندما نتكلم عن منع ومكافحة الهجمات الإرهابية، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار أن سياسات التدخل والاحتلال الأجنبي تشكل سببا أساسيا لعدم الاستقرار، وبالتالي فإنها تهيئ ظروفا مواتية لنشأة وتكاثر

ينعكس على بقية القطاعات الخدمية بشكل مباشر ويؤدي إلى حالة من الخوف وفقدان ثقة المواطنين بمؤسساتهم الوطنية.

لذا، لا يمكننا فصل حماية منشآت البنى التحتية الحيوية عن الإطار العام لمكافحة الإرهاب ولا بد من جعل حماية هذه البنى التحتية جزءاً أصيلاً من جميع الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف المعرضة للخطر، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تضمين وتطوير الخطط الوطنية للدول المتعلقة بمكافحة الإرهاب لتشمل حماية البنى التحتية الحيوية.

وفي هذا الإطار، لا بد من التشديد على أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في استجابة المجتمع الدولي لهذا الخطر بهدف حماية الأرواح والمنشآت الحيوية بشكل أكثر فعالية، وذلك من خلال السير قدماً في إيجاد الآليات التي تدعم مشاريع بناء القدرات في الدول لمساعدتها على حماية منشآتها الوطنية ومشاركة الدول لخبراتها مع بعضها بعضاً، وتحسين سبل استخدام أنظمة تبادل المعلومات الاستخبارية التي توفرها أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وفي هذا الصدد، فإننا نجدد دعمنا لاقتراح الأمين العام القاضي بإنشاء مكتب للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث نأمل أن يكون هذا الاقتراح بداية لتوحيد جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وجعلها أكثر انسجاماً وتربطاً، خصوصاً في مجالات بناء القدرات وتحسين إدارة الموارد المخصصة وضمان تنفيذ متوازن وفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وهنا، فإننا نؤكد على ضرورة استمرار فريق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المعني "بحماية البنى التحتية الحيوية والمواقع السياحية والإنترنت" في العمل بهدف الاستمرار في مساندة الدول في تنفيذ بنود الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يحقق التوازن المطلوب

الدينية. ونعتقد أن هذا النهج لا يشكل وسيلة ملائمة للتعامل مع التهديد الإرهابي.

وأخيراً، نكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء تتحمل المسؤولية عن الإشراف على التنفيذ الفعال والحسن التوقيت لقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن وللالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية ذات الصلة بهدف معالجة هذه الظاهرة العالمية وحماية الهياكل الأساسية الحيوية والسكان من العنف العشوائي للجماعات الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): أود أن أستهل بياني بتقديم التهنية لأوكرانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنية لكم النجاح خلال رئاستكم، وأيضاً أقدم لكم التهنية على عقد هذه الجلسة المواضيعية الهامة. كما وأتقدم بالشكر إلى المتكلمين كافة على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب، نحن في الأردن، أيضاً باتخاذ المجلس للقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) والذي يشكل بلا شك إضافة مهمة للعمل الحالي في مكافحة الإرهاب بشكل عام والإسهام بشكل خاص في زيادة حماية المنشآت الحيوية من خطر الإرهاب.

لا يزال الإرهاب يشكل أحد أكبر التهديدات خطورة على الأمن والسلم العالميين. فلهجمات الإرهابية المروعة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مثل داعش حول مختلف دول العالم وانتشار خطر ظاهرة "المقاتلين الأجانب" ما هي إلا دليل على عالمية الإرهاب والذي أصبح يستهدف، بالإضافة إلى المواطنين الأبرياء، المرافق الحيوية والبنى التحتية، حيث أن استهداف المواقع السياحية والمطارات أو الموانئ أو المنشآت النفطية ومحطات الطاقة والمياه أو تدمير الطرق الرئيسية والجسور أو استهداف الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات المالية كالبانوك والمشاريع العملاقة، أو أيضاً استهداف المواقع الأثرية،

نغتني هذه الفرصة لنكرر مرة أخرى إدانتنا القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دافعه، وحيثما ارتكب وأيا كان مرتكبه. كما تؤكد الجزائر مجددا عزمها على مواصلة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن التحذير من أي تصورات خاطئة أو أي ربط مغرض بين الإرهاب وحضارات أو أديان أو مناطق جغرافية محددة. ونرى أن مكافحة التطرف العنيف والإرهاب يجب أن تشمل أيضا مكافحة كره الأجانب وكرهية الإسلام. والجزائر تؤمن بإيمان راسخا بأن منع ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات والتهديدات الإرهابية، يتطلبان مستوى عاليا من اليقظة والتعبئة. ومن الواضح أن هذه المعركة لا يمكن أن تقتصر حصرا على البعد الأمني؛ ويجب أن تضع استراتيجية وطنية متماسكة، في المراحل التمهيديّة والمراحل النهائية.

وفي مجال حماية الهياكل الأساسية تحديدا، سنت الجزائر تدابير نوعية هامة وبذل جهودا كبيرة ساعدت على كفالة بيئة آمنة لجميع هياكله الأساسية، في القطاعين العام والخاص. وقد انتصرنا في معركتنا ضد الإرهاب، وهو آفة أثرت على الكثير من هياكلنا الأساسية الوطنية خلال التسعينات. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذنا خطوات هامة لضمان أمن حدودنا. ولا تزال حماية هياكلنا الأساسية في صميم استراتيجيتنا الوطنية، من خلال الجهود المنسقة تنسيقا جيدا بين مختلف قوات الأمن، كل في مجال عملها المحدد.

والقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي اتخذ في وقت سابق اليوم، يضع التركيز على التعاون الدولي وتبادل المعلومات في الوقت المناسب. وإن جهود الجزائر، من جانبها، بغية مكافحة الإرهاب وتحسين الوعي والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في ذلك السياق، تسبق ظهور أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي الرئيسية. ومنذ البداية، سعينا إلى تعزيز جهود

بين القضايا الاقتصادية والأمنية وتطوير شبكة الخبراء من ذوي الاختصاص في تبادل المعلومات.

وإيماننا من الأردن بأن العنصر البشري يبقى العامل الأبرز في الوقاية والحماية من هجمات العصابات الإرهابية على المواطنين أو على المنشآت الحيوية سواء بالاعتداء المسلح أو عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والفضاء الإلكتروني، فقد عقدت الحكومة الأردنية، وبالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ورشة عمل متخصصة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حول الاستثمار في العنصر البشري كأولوية قصوى في الحرب على الإرهاب من خلال زرع قيم الاعتدال والتسامح وقيم التعايش المشترك، خاصة في عقول الشباب.

ختاما، فإنني أؤكد على استمرار النهج الذي اتخذته الأردن في التصدي لظاهرة الإرهاب واجتثاث جذورها. فقد أكد الأردن منذ أمد بعيد على أهمية تنسيق الجهود والتعاون بين جميع الشركاء الدوليين لمواجهة هذا الخطر، لقناعتنا الراسخة بأن القضاء على الإرهاب لا يمكن أن يتم إلا من خلال جهد دولي مشترك وإرادة سياسية صادقة من جميع الشركاء.

السيد بصديق (الجزائر): أود تقديم كل التهاني الحارة لأوكرانيا بعد اعتقالها لرئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، متمنيا للوفد الأوكراني كل التوفيق خلال مجريات الأعمال.

من جهة أخرى، ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به المندوب الدائم سفير فتزويلا باسم مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعقد مناقشة اليوم المفتوحة والهامة للغاية ولاختيار موضوع وجيه، تكتسي صلته بأمن بلدي وحياة ورفاه أبناء شعبي أهمية بالغة. ونود أن

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، اسمحو لي بداية أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام، وأن أؤكد دعم بلدي، سورية، لاتخاذ قرارات وخطوات جادة وحقيقية من قبل مجلس الأمن في الحرب على الإرهاب، كي تعكس وجود إجماع دولي على أن الإرهاب يمثل اليوم أخطر التحديات التي يواجهها العالم، وبأنه يتوجب على المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، الاضطلاع بدوره في تنسيق وقيادة التعاون في مكافحة الإرهاب والفكر الأيديولوجي المتطرف، لأن الحرب على الإرهاب ليست عسكرية فقط، بل حرب فكرية وثقافية وإعلامية.

للسنة السادسة، يواصل الإرهاب استهدافه لبلدي سورية وتدميره الممنهج للمؤسسات والبنى التحتية والمنشآت العلمية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمعلم التاريخية. وقد بلغ هذا الإرهاب حدوداً مرعبة في الإحرام والوحشية من خلال تدمير عشرات المشافي والمرافق الطبية التي كانت تشكل مراكز علاج رائدة في منطقة الشرق الأوسط، وآلاف المدارس وعشرات الكليات والمراكز الثقافية والتعليمية، ومن خلال سرقة وتدمير آلاف المعامل والمنشآت الاقتصادية والنفطية وتدمير وتعطيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتخريب طرق النقل العامة والجسور وخطوط السكك الحديدية وكذلك خطوط الاتصالات والإنترنت. ولم تكتف الجماعات الإرهابية المدعومة من حكومات دول معروفة بممارستها الإجرامية هاته، بل ارتكبت أبشع جرائم العصر حين استهدفت المعالم الحضارية والإنسانية والتاريخية والدينية في مختلف المدن والمناطق السورية، ولا سيما مدن تدمر وحلب ومعلولة وإدلب. فدمرت آثار العديد من الحضارات والحق التاريخية في سورية، وكذلك الكنائس والأديرة والمساجد التاريخية والمعابد والأضرحة والمسارح الأثرية، وذلك بهدف طمس الهوية الحضارية والتاريخية الإنسانية لسورية واستبدالها

مكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونود أن نشدد على أهمية توحيد الجهود مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال تعزيز التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، وتعزيز القدرات وتبادل أفضل الممارسات والخبرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وتواصل الجزائر بذل كل جهد لتعزيز التنسيق والتعاون، لا سيما في منطقة الساحل. فالسياق الحالي يتطلب تنسيق وتعزيز قدرات بلدان المنطقة على أساس مبدأ الملكية. وقد شاركت الجزائر في نهج متضافر من خلال العديد من آليات التعاون، مما يكفل إسهاما كبيرا في تعميق التعاون الأمني بين البلدان المعنية، عن طريق تنسيق وتعزيز تدابير مراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية. والقوات عسكرية الكبيرة المنتشرة على حدود الجزائر تشارك في جهود الحكومة التي لا تروم كفالة أمننا القومي فحسب، بل أيضا أمن جيراننا.

وبينما نؤيد أهمية حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المعركة ضد تلك الآفة المروعة يجب أن تشن كل يوم وفي كل مجال من مجالات النشاط، سواء في المجالات السياسية أو المؤسسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو التعليمية أو الاجتماعية. وأي أمل في النجاح يتطلب مشاركة نشطة من جانب جميع المؤسسات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة في المجتمع والمواطنين كافة. وأخيراً، ستظل الجزائر منخرطة بنشاط في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على كل مستوى، وسوف تسهم بشكل بناء في تعزيز الجهود الرامية إلى وضع حد للإرهاب، بما في ذلك من خلال عمل الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

والمشآت الاقتصادية والخدمية والتعليمية وآبار ومصافي النفط وحقول الغاز جراء الأعمال الإجرامية للجماعات الإرهابية المسلحة، حيث بلغت قيمة الخسائر في قطاعات البنى التحتية فقط، وكتقديرات أولية، أكثر من ١٢٠ بليون دولار أمريكي. ومن جراء العمليات الجوية التي ينفذها ما يسمى بالتحالف الدولي، والتي تستهدف مقدرات الدولة السورية وبنائها التحتية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، حيث بلغت قيمة الخسائر في قطاعات البنى التحتية فقط، وكتقديرات أولية، أكي من ٤ بلايين دولار أمريكي.

ختاماً، تجدد الجمهورية العربية السورية مطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما في مجال الحد من قدرة التنظيمات الإرهابية والعناصر المنضوية تحت لوائها على التنقل والحصول على التمويل والسلاح واستخدام تقنيات الاتصال والمنابر لنشر الفكر الإرهابي المدمر واستخدام الإرهاب كوسيلة للضغط على السياسي والعسكري لتحقيق أهداف وأجندات خاصة، وكذلك تحميل حكومات الدول الداعمة للإرهاب المسؤوليات السياسية والقانونية والأخلاقية عن الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري والبنى التحتية في سورية، وإلزامها بالكف عن انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالتعويض عن التدمير المتعمد للمنشآت والبنى التحتية السورية، وإلا فإن قرارات هذا المجلس وبيانات الدول الأعضاء لن تتجاوز آثارها قاعة هذا المجلس ولا أدرج الوثائق ومحاضر الجلسات فيه، وبذلك تكون رسالة خاطئة للإرهاب وداعميه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة

بفكر ظلامي متطرف متوحش لا صلة له بأي شكل من الأشكال بالحضارة الإنسانية.

لقد أبت حكومات بعض الول الأعضاء إلا أن تكون منذ اللحظة الأولى شريكا للإرهاب في سورية، سواء من خلال دعمه وتمويله وتشغيله، أو من خلال فرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري ألحقت خسائر كبيرة بمختلف القطاعات الخدمية والاقتصادية والتعليمية والصحية وأثرت على حياة المواطن السوري بشكل مباشر وعلى قدرة الحكومة السورية على تقديم الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين السوريين في مختلف المجالات.

وبالنتيجة، لم تختلف هذه الإجراءات الاقتصادية غير الشرعية في آثارها وعواقبها عن الجرام التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة بحق سورية وشعبها والبنى التحتية فيها.

غير أن المفارقة المأساوية تتمثل إلى الآن في أن حكومات الدول التي تستخدم منابر الأمم المتحدة من أجل المتاجرة بالمأساة الإنسانية للشعب السوري هي التي تتسبب في تفاقم هذه المأساة، سواء من خلال دعمها للإرهاب أو من خلال فرض الإجراءات القسرية الأحادية. وفي سياق ذات السياسة الممنهجة لاستهداف البنى التحتية السورية، يندرج التدخل العسكري غير الشرعي لما يسمى بالتحالف الدولي في سورية الذي يستند إلى تشويه أحكام الميثاق والتلاعب بالقانون الدولي. ونؤكد في هذا الصدد، أن محاولة بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبرير تدخلها العسكري في سورية بذريعة مكافحة داعش استناداً إلى المادة ٥١ من الميثاق ومن دون التنسيق مع الحكومة السورية إنما يمثل خرقاً للميثاق وانتهاكاً للسيادة السورية.

وقد نقلنا في العديد من الرسائل الرسمية الموجهة إلى الأمين العام ورؤساء مجلس الأمن معلومات وإحصاءات دقيقة حول الأضرار التي لحقت بالمدينين السوريين وبالبنى التحتية

الهامة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. الصمود. وتوفر الحكومة الوطنية الأطر القانونية والسياساتية والرقابة والتفتيش.

تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به سعادة السيد فينتسيتزو أميندولا، وكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، في سياق تقسيم فترة الولاية في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

سأركز على نهجنا الوطني لحماية الهياكل الأساسية الحيوية لدينا وعلى بعض الدروس المستمدة منه وعلى الحاجة إلى التعاون الدولي. وسيتاح النص الكامل لبياني عبر تويتر.

في سياق نهجنا الوطني، نعتقد أنه من الأهمية بمكان وضع إطار شامل لتحديد التهديدات التي تشكل خطرا على أمننا الوطني، بما في ذلك الهياكل الأساسية الحيوية. وينبغي أن يكون لدينا إطار شامل للتصدي لتلك التهديدات. تشكل حماية الهياكل الأساسية الحيوية جزءا من استراتيجية الأمن القومي في هولندا. وهي تستند إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة. أولا، ما الذي يهددنا ومدى شدة التهديد؟ ثانيا، ما الذي نقوم به بالفعل للتصدي للتهديدات وما الذي يمكننا ويجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك؟ ثالثا، كيف يمكننا تنفيذ السياسات اللازمة وتعزيز قدراتنا؟

والإجابة على السؤال الأخير أساسية بصفة خاصة، ومعقدة بالطبع. يملك القطاع الخاص ٨٠ في المائة من العمليات بالغلة الأهمية التي تشكل الهياكل الأساسية الحيوية لدينا. وإشراكه ليس خيارا، بل ضرورة. لكن العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الهيئات شبه الحكومية، تضطلع أيضا بدور هام. وفي سياق نهجنا، فإن مقدمي الخدمات الحيوية، كما نسميهم، أنفسهم مسؤولون أولا وأخيرا عن استمرارية عمل الهياكل الأساسية الحيوية التي يملكونها وقدرتها على

وهناك بعض الدروس التي استقيناها من تجاربنا الوطنية في السياق الخاص بنا. في هولندا، نحن نتبع نهجا عاما لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. وهذا يشمل خطر الهجمات الإرهابية. ومن خلال تقييم مخاطر مختلف أنواع التهديدات بنفس الطريقة، تصبح المخاطر قابلة للمقارنة، وهذا يجعل ترتيب الأولويات أسهل. وبمساعدة من القطاعين العام والخاص، قمنا بتجميع قائمة كاملة للهياكل الأساسية الحيوية، تحتوي على فئتين من العمليات الحيوية، ألف وباء. تعطل عمليات الفئة ألف له تداعيات أكبر من تعطل عمليات الفئة ب. ويتيح ذلك توزيع الموارد على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

كما أننا نعمل مع نظام إنذار لمكافحة الإرهاب. إذا رصدت أجهزة الاستخبارات لدينا تهديدا إرهابيا خطيرا لعملية حيوية معينة، يجري إبلاغ مقدمي خدمات هذه العملية الحيوية والجهات المعنية الأخرى فورا. وفي تلك اللحظة يجري تفعيل خطط أمنية مشددة محددة مسبقا للحد من الخطر والحد من الآثار المحتملة لهجوم إرهابي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة، الحاجة إلى التعاون الدولي. الجهود الوطنية هامة، ولكن التصدي للتهديدات الإرهابية ضد الهياكل الأساسية الحيوية لا يمكن أبدا أن يكون على الصعيد الوطني وحده. الهياكل الأساسية الحيوية، مثل المطارات، ونظم إمدادات الطاقة والإنترنت، دولية بطبيعتها، وبالتالي ينبغي لردنا على التهديدات في هذا الصدد أن يكون بالمثل دوليا.

ومن هذا المنطلق، وافقت حكومة بلدي في الأسبوع الماضي على استراتيجيتنا الدولية الأولى للفضاء الإلكتروني. وهي تبين مكان وكيفية التعاون مع الشركاء الدوليين لكفالة مجال فضاء إلكتروني حر ومفتوح وفي مأمن من الإرهابيين. وحسب وزير خارجيتنا، السيد كويندرس، يمكننا تحسين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة. وأود أن أعرب عن امتناني لرئيسة ديوان الأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، وإلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

تدرك البرازيل أنه ما من بلد بمنأى عن الإرهاب وتولي اهتماما لمنع على الصعد المحلية والإقليمية ودون الإقليمية.

وقمنا مؤخرا بتحديث تشريعاتنا لتشمل الجرائم التحضيرية لأعمال الإرهاب وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعملنا أيضا على تبسيط الاجراءات الآيلة إلى تجميد أصول الإرهابيين المدرجة أسماؤهم في قائمة المجلس. ولقد أحرزنا النجاح أثناء مباريات كأس العالم خلال عام ٢٠١٤ وفي الألعاب الأولمبية العام الماضي، عندما لجأنا إلى توحيد التعاون المشترك بين الوكالات، على كلا الصعيدين الوطني والدولي، خصيصا من أجل منع وقوع الأعمال الإرهابية أو دخول الإرهابيين المشتبه فيهم إلى الأماكن الهامة مثل المطارات.

والهياكل الأساسية الحيوية هي بالفعل الهدف المفضل للتنظيمات الإرهابية. ويمكن لعرقلة توفير الخدمات الأساسية أن تؤدي، في نهاية المطاف، إلى زعزعة الاستقرار في مجتمعاتنا. وعلى النحو الذي أبرزته المذكرة المفاهيمية (S/2017/104)، المرفق) المعدة لهذه المناقشة، فإن أحد الآثار الجانبية لأوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو زيادة ضعف الهياكل الأساسية الحيوية. ومن شأن وضع المعايير التي تحدد سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحظره، ووضع إطار لتعزيز التعاون بين الدول في التصدي له أن يساهما في مواجهة هذا التحدي على نحو أفضل.

مكافحة التهديدات التي نواجهها من خلال التعاون في إطار تحالفات مع البلدان الأخرى. وقد صيغ قرار مجلس الأمن ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي شاركت هولندا في تقديمه، بنفس هذه الروح. وأثني على أوكرانيا لتيسير الاعتماد بالإجماع للقرار اليوم.

وكما ذكر في القرار، فإن الخطوة الهامة الأولى نحو استجابة دولية هي زيادة تبادل المعلومات والدراسة الفنية. وعلينا أن نتحلى بالابتكار وأن نفكر خارج الإطار التقليدي لكي نجمع الأشخاص المناسبين حول الطاولة. وتشارك هولندا حاليا في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع المغرب، ونحن نؤيد بقوة المبادرة التي أطلقتها في المنتدى الولايات المتحدة وتركيا بشأن حماية الأهداف غير المحصنة. إن تركيزها أوسع نطاقا من التركيز على الهياكل الأساسية الحيوية فقط، مع مجموعة من الممارسات الجيدة غير الملزمة التي سيتم إعدادها وتكون ذات أهمية للأمم المتحدة والدول الأعضاء في عملنا المقبل بشأن موضوع اليوم.

علينا أن نتعلم من تجاربنا لمنع الهجمات الإرهابية ضد الهياكل الأساسية الحيوية قدر الإمكان. ويجب أن نكون على أهبة الاستعداد في حال وقوع حادثة مؤسفة. والأهم من ذلك، علينا أن نفعل كل ذلك معا. إن الإرهاب لا يعرف حدودا، وينبغي ألا يعرف تعاوننا لمكافحته حدودا أيضا. ينبغي أن نكون مستعدين بشكل أفضل. وينبغي أن يكون لدينا حماية أفضل. وينبغي أن تكون لدينا شراكات أقوى. وينبغي أن نعمل معا بشكل أفضل.

إن مملكة هولندا تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء في حماية طريقة حياتنا من الإرهابيين. وسوف نظل شركاء للمجلس في جعل العالم مكانا أكثر أمانا.

العوامل الهيكلية المؤدية إلى الإرهاب - ولا سيما تلك المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الذي يطول أمدّه.

ولا بد أن نتخذ إجراءات ضد التدابير التي لا تحترم التنوع وتتجاهل إنسانيتنا المشتركة، مثل تلك التي تربط بين الإرهاب وثقافات أو أديان أو جماعات عرقية معينة. ويجب علينا جميعاً أن نحذر الخطاب الذي يغذي كراهية الأجانب والتحيز. وهناك بعض الاستجابات لأزمة اللاجئين وحركات الهجرة في الآونة الأخيرة هي أيضاً مثيرة للقلق، لأنها قد تزيد عوضاً عن أن تقلل من المخاطر المرتبطة بالتطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب.

ودعونا أيضاً لا نُغفل الصراعات الطويلة الأمد التي يمكنها أن توجع مخططات الإرهابيين بشكل مباشر أو غير مباشر. وعدم معالجة الأزمات الجارية في الشرق الأوسط، بما فيها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، خير مثال على ذلك.

إن الجماعات الإرهابية تسعى إلى إثارة الحكومات ودفعها إلى المبالغة في رد الفعل، بحيث تستغل الخطاب القائم على التّهجم والقمع. ولن تكون مكافحة الإرهاب فعالة إلاّ بقدر ما تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وقانون اللاجئين.

وقد لاحظنا زيادة في عدد الرسائل المقدمة إلى مجلس الأمن بموجب المادة ٥١ من الميثاق، التي تسعى إلى تبرير اللجوء إلى العمل العسكري في سياق مكافحة الإرهاب، وعادةً بأثر رجعي. وفي آخر مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.7740)، أكدت البرازيل على الحاجة إلى متابعة هذه الرسائل وتقييم ما إذا كانت الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق يجري الوفاء بها.

وإن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي قد دعا المجتمع الدولي إلى المساعدة في تحسين أمن الهياكل الأساسية الحيوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير المهارات التقنية، وتقديم المشورة بشأن التشريعات والاستراتيجيات والنظم المناسبة في هذا المجال. والحاجة إلى دعم بناء القدرات في أقل البلدان نمواً هي جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية لمكافحة الاستخدام الكيدي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسوف تتطلب زيادة الاستثمار المستدام في الهياكل الأساسية والخدمات، وبناء القدرات، وتعزيز البحوث المشتركة، وتطوير التكنولوجيا ونقلها. أمّا الاختلافات في القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها ففهي تشكل فجوة معرفية تركز أوجه عدم المساواة، مثل أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة جوانب الضعف في عالم مترابط.

ويدلّ استخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من جانب الجماعات الإرهابية على الطابع المتطور للتحدي الذي نواجهه. ويجري أيضاً استخدام هذه المنابر للتحريض على الكراهية، والتجنيد، وشن الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية. وبينما نسعى إلى مكافحة هذه الاتجاهات، يجب علينا أن نحمي حرية التعبير والحق في الخصوصية. وفي هذا السياق، فإننا نسلط الضوء على المبادرة المشتركة بين البرازيل وألمانيا التي أدت بالجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان إلى اتخاذ قرارين بشأن هذه المسألة (القرار ١٦٧/٦٨ والقرار ١٦/٢٨، على التوالي).

والتدابير القمعية ضرورية ولكنها غير كافية للقضاء على الإرهاب. ومراقبة الحدود، وتوفير الأمن جواً وبحراً، وإنفاذ القانون أمور يجب أن تترافق مع الجهود الرامية إلى معالجة

تستهدف في العلن أنواعا عديدة من الهياكل الأساسية بغية تضخيم الآثار الوحشية لهماجيتها، واجتذاب اهتمام وسائل الإعلام العالمية.

وما فتئت أفغانستان ضحية رئيسية للإرهاب العالمي على مدى أكثر من عقدين من الزمن - أي قبل فترة طويلة من بدء انخراط المجتمع الدولي في بلدنا عام ٢٠٠١. واليوم، لا تزال شعوبنا تواجه بجرأة العديد من الجماعات الإرهابية، مثل حركة طالبان، وشبكة حقاني، وتنظيم القاعدة، وداعش، وجماعة الدعوة، ولشكر جانغفي، وحركة أوزبكستان الإسلامية، وغير ذلك من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يرتبطون جميعا أحدهم بالآخر بشكل تكافلي، ويأتون من الخارج ويتلقون، في جملة أمور، الدعم السياسي والعقائدي والمعنوي والمادي. وإلى جانب استهداف قواتنا الأمنية وقوات البلدان الشريكة على الصعيد الدولي الموجودة في أفغانستان، فإن المتطرفين يهاجمون مؤسساتنا السياسية والقانونية؛ والمساجد والمدارس؛ ومرافق الخدمات الصحية والطبية؛ وغيرها من الأهداف السهلة، مثل المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تحسين حياة الأفغان العاديين.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، ومواصلةً للمذابح التي يرتكبونها، شن مفجّر انتحاري هجوما على محكمتنا العليا، وهي أعلى مؤسسة قضائية في بلدنا، فقتل ٢١ شخصا وجرح قرابة ٥٠ آخرين. ومن بين الضحايا العديدين من القضاة الإناث، والمدعين العامين، وموظفي المحكمة الذين كانوا في طريقهم للعودة إلى أسرهم بعد يوم من العمل الشاق.

وبتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير، أي في الشهر الماضي، شنت حركة طالبان هجوما على برلماننا أسفر عن أكثر من ١٢٠ قتيلًا، وخلف العديدين من المشوهين أو الجرحى في حالة من الخطر الشديد.

لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للإرهاب. وتكرر البرازيل التزامها بالمواجهة المتعددة الأبعاد لهذا الخطر، وهي ما فتئت على اقتناع بأن التعاون والحوار في إطار الأمم المتحدة من شأنهما تعزيز قدرتنا على تحقيق النتائج التي نصبو إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سالارزاي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): نتقدم أفغانستان بالشكر إلى وزير خارجية أوكرانيا، بافلو كليمنكين، ووفده على عقد المناقشة الجارية اليوم بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ويسرنا أن هناك بلدانا عديدة تشارك في هذه المناقشة اليوم، الأمر الذي يبين أهمية الموضوع قيد النظر.

إن الهياكل الأساسية توفر عنصرا رئيسيا لأداء المجتمع بشكل معتاد وفعال، وتمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الغذاء، والماء، والمأوى، والرعاية الصحية الكافية، ومرافق النقل، والفرص الاقتصادية - وكل منها تتصف بأهمية حاسمة بالنسبة إلى استقرار أي بيئة. فالهجوم الذي يدمر الهياكل الأساسية لأمة ما يسبب للمجتمع، في جوهر الأمر، ضررا لنسيجه الاجتماعي بحيث يتعذر إصلاحه. وحماية الهياكل الأساسية ماديا واجتماعيا ينبغي بالتالي أن تشكل عنصرا رئيسيا في أي استراتيجية لكفالة المجتمعات السلمية والمستقرة.

والإرهاب والتطرف العنيف يشكلان عاملين مهيمنين يؤديان إلى عدم الاستقرار في المشهد الدولي الحالي، ويتسببان بقدر لا يوصف من المعاناة والدمار للشعوب والمجتمعات المحلية. وكما يتجلى في حالة بلدي، أفغانستان، والعديد من البلدان الأخرى التي يعمل فيها الإرهابيون، فإن القوى المتطرفة تبذل جهدا كبيرا للمضي قدما في مخططاتها الشريرة - فتعيث فسادا، وتقوّض سيادة القانون، وتروّع السكان. وهي

إن دورة العنف المستمرة في أفغانستان ليست ظاهرة محلية بأي حال من الأحوال. فجنودها تكمن في مكان آخر، خارج أفغانستان، وتنبثق عن خطة استراتيجية صيغت داخل منطقتنا لتنفيذ مخطط سياسي مشؤوم لا يخدم أحدا ويتحدى القانون الدولي ويشكل انتهاكا صارخا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فضلا عن قرارات مكافحة الإرهاب ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونعتقد أن الكفاح ضد الإرهاب الدولي قد وصل إلى مفترق طرق. ولا بد في هذه المرحلة الحرجة من بذل جهود عالمية أفضل لمكافحة هذا الخطر بمزيد من التركيز والدقة. وفي هذا السياق، نرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قراره بإنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب وتعيين وكيل للأمين العام لرئاسة ذلك المكتب.

وعلى الرغم من الظروف الأمنية الصعبة في أفغانستان، فإننا دولة تحرز تقدما مطردا صوب تحقيق الاستقرار الدائم والاعتماد على الذات. وتعمل حكومة الوحدة الوطنية، بمزيد من التماسك والتنسيق، من أجل التصدي لمجموعة التحديات الصعبة التي تواجه شعبنا. وفي هذا المسعى، تعمل القوات الأمنية ببسالة لتعزيز الأمن، وتدافع في الوقت نفسه عن سيادتنا وهياكلنا الأساسية وشعبنا وتحميهم من الإرهاب والتطرف العنيف.

في الختام، نعتقد أن جلسة اليوم تشكل خطوة هامة إلى الأمام في وضع نهج أنجع للأمم المتحدة من أجل حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، المسؤول عن صون السلام والأمن، إيلاء التركيز والاهتمام الواجبين لهذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للمغرب.

وذلك العمل الوحشي تم اعتباره على نطاق واسع هجوما على الهيكل الأساسي لديمقراطيتنا، وهي من بين أهم الإنجازات التي حققتها أفغانستان منذ عام ٢٠٠١.

وفي آب/أغسطس من العام الماضي، هاجم متطرفون الجامعة الأمريكية في كابل، والتي تُعتبر منارة أمل في مستقبل أفضل في أوساط شبابنا المتعلم والموهوب. وقُتل ١٦ شخصا بشكل مأساوي في ذلك الهجوم.

علاوة على ذلك، هناك حالات كثيرة لتعرض المستشفيات والعيادات المحلية ووكالات الإغاثة الإنسانية الدولية لهجمات أو لتأثرها سلبا بسبب أنشطة الجماعات المتطرفة. وقبل بضعة أيام، قتل مقاتلو داعش ستة أفراد من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مقاطعة جوزجان بشمال أفغانستان. وتعرضت قافلة الصليب الأحمر للهجوم أثناء توجهها لتوزيع معونات في منطقة ضربتها عاصفة.

والبيئة الأمنية العامة لا تؤدي إلا إلى تعقيد الأوضاع الإنسانية بالنسبة لشعبنا، لدرجة أن هناك ٩,٣ ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الفورية. وهذا الرقم يمثل زيادة ملحوظة عن العام الماضي. ونكرر دعوتنا المجتمع الدولي إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام ٢٠١٧.

والإرهابيون يشكلون أيضا تهديدا لمشاريع الاقتصاد والتنمية والهياكل الأساسية التي استثمرنا فيها الكثير. ونحن نعكف حاليا على تنفيذ ١٨ مشروعا من مشاريع التعاون والاستثمار في قطاعات الطاقة والنقل والتجارة والعمل. وبمجرد إنجاز تلك المشاريع، فإنها ستسهم في ازدهار أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا.

وقد تفاقم التهديد الإرهابي بسبب ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلدان ثالثة. وفي أحدث تقرير (S/2016/92) للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، والذي أُعد وفقاً للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، يحذر الأمين العام من ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عقب الهزائم العسكرية التي مُني بها داعش في العديد من مسارح الحرب. ويقدر التقرير عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في العراق وفي سورية بـ ٠٠٠ ٤٠ شخص من أكثر من ١٠٠ بلد. وعلى هذا النحو، تشكل عودة أولئك المقاتلين الإرهابيين الأجانب المدربين تدريباً جيداً على أساليب حرب العصابات وصناعة المتفجرات، خطراً على المجتمع والهيكل الأساسية الهامة. ويمكنهم العمل فرادى كذئاب منفردة، الأمر الذي حدا بالأمين العام إلى الإشارة إلى أن المنظمات الإرهابية لها قدرة كبيرة على التكيف. وأشار إلى أن الخطر الذي يهدد الطيران المدني لا يزال أيضاً كبيراً جداً. وهذا هو السبب في أن المسؤولية عن حماية الهياكل الأساسية الحساسة تقع أساساً على عاتق الدول التي يجب أن تدمج هذه الحماية في استراتيجياتها الوطنية، فضلاً عن استراتيجياتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويجب على الدولة أن تكفل تنفيذ تدابير فعالة للحماية والأمن، بما في ذلك من خلال اعتماد التشريعات اللازمة وفقاً للمعايير والمتطلبات الدولية.

واعتمد المغرب نهجاً شاملاً ومتناسكاً موجهاً نحو الوقاية والعمل. ونعتقد أن الإرهاب ظاهرة عالمية، تتطلب وتستدعي استجابة عالمية مقترنة ومدعومة بتعاون قوي على الصُّعد الإقليمية ودون الإقليمية والدولية. ويولي المغرب اهتماماً خاصاً للتعاون الدولي وتعزيز أمن الحدود وتبادل المعلومات

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية):أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ أوكرانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. إن وجاهة هذه المسألة وتوقيتها هما دليل على أهميتها.

على الرغم من أن البشرية سعت منذ بداية وجودها إلى الإبداع والابتكار والبناء من أجل رفاهها ورفاه الأجيال المقبلة، فإن الجماعات الإرهابية - على العكس من ذلك - اختارت طريق الدمار والفوضى والعدم. وقد استمر نمو التهديد الإرهابي وانتشاره. والجماعات الإرهابية، مثل داعش والقاعدة وطالبان وبوكو حرام وغيرها، فضلاً عن منتسبيها، تطور باستمرار أساليب جديدة للتدمير. وهي لا تفوت أي فرصة لشن هجمات على العناصر الحساسة والتي يسهل الوصول إليها من الهياكل الأساسية، بما في ذلك المطارات ومحطات المترو والقطارات والحافلات والمستشفيات والمصارف والأسواق والمدارس والجامعات والمعاهد والهجمات التي شُنت على المطارين في بروكسل واسطنبول، وكذلك على محطتي القطارات في لندن ومدريد، والوصول إلى البيانات المصرفية ومؤسسات الدولة، جميعها أفعال تبين استعداد الجماعات الإرهابية للهجوم على أي جزء من الهياكل الأساسية واستغلال أي موطن من مواطن الضعف، مهما كان صغيراً، في منظومة الأمن والرصد. وحتى أماكن العبادة - المساجد والمعابد والكنائس - لم تسلم من أفعالهم الشنيعة، على الرغم من أنها أماكن يقصدها المؤمنون بحثاً عن السكينة والطمأنينة والقيم الروحانية. وعلاوة على ذلك، فإن المرافق النووية والكيميائية ومستودعات المواد المشعة ونظم الكهرباء والسدود هي مواقع حساسة جداً ومعرضة للأعمال الإرهابية في غياب الأمن الكافي. ويمكن تحويلها إلى أسلحة للدمار الشامل.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم، ولكنني أود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية. ومع أن بولندا شاركت في اجتماع صيغة آريا بشأن هذا الموضوع، الذي نظمته الوفد الأوكراني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فإننا اليوم نغتنم فرصة أخرى لمناقشة هذا الموضوع الذي يحظى بأهمية قصوى.

ويشكل الإرهاب تهديدا متزايدا للأمن الوطني والدولي على السواء. كما ينتهك حقوق الإنسان ويسيء إليها، بما في ذلك الحق الأساسي في الحياة، ويؤدي إلى تقويض التنمية. وأكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا على أن الإرهاب يشكل تهديدا لصون السلام والأمن الدوليين.

فالتحديات لا تحترم أية حدود في عالم اليوم المتسم بالعمولة. ويمكن للإرهابيين التسلل بسهولة إلى أضعف مراكزنا للطاقة والنقل. ويوصى بأن علينا توسيع التعاون في إطار سياق جغرافي واسع. وتشكل الأمم المتحدة منتدى مناسباً، بل أفضل، لبدء مناقشة بشأن كيفية القيام بذلك.

وتقع المسؤولية عن حماية الهياكل الأساسية، أولاً وقبل كل شيء، على عاتق السلطات الوطنية. والشرط النهائي لتحقيق تلك الحماية هو إنشاء نظم فعالة للأمن الوطني. ولكن هناك أيضاً مجالاً للتعاون الدولي الوثيق. وينجم ذلك عن كون التهديدات المحتملة ذات طابع عابر للحدود، وأن العديد من الدروس المفيدة المستخلصة يمكن تبادلها فيما بين الدول. وفي ذلك السياق، فإن بولندا على استعداد لتبادل خبراتها مع البلدان الشريكة ولدعم برامج إصلاح قطاع الأمن.

وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك التعاون، الذي بدأته بولندا وأوكرانيا، يتعلق بالأمن الكيميائي، بما في ذلك الهياكل الأساسية الكيميائية الحيوية. كما وضعت مشاريع مخصصة لذلك المجال، على كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ودعم هذه

وتقاسمها واستخدام قاعدة بيانات الإنترنت ولتنفيذ برامج للقضاء على نزعة التطرف وإعادة الإدماج لضمان إشغال المخططات الإرهابية.

أما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فيشارك المغرب في تبادل المعلومات والخبرات والتجارب في إطار التعاون بين بلدان الجنوب وكذلك مع البلدان الأفريقية ومع البلدان في حوض البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك في إطار حوار ٥+٥، ومع الشركاء الإقليميين الآخرين. واستضاف المغرب في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ مؤتمرين بشأن أمن الحدود في منطقتي المغرب العربي والساحل، وشارك في اجتماع مدريد في عام ٢٠١٥. كما شارك المغرب في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة، الذي دعا بيانه الختامي إلى بذل المزيد من الجهود لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على المواد النووية أو المشعة لأغراض خبيثة أو لاستخدامها في شن هجمات على الهياكل الأساسية الحساسة.

وأخيراً، وإدراكاً من المغرب لأهمية مكافحة الإرهاب النووي، فإنه يشارك بنشاط في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب منذ إطلاقها في عام ٢٠٠٦. وشارك المغرب في جميع الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة، بل ونظم عدة اجتماعات وحلقات عمل للتوعية لأقرانه الأفارقة. وتم عرض تجربة المغرب في هذا المجال في نيودلهي في الأسبوع الماضي خلال اجتماع للفريق العامل المعني بتقييم الاستراتيجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبولندا.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة وعلى إدراج مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية على جدول أعمال مجلس الأمن.

السيد بونس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تعتر كندا بأنها شاركت في تقديم القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) اليوم.

إن الجماعات الإرهابية تتطور، ونحن بحاجة إلى مواصلة العمل على فهم استراتيجياتها من أجل حماية سكان بلداننا. فعلى سبيل المثال، في حين يعاني تنظيم داعش في العراق وسوريا من الخسائر، فإنه يتحول من كيان إقليمي إلى شبكة افتراضية عالمية. فلا يزال المقاتلون الإرهابيون الأجانب الموالون لتنظيم داعش بتدريبهم وخبرتهم في ميدان المعركة يشكلون تهديدا متجددا فيما ينتقلون إلى مواقع جديدة. ويستمر تهديد الجهات الفاعلة المنفردة الملهمة بالأيديولوجيات المتطرفة العنيفة. وفي حين يسعى الإرهابيون إلى فرض الحد الأقصى من الأضرار في مناطق عمليات جديدة، فإن الهياكل الأساسية الحيوية تمثل هدفا ضعيفا.

ويمكن أن تصبح الهجمات على الأصول المادية، ونظم تكنولوجيا المعلومات، والشبكات، والخدمات الضرورية للصحة، والسلامة والأمن مدمرة فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح والأضرار التي يمكن أن تسببها للرفاه الاقتصادي الجماعي وتآكل الشعور بالسلامة العامة. كما تؤدي الهجمات التي تنجح في إلحاق الأذى الكبير والأضرار وأيضا إلى تعزيز جهود الدعاية التي تبذلها الجماعات الإرهابية. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل معا في مسعى منسق للتصدي لذلك الجانب للتهديد الإرهابي العالمي بوصفه جزءا لا يتجزأ من جهودنا الجماعية. ولذلك، فإننا نرحب بقرار اليوم، الذي قدمته أوكرانيا، وهو يشجع الدول الأعضاء على وضع استراتيجياتها أو مواصلة تحسينها للحد من المخاطر على الهياكل الأساسية الحيوية الناجمة عن الهجمات الإرهابية.

وفي سياقنا الوطني، تعمل كندا على الاستفادة من شبكات هياكلنا الأساسية الحيوية بغية تبادل المعلومات وتعزيز قدرتنا على الصمود في وجه الهجمات الإرهابية. وترسي

المشاريع فريق الشراكة العالمية العامل المعني بالأمن الكيميائي التابع لمجموعة السبعة. إن مواصلة تلك الجهود آخذة في أن تصبح أكثر أهمية، نظرا لكون العديد من المرافق الكيميائية تقع في أوكرانيا، ولا سيما في دونيتسك ولوهانسك، وهما المنطقتان المتضررتان من أعمال القتال والحرب المفروضة على أوكرانيا من الخارج.

كما شاطرت بولندا وأوكرانيا التعاون الوثيق في عام ٢٠١٢ حينما شاركتا في استضافة البطولة الأوروبية لاتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم. وشمل ذلك التعاون، ضمن أمور أخرى، حماية الهياكل الأساسية للنقل وتوفير السلامة والأمن اللازمين لتنظيم الأحداث الرياضية الجماهيرية.

وأود أيضا أن أبرز الدور المتنامي للجوانب الدولية لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. لقد استحدثت المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، برامج تهدف إلى تنظيم التعاون وتبادل المعلومات. فعلى سبيل المثال، يشمل إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمن المسافرين جوا وحماية الهياكل الأساسية للطاقة. ويتوخى تعاون الاتحاد الأوروبي إنشاء قاعدة بيانات للمسافرين جوا، والتعاون فيما بين تقارير حرس الحدود ومكتب الشرطة الأوروبي. وأوصي بأن يمتد التعاون في هذا المجال ليشمل سياقاً جغرافياً أوسع. ويكسي دور القطاع الخاص في الدولة أيضا أهمية حيوية.

وأخيرا، أود أن أشيد بالقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، الذي جاء بمبادرة من أوكرانيا واتخذ صباح هذا اليوم برعاية مشتركة لبولندا.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد أون (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وأود أن أشارك المتكلمين السابقين تقديم التهئة لكم على تولي وفد بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية وأفكارهم الثاقبة بشأن مسألة اليوم.

وتقف ماليزيا موقفا ثابتا في مكافحة الإرهاب. ولا شك أن الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية الحيوية الضرورية للحفاظ على المهام المجتمعية الحيوية، سواء من جراء الكوارث الطبيعية أو الإرهاب أو الأنشطة الإجرامية أو السلوك المؤذي، تحدث آثارا سلبية على أمن أي بلد ورفاه مواطنيه. ولذلك، من الأهمية بمكان حماية الهياكل الأساسية الحيوية الوطنية من الهجمات الإرهابية.

إن جميع الحكومات تقر بالتهديد الذي يشكله الإرهاب للهياكل الأساسية الحيوية وبالجهد الوقائية المستمرة التي تتطلبها مواجهة تلك التهديدات. ولئن كانت المسؤولية عن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول، فإن تنفيذ خطوات للحد من ضعف الأصول المملوكة للقطاع الخاص والشركات تعتمد أيضا اعتمادا كبيرا على أصحاب تلك الأصول.

ومع ذلك، فإن الشركات الخاصة قد لا تكون لديها حوافز تجارية كافية لتمويل المبادرات الرامية إلى الحد من الضعف.

وبالنسبة إلى البعض، فإن تكلفة الحد من مواطن الضعف قد تبدو أنها تفوق فوائد الحد من المخاطر الناجمة عن الهجمات الإرهابية، وكذلك عن الكوارث الطبيعية وغيرها.

استراتيجية كندا الوطنية وخطة عملها للهياكل الأساسية الحيوية نهجاً تعاونياً اتحادياً وعلى صعيد المقاطعات والأقاليم نحو توفير الأمن لقطاع الهياكل الأساسية الحيوية بغية التخفيف من النطاق الكامل للمخاطر والتهديدات التي تواجه أصول كندا ونظمها الحيوية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية إلى بناء الشراكات وتنفيذ نهج كامل لإدارة الأخطار والمخاطر وتعزيز تبادل الآراء في الوقت المناسب وحماية المعلومات فيما بين الشركاء. وفي نهاية المطاف، فإن حماية أصولنا ونظمنا الحيوية من التهديدات تتطلب اتخاذ نهج تعاوني عبر مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على جميع المستويات.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نشدد على ضرورة إنشاء أطر قانونية وتنظيمية للتصدي لهذا التهديد ونشجع وكالات الأمم المتحدة على إدراج ذلك في عملياتها لتقييم الاحتياجات التي تهدف إلى دعم استراتيجياتها لجهود بناء قدرات الدول الأعضاء. ونقدر تعزيز لغة القرار لحماية الهياكل الأساسية الحيوية باعتبارها جزءاً من استراتيجية وطنية/عالمية شاملة لمكافحة الإرهاب توازن بين الشواغل الأمنية الحيوية والحقوق والحريات. وتؤيد كندا بكل إخلاص التعاون في ذلك المجال في إطار الدول الأعضاء وفيما بينها على جميع المستويات. إننا نؤيد القرار بقوة.

وفي الختام، نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على التزام كندا القوي بالاندماج والتنوع، عقب المذبحة التي استهدفت مسجداً في مدينة كيبيك وأدت إلى مقتل ستة كنديين في كانون الثاني/يناير هذا العام. وكما قال رئيس الوزراء جويستون تروودو في مراسم جنازات الضحايا التي أقيمت في ٧ شباط/فبراير،

”إننا سنكافح كل التطرف بجميع أشكاله... وسنكون موجودين من أجل جميع المواطنين وحماية حرياتهم الأساسية - حريات الدين وحريات الضمير - لكي يتمكن كل شخص من تحقيق مصيره“ بحرية تامة.

وعلى الرغم من أن الحكومات تضطلع بدور رئيسي في حماية الهياكل الأساسية الحيوية، فإن مسألة تلبية الاحتياجات الأمنية لأصولها تتعلق بالمسؤولية والضرورة والحكم الرشيد لأصحاب هذه الهياكل الأساسية الحيوية. لذلك، ثمة حاجة إلى أن تتبادل الحكومات والمؤسسات التجارية الاستخبارات والمعلومات بشأن التهديدات ومواطن الضعف والتدابير الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية وتخفيف المخاطر التي تتعرض لها.

ونعتقد أن للفريق العامل المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية بما في ذلك الأهداف المعرضة للخطر، وشبكة الإنترنت، والأمن السياحية، وهو الفريق العامل التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، دورا هاما في جهود المجتمع الدولي لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وقد تشمل تلك الجهود تشجيع التعاون الدولي والتعاون بين القطاعين العام والخاص؛ وبناء القدرة؛ وتبادل أفضل الممارسات؛ وتحسين الاستجابة والقدرة على الصمود من خلال التخطيط والمنع وإدارة الأزمات والإنعاش؛ وتعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات؛ وإنشاء شبكة من الخبراء تُعنى بحماية الهياكل الأساسية الحيوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن هياكلنا الأساسية الحيوية هي حتمية اقتصادية وأمنية. وتؤيد أستراليا مبادرة أوكرانيا الرامية إلى حشد التعاون الدولي في مجال منع الهجمات الإرهابية ضد الهياكل الأساسية الحيوية والتصدي لها.

والتهديدات التي يشكلها الإرهاب بالنسبة إلى الهياكل الأساسية الحيوية هي تهديدات دائمة وتتطلب من الحكومات بذل جهود مستمرة للتخفيف من حدتها. وللأمم المتحدة دور رئيسي في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال العمل مع الدول الأعضاء على كفالة التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتحدد البلدان ماهية الهياكل الأساسية الحيوية بسبل مختلفة. وفي ما يتعلق بأستراليا، إن الهياكل الأساسية الحيوية تعني المرافق المادية، وسلاسل الإمداد، وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال التي - إذا تم تدميرها أو تراجع عملها

وعلى الصعيد المحلي، فإن جهود ماليزيا في مجال حماية الهياكل الأساسية الحيوية تُبذل على مستويين، هما المستوى الاتحادي ومستوى الدولة. فعلى المستوى الاتحادي، تدرج تلك الجهود في إطار اللجنة المركزية بشأن الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية، التي يرأسها الأمين العام لوزارة الداخلية. وعلى مستوى الدولة، فإن اللجنة المعنية بالهياكل الأساسية الحيوية هي بقيادة وزير الدولة. وفي ظل هاتين اللجنتين، توكل إلى أفرقة التدقيق أو الرصد مهمة رصد مستوى الأمن في جميع مواقع الهياكل الأساسية الحيوية، من أجل الكشف عن أي عدم امتثال وتقديم المشورة إلى المشغل أو المالك وفقا لذلك بشأن كيفية تحسين مستوى الأمن في الكيانات المعنية.

أو باتت غير متاحة لفترة طويلة - سوف تؤثر تأثيرا كبيرا على الرفاه الاجتماعي أو الاقتصادي للأمة، أو تؤثر في قدرة أستراليا على كفاءة الدفاع الوطني والأمن الوطني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد مازيكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب لاتفيا بمبادرة أوكرانيا أثناء رئاستها لمجلس الأمن في هذا الشهر إلى عقد هذه المناقشة الهامة، التي تدفع مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية إلى صدارة الاهتمام الدولي. وأشكر جميع المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

وتؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن انتشار الإرهاب العالمي بما يتصف به من شدة هو، دون شك، أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتي نواجهها اليوم. ففي العام الماضي، وفي أوروبا وحدها، شهدنا عددا من الأعمال الإرهابية الشنيعة التي تم ارتكاب بعضها بلا رحمة وبشكل متعمد ضد الهياكل الأساسية الحيوية. والهجمات على المطار ومحطة قطار الأنفاق في بروكسل خلال آذار/مارس الماضي توضح بشكل مؤلم جدا أن الإرهابيين نشروا وسيواصلون نشر الخوف والفوضى من خلال شن الهجمات حيثما يرون أنه سيكون لها أكبر الأثر.

والهجمات على نظم النقل، فضلا عن شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والهياكل الأساسية للطاقة، وشبكات إمدادات المياه، يمكنها أن تضاعف في غالب الأحيان التهديد الإرهابي المتصور، مما يؤثر تأثيرا إضافيا من الخوف الذي يصل إلى أبعد من تأثير الخوف الناجم مباشرة عن الهجوم. لذلك، فإن منع وقوع هذه الهجمات من خلال اتخاذ تدابير حثائية كافية للهياكل الأساسية الحيوية أمر بالغ الأهمية.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أنشأت أستراليا مركز الهياكل الأساسية الحيوية الذي يوفر نهجا منسقاً ومتناسكا تجاه أمن الهياكل الأساسية الحيوية في أستراليا. ويجمع هذا المركز الخبرات والقدرات من مختلف مكونات الحكومة الأسترالية، بغية تحسين إدارة المخاطر الأمنية الوطنية التي تتعرض لها هياكلنا الأساسية الحيوية. وتعتمد أستراليا على نظام قوي من المعلومات المتعلقة بالحماية والتأهب، في سبيل توفير الدعم لرتبنا المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ويشمل هذا النهج تدابير هادفة تُعنى بالوقاية والتأهب استنادا إلى مبادئ إدارة المخاطر والحفاظ على القدرات من أجل إدارة مختلف أنواع التهديدات والهجمات الإرهابية وما تخلفه من عواقب. وتعمل الحكومة الأسترالية أيضا مع المالكين والمشغلين في شراكة بين الحكومة والمؤسسات التجارية من أجل تبادل المعلومات، والاستفادة من تجارب الآخرين، ووضع تدابير تعاونية لتخفيف الآثار الناجمة عن أشد المخاطر على الهياكل الأساسية الحيوية.

ومن منظور تكنولوجيا المعلومات، فإن المركز الأسترالي لأمن الفضاء الإلكتروني يشكل المصدر الرئيسي للحكومة الأسترالية بشأن تلقي المشورة حول التهديدات الإلكترونية. وهو يعتقد اعتقادا راسخا أن اتخاذ موقف قوي تجاه أمن الفضاء الإلكتروني، وزيادة الوعي بأوجه الضعف المحتملة، وتنفيذ التدابير الأمنية الفعالة هي أمور حيوية للجهود الرامية إلى ردع ومنع الحوادث ضد الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك من جانب الإرهابيين. وسلامة وأمن الهياكل الأساسية الحيوية يتطلبان جهودا متضافرة من الشركاء في القطاعين العام والخاص حول العالم. وتتطلع أستراليا إلى مواصلة التعاون العملي مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، من

إلى جهود الحماية الشاملة والمنسقة دولياً. ونحن نرى أن هذا المجال هو المجال الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع فيه بدور رئيسي من خلال توفير أفضل منبر لتبادل المعارف والخبرات وأحسن الممارسات في ما بين الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بأوكرانيا بمناسبة توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن تقديرنا لتنظيمها للمناقشة المفتوحة اليوم بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

وبالنظر إلى الإحاطات الإعلامية الثاقبة التي قدمها أولئك الذين تكلموا أمام مجلس الأمن اليوم، ومراعاة للوقت، سأقصر مداخلتنا على أربع نقاط رئيسية، تتصل على وجه الخصوص بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل ومنسق في حماية الهياكل الأساسية من الهجمات الإرهابية.

أولاً، من الضروري أن تكون الجهود الرامية إلى تحسين أمن الهياكل الأساسية الحيوية فيما يتعلق بخطر الإرهاب، جزءاً من عملية كاملة أوسع نطاقاً وذات طابع مؤسسي لمنع التطرف العنيف، ومن خطط مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني. وما ذلك إلا أمر حتمي، بالنظر للطابع المعقد والمترابط للتهديدات الإرهابية اليوم وشبكات البنية التحتية الحديثة على السواء. والعمل المضطلع به على أساس تعزيز هذه الحماية سوف يعتمد تقريباً دائماً على قوة الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في المجالات الأخرى، المتزامنة مع أهداف المبادرات الأخرى التي تسعى إلى منع أعمال الإرهاب. وازدواجية العمل بلا داع تقوض جهودنا الوطنية وتبدد الموارد المالية والمادية والبشرية التي عادة ما تكون محدودة.

ودعماً لدعوة الرئيس إلى توطيد الجهود الدولية الرامية إلى زيادة القدرة على مواجهة التهديدات الإرهابية، انضمت لاتفيا إلى مقدمي قرار اليوم ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

وفي لاتفيا، إن التدابير المعتمدة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية تعكس النهج المشترك الذي وضعه الاتحاد الأوروبي، وتُستخدم فيه أدوات الاتحاد الأوروبي المصممة لهذا الغرض بالذات. وتشريعاتنا تنسجم انسجاماً وثيقاً مع المتطلبات التي حددتها توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الهياكل الأساسية الأوروبية الحيوية، وبالتالي تساهم في توحيد معايير تحديد وحماية الهياكل الأساسية الحيوية على النطاق الإقليمي والأوروبي.

ولقد أنشأنا لجنة حكومية شاملة لعدة قطاعات، مكلفة بأن تعتمد على نحو منتظم إلى تحديد وتقييم الهياكل الأساسية الحيوية القائمة والمحتملة، من أجل تحسين سلامة وأمن جميع الهياكل الأساسية الحيوية. ومتطلبات الأمن والحماية بشأن هذه الهياكل الأساسية الحيوية تتساوى بالنسبة إلى الهياكل المملوكة على الصعيد الوطني أو البلدي أو الخاص. علاوة على ذلك، إن جميع الهياكل في لاتفيا التي تعتبر هياكل أساسية حيوية وطنية أو أوروبية لديها نقطة اتصال محددة من أجل تيسير تبادل المعلومات مع المؤسسات الأمنية الوطنية. وبغية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبناء القدرات بشأن الأمن وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، تعتمد مؤسسات الأمن الداخلي ذات المسؤولية إلى عقد حلقات دراسية تدريبية منتظمة وحلقات عمل ميدانية لكل كيان من الكيانات الخاصة والعامة المكلفة بالتأكد من الرقابة والأمن بشأن الهياكل الأساسية الحيوية.

وفي عالم يتزايد عولمة وترباطاً، فإن إضفاء الطابع الرقمي على الهياكل الأساسية الحيوية وتكاملها بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضيف شعوراً جديداً بالحاجة الملحة

توزيع المياه لن يلحق خسائر بشرية باهظة فحسب، بل سيقطع سبل عيش شعب بأكمله ويحرمه من الضروريات المادية، بل يعزلهم عن بقية العالم.

ثالثاً، في ضوء تضخم حجم التهديد لبلدان مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه قدراً كبيراً من القيود الجغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، يمثل بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات أهمية حاسمة إذا أريد لجميع الأمم أن تكون قادرة على التصدي بفعالية لهذه التهديدات. ومن حسن حظ ملديف أنها استفادت من التعاون مع الشركاء الدوليين فيما يتعلق ببناء القدرات في قطاعات الأمن والرعاية الصحية والمرافق العامة في المجالات التي تسهم في تحسين قدرتها على التصدي والاستجابة لتلك التهديدات الناشئة التي تتعرض لها الهياكل الأساسية الحيوية.

رابعاً، إن الطابع عبر الوطني والمتعدد القطاعات على نحو متزايد للمنظمات الإرهابية المعاصرة، لا سيما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، يتطلب منا زيادة التعاون، على الصعد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، في مكافحة الإرهاب وحماية الهياكل الأساسية الحيوية. وبالمثل، يعني أنه يجب علينا تحسين قدرة المنظمات الحكومية الدولية - أولاً وقبل كل شيء من بينها الأمم المتحدة - على المساعدة في تنسيق استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نعيد تكريس أنفسنا بشكل جماعي لوضع الصيغة النهائية للاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي حتى يتسنى لنا، في نهاية المطاف، معالجة تلك المسائل في إطار صك قانوني دولي شامل ومفصل. نحن بحاجة إلى تعميق كل من مشاركتنا الوطنية في المبادرات الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، ودعمنا للجهود متعددة الأطراف من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، مثل خطة الأمين العام لمنع التطرف

ثانياً، تلمس الحاجة إلى بذل جهود منسقة قوية بالنسبة للبلدان الصغيرة، بما في ذلك الدول النامية الجزرية الصغيرة مثل ملديف. وإدراكاً من حكومة ملديف لهذه الحقائق، فقد وضعت إطاراً مؤسسياً قوياً لاتباع نهج منسق يشمل المجتمع كله لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من خلال تدابير ملموسة وسياسات شاملة. وفي العام الماضي، وضعنا سياسة الدولة بشأن الإرهاب والتطرف العنيف، ونعكف حالياً على عملية صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب وخطة استجابة لمكافحة الإرهاب في إطار تلك السياسة. وسيستمر تنفيذ تلك البرامج بالمركز الوطني لمكافحة الإرهاب، الذي تم إنشاؤه أيضاً في السنة الماضية، بولاية صريحة تنص على قيادة وتنسيق أعمال جميع مؤسسات الدولة فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف العنيف.

وأحد العناصر الرئيسية لسياسة الدولة تلك هو وضع برامج تهدف إلى حماية المنتجعات السياحية وقطاع صناعة السفر، وهو قطاع حيوي لاقتصادنا، والبرامج الأمنية للموانئ البحرية والمطارات، وقطاعات الهياكل الأساسية الاقتصادية الرئيسية. وتلك هي مراكز الاتصال للسياسات الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية في أي بلد، ولكن أهميتها تزداد بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية نظراً لصغر حجمها، وعزلتها الجغرافية ومواردها المحدودة. فتهجوم إرهابي على الهياكل الأساسية الحيوية سيكون مدمراً بغض النظر عن مكان حدوثه. ولكن، في حين أن الهجوم، بقدر ما هو مأساوي، سيكون له في نهاية المطاف تأثير محلي في بلد كبير حيث توجد هذه الهياكل الأساسية بكثرة، فإن أثر هذا الهجوم بالنسبة لبلد جزري صغير يعتمد كلياً على مرفق واحد أو على مجرد حفنة من مرافق الهياكل الأساسية هذه، سيكون شاملاً. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هجوماً على المطار الدولي الوحيد، أو الميناء البحري، أو محطة الطاقة الرئيسية أو شبكة

الحيوية لم يزداد إلا خلال السنوات العديدة الماضية. وبطبيعة الحال، يتم الشعور بهذا الخطر في كل مكان وبدرجات متفاوتة. وظهور تهديدات جديدة، جراء الطابع المتطور بسرعة لتكنولوجيا الاتصال، زاد بدرجة كبيرة من احتمال حدوث هجوم من هذا القبيل، فضلا عن خطورة عواقب هذا التهديد بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

وفي الكفاح الصارم الذي يجب أن يشن ضد الإرهاب، فإن هايتي طرف في منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفي العديد من آليات التعاون الإقليمية المنشأة على مستوى الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، ولا سيما لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. أما على الصعيد الوطني، فتسعى الحكومة هايتي إلى الإبقاء على مستوى من اليقظة يتناسب مع التهديدات التي تشكلها الحركات التي تتأثر بالأيديولوجيات المتطرفة.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإنها تؤيد تماما الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز قدرة الدول على العمل بشكل جماعي في منع التحريض على الإرهاب وتحسين الأمن وحماية الأهداف المعرضة بشكل خاص للخطر، مثل البنية التحتية والأماكن العامة، كما تدعو إليه على وجه التحديد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، يجب علينا أن ندرك أنه، على الرغم من أن أعمال التحريض على الإرهاب متكررة، فإن النظام الدولي لمكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بحماية البنية التحتية الأساسية، لا يزال غير كاف بشكل مأساوي. ويتضح ذلك من التهديدات والهجمات والحوادث التي أحبطت في العديد من البلدان في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا التي استهدفت في الماضي القريب. وإذا بدا أحيانا أن انتشار الإرهاب قد تباطأ، فإن زخمه أبعد من يوهن. وبمجال نشاطه، وإن كان

العنيف. وفي هذا الصدد، نخطط علما بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية بما في ذلك الإنترنت، والأهداف المعرضة للخطر وأمن السياحة.

ومثلما يستمر تطور التهديدات التي يشكلها الإرهاب على جميع قطاعات مجتمعاتنا، بما في ذلك الهياكل الأساسية الحيوية، يجب أن تتطور الأساليب التي نستخدمها في التصدي لتلك التهديدات. ويجب أن تظل تلك الجهود جماعية وتعاونية ومنسقة في مكافحة الأخطار التي سنواجهها. وتحقيقا لذلك لهدف، نطمئنكم، سيدي الرئيس، أنه بوسعكم التعويل على دعم ملديف المخلص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي بالفرنسية لأخذ الكلمة.

أولا، بالنيابة عن حكومة جمهورية هايتي، أود أن أشكر حكومة أوكرانيا على دعوتها الكريمة إلى هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن، والمكرسة لموضوع ذي أهمية كبرى - حماية الهياكل الأساسية الحيوية. وأرحب بحضور معالي وزير خارجية أوكرانيا، السيد بافلو كليمكين، هذا الصباح، وأشيد به على جودة بيانه واقتراحاته بشأن المسارات التي علينا أن نتخذها في التفكير بالمسألة واتخاذ الإجراءات بشأنها.

لقد جعلت الأمم المتحدة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أولوية رئيسية. ومما لا شك فيه أن حماية الهياكل الأساسية الحيوية تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد. ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا أهداف استراتيجية الاستجابة الشاملة والمتكاملة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

إن احتمال ارتكاب أعمال إرهابية واسعة النطاق واستهداف المدنيين من خلال الهجمات على الهياكل الأساسية

الهدف الأسمى المتمثل في حماية مواطنيها وهياكلها الأساسية الحيوية. ولذلك، تكتسي الشراكات أهمية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وبالمثل، ينبغي تعزيز الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب تعزيزا كبيرا وتزويدها بالموارد الكافية لتمكينها من الاستجابة بمزيد من الفعالية، مع مراعاة الحقائق والاحتياجات على أرض الواقع، فضلا عن تطور التهديد الإرهابي الذي تتعرض له الهياكل الأساسية الحيوية.

وأخيرا، من الأهمية بمكان وضع استجابات وطنية متكاملة من أجل منع الإرهاب وحماية الهياكل الأساسية الحيوية. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد وفد بلدي للاقتراح الأوكراني بإدماج عنصر حماية الهياكل الأساسية الحيوية في جميع البرامج الوطنية والدولية من أجل منع الإرهاب.

وحكومة هايتي، من جانبها، ستواصل إيلاء أقصى الاهتمام للتدابير الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية الهياكل الأساسية الحيوية. وقد أدخلت مؤخرا تعديلات على القانون الجنائي في هايتي، مما يعزز مجموعة من التدابير التشريعية والقانونية لمنع أيديولوجيات الكراهية والتطرف العنيف واحتوائها. إن تعزيز سيادة القانون والنظام القضائي ووكالات إنفاذ القانون هو أحد عناوين الرئيسية لبرنامج العمل الذي يحدده رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينيل مويز. وقد جدد التأكيد، أثناء حفل تنصيبه في شباط/فبراير، على الأهمية الكبيرة التي يوليها شخصا لتوطيد سيادة القانون في هايتي. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الحكومة الجديدة في هايتي، التي ستتولى قريبا السلطة، ستظل وفية لتلك الروح، وستسعى لاتخاذ التدابير اللازمة استجابةً لتطور التهديد الإرهابي الذي تتعرض له الهياكل الأساسية الحيوية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

قد تم احتواؤه في بعض مساح العمل، يتوسع في أماكن أخرى توسعا كاملا.

ولذلك، من الضروري مضاعفة الجهود وتكثيف التعاون الدولي على جميع الجبهات، بما في ذلك التعاون القضائي وتعاون الشرطة، وتبادل المعلومات ذات الصلة، وتوفير المساعدة التقنية الكافية للدول التي تحتاج إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى عال من حماية الهياكل الأساسية الحيوية، وزيادة القدرة على مواجهة التهديدات الإرهابية، ومنع فقدان الحياة البشرية وتعطل الخدمات الأساسية، على النحو المبين في المذكرة المفاهيمية الصادرة عن وزارة خارجية أوكرانيا (S/2017/104، المرفق) وفي هذا الصدد، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن التهديدات الإرهابية واستراتيجية الاستجابة عموما.

أولا، من الضروري تحديد التهديد الإرهابي من أجل دحر أفعاله التي ليس بوسع أي منطق تبريرها - بما في ذلك المطالب الوطنية والسياسية والدينية التي يسوقها عموما الجناة. لا يجوز ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. إلا أنه ما من شك في أن هناك عددا من الظروف المفضية إلى انتشاره، سواء كانت إدامة الصراعات الإقليمية التي غالبا ما تكون السبب الجذري للتطرف العنيف، أو التمييز أو الاستبعاد والتهميش الاجتماعي - الاقتصادي، أو سوء الحكم والفقر.

ولذلك، من الملح أن يعالج المجتمع الدولي هذه المسائل وأن يزود البلدان النامية، ولا سيما الأشد فقرا بينها، بالدعم الكافي الذي تحتاجه للحصول على الهياكل الأساسية اللازمة والتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها. يعتقد وفد بلدي، علاوة على ذلك، أنه لا يمكن لأية دولة، مهما كانت قوتها قد يكون وأيها كانت درجة الأولوية التي توليها لمكافحة الإرهاب، أن تحقق لوحدها